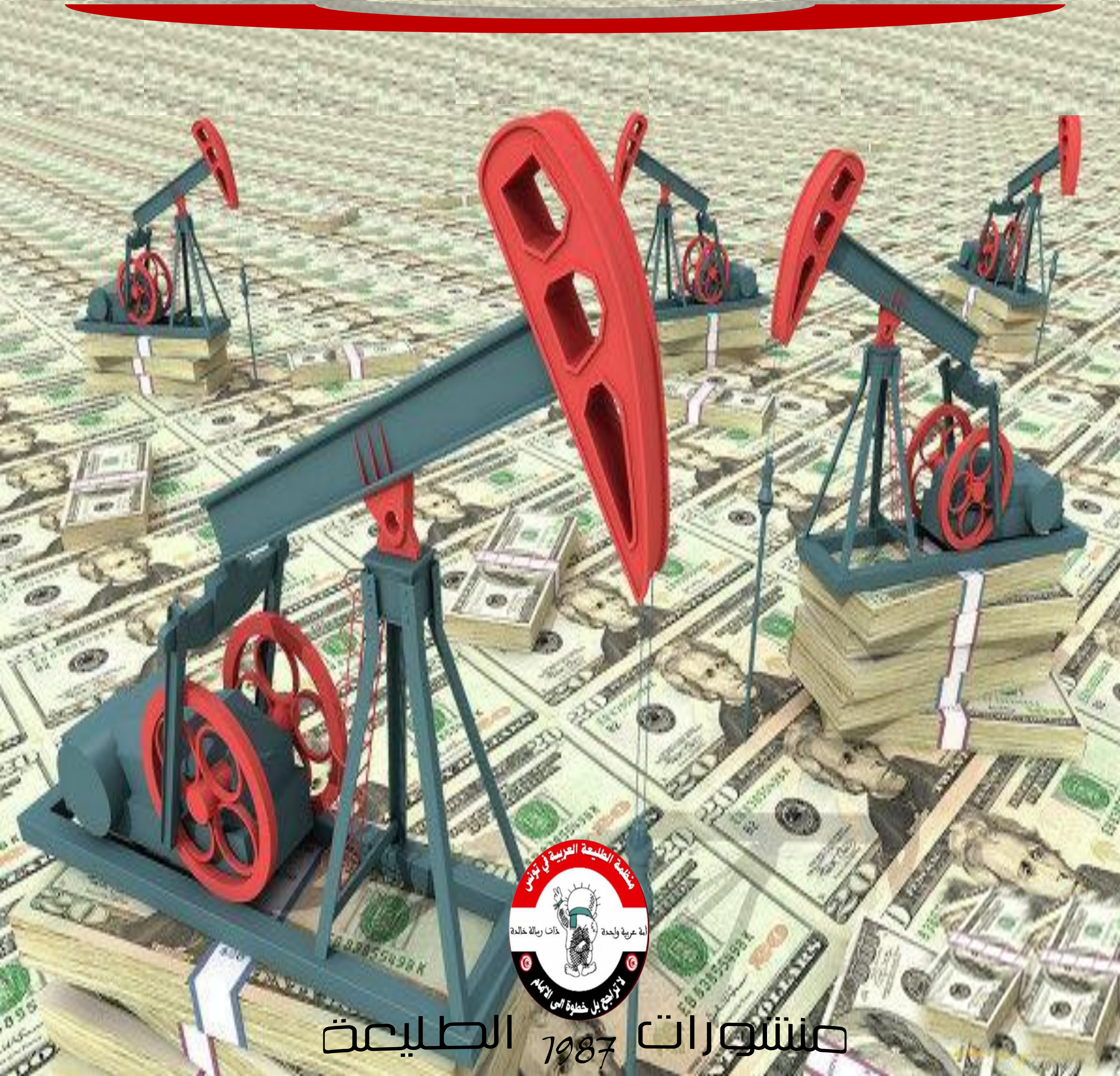
الدكتور عاطف سليمان

النفط العربي كسلاح في معاركنا القومية



منشورات 1987 الطليعة

النفط العربي كسلاح في معاركنا القومية

الدكتور عاطف سليمان
حزيران (يونيو) ١٩٧٣

مقدمـــة :

تتعرض الامة العربية اليوم لاقسى انواع العدوان وابشع محاولات الاذلال وكافة انواع الضغوط لحملها على التخلي عن حقوقها المشروعـــة والاستسلام لمخططـــات المعتدين وأهدافهم . وتتحالف ضدنا في ذلك اسرائيل والصهيونية العالمية ومن ورائهما الـــدول الاستعمارية الكبرى التي أنشأت اسرائيل ومـــا فتئت تدعمها بشتى الوسائل وتلقي الى جانبها بكل ثقلها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري وعلى رأس هـــذه الدول الولايات المتحدة الامريكية ، التي اسفرت عن تحيزها الكامل لاسرائيل وعدائهـــا الصريح للمصالح العربية المشروعـــة ، وغيرها من حليفاتهـــا من الدول الرأسمالية الاستعمارية مثل بريطانيا والمانيا الاتحادية وهولندا .

ان المنطق السليم واعتبارات الكرامة تقضي بالبداهة على الامة العربية ان تواجه هذا العدوان الصريح وهذا العداء السافر برد يتناسب مع ضرورة هذا العدوان ويرتفع الى مستوى حدة هذا العداء ويتسم باقصى قدر ممكن من الشمول والكثافة والفعاليـــة ، وهو ما يتطلب ان تكون المعركة التي تقف الامة العربية اليوم على اعتابها معركة شاملة جذرية وحاسمة ، بمعنى ان تلقي فيها الامة العربية جمعاء بكافـــة قواها ووسائلهـــا وطاقاتها وان تكون موجهة في نفس الوقت ضد الكيان الصهيوني من أساسه وضد كافة ما لدى الدول المعادية من مصالح في العالم العربي .

والنفط العربي ثروة وطنية هامة ، ولذا فان من الواجب منطقيا ان يوضع في خدمـــة معاركنا السياسية والعسكرية . كما ان هذه الثروة الوطنية الضخمة تمثل من نـــاحية أخرى أهمية كبيرة ، استراتيجية واقتصادية ، للدول الاستعمارية التي هي أشد الدول معاداة لنا اذ هي تعتمد على هذه الثروة اعتمادا كبيرا في تمويناتهـــا البترولية سواء في الحاضر أو في المستقبل كما تجني الشركات النفطية التابعة لها أرباحا طائلة مـــن وراء استغلال هذه الثروات ، ولذا فان من الواضح بداهة ان على الامة العربية ان تستغل هذا الوضع للنفط العربي وهذه الاهمية التي يمثلها لاتخاذه كوسيلة لتعزيـــز مواقفنا وكعامل ضغط في مواجهة الدول المعادية او كأداة لالحاق الضرر بمصالحها الى اقصى الحدود الممكنة .

ثم ان الصلة بين النفط وبين قيام اسرائيل صلة واضحة لا يمكن انكارها ، اذ من المؤكد أن أحد الاسباب الرئيسية التي دفعت الغرب للعمل عـــلى انشاء اسرائيل ولمواصلـــة دعمها بكل الوسائل هو اتخاذها قاعدة اساسية لحماية المصالح الغربية الاستراتيجية

والاقتصادية في المنطقة ، وعلى رأسها المصالح النفطية ، عن طريق الدور المتعدد الجوانب المسند لاسرائيل في هذا المجال بمختلف صوره واشكاله (بما في ذلك الضغط العسكري ، والسيطرة الاقتصادية ، واجتذاب طاقة الكفاح لدى الامة العربية بعيدا عن المصالح النفطية ، والحيلولة دون تحقيق وحدة العالم العربي وتقدمه وارتقائه ...) . فالارتباط بين وجود اسرائيل وبين ضمان المحافظة على المصالح النفطية الغربية في المنطقة مسألة لا تحتاج الى بيان ، والنفط العربي هو المحور الاساسي لازمة الشرق الاوسط من وجهة نظر امريكا نظرا لاهميته الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لهما ، كما سيتضح بالتفصيل من خلال هذا البحث . ولذا فان طرح موضوع النفط العربي والدور الذي يجب ان يلعبه بصدد المواجهة بين العالم العربي وبين القوى الصهيونية والامبريالية هي امور منطقية وطبيعية .

هذه البديهيات كلها جعلت الرأي العام العربي ـ منذ ان تأكدت اهمية النفط العربي ومنذ ان تكالبت علينا الصهيونية والامبريالية ـ يردد بالحاح هذا التساؤل : لماذا لم تستخدم حتى الان هذه الثروة النفطية الهامة كسلاح في معاركنا المصيرية بشكل فعال ، وكيف يمكن ان نستخدمها على أفضل وجه ؟

والامة العربية كذلك في معارك متواصلة ضد الفقر والتخلف ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي والتقدم الاجتماعي . ورغم هذه الثروات النفطية الضخمة وهذا الانتاج الكبير المتزايد من النفط العربي عبر سنوات طويلة فان البلاد العربية المنتجة للنفط ما تزال بصورة عامة بلادا متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وما تزال بعيدة عن التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي ، كما ان جميع بلادنا العربية ما تزال تعتبر من الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو . والسؤال الذي يفرض نفسه هنا كذلك هو : لماذا لم يقم النفط العربي بدوره حتى الان ، بشكل فعال ، في معركة التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي وفي القضاء على الفقر والتخلف ؟ وكيف يمكنه ان يقوم بهذا الدور على أفضل وجه ؟

والتساؤلات المتقدمة ، سواء حول دور النفط كسلاح في معاركنا السياسية والعسكرية ضد قوى الامبريالية والعدوان او حول دوره كسلاح في معاركنا الاقتصادية ضد الفقر والتخلف ، هي في نظرنا تساؤلات مترابطة ومتداخلة : فمما لا شك فيه ان أحد الاسباب الرئيسية لهزائمنا العسكرية والسياسية يكمن في تأخرنا وتخلفنا وفي خضوع بعض بلداننا لنوع من الاستعمار الاقتصادي او التبعية الاقتصادية من جراء خضوع ثرواتنا الطبيعية للاستغلال الاجنبي . ولو أن الامة العربية استطاعت أن تستخدم ثرواتها النفطية لاحراز التنمية الاقتصادية والصناعية والتطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي لتحققت لها وسائل القوة واسباب العزة والمنعة مما يضمن لها النصر في معاركها السياسية والعسكرية أو يكون أحد العوامل الحاسمة في تحقيق هذا النصر . وسيتبين لنا من خلال هذا البحث ان الطريقة المثلى ، والاكثر جذرية وفاعلية ، لاستخدام النفط كسلاح في معاركنا السياسية والعسكرية هي نفسها الطريقة التي تخدم المعركة الاقتصادية على افضل وجه .

هذا البحث يحاول أن يقدم اجابة على التساؤلات المشروعة المتقدمة : كيف يمكن للنفط أن يكون سلاحا لنا في معاركنا السياسية والعسكرية ضد الامبريالية والصهيونية وفي معاركنا الاقتصادية ضد الفقر والتخلف ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي والتقدم الاجتماعي .

ولنحاول اولا أن نلقي نظرة على هذه الثروة النفطية العربية وأن نتعرف على مدى أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية وعلى المكانة التي تحتلها في صناعة النفط العالمية وعلى المسرح البترولي الدولي .

اهمية النفط العربي ومكانته

أهمية النفط العربي بصورة عامة معروفة وسنكتفي هنا بايراد لمحة مقتضبة للتذكير بمدى أهمية احتياطي النفط العربي وانتاجه بالنسبة للاحتياطي والانتاج العالميين من النفط وكذلك اهميته بالنسبة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط ومدى حاجتها اليه :

من المعروف ان العالم العربي ، سواء في منطقة الخليج العربي أو في شمال افريقيا ، يختزن الجزء الاكبر من الثروة البترولية في العالم ويحتل مكانا بارزا بين البلدان التي تنتجها وتصدرها :

ففي نهاية عام ١٩٧١ حسب مجلة Oil and Gaz Journal ، كان احتياطي العالم العربي (سواء في منطقة الخليج العربي أو شمال افريقيا يبلغ (٤٨،٤) بليون طن او حوالي ٣٦٣ بليون برميل)(١) بينما كان المجموع الكلي للاحتياطي العالمي، حسب المصدر نفسه، يبلغ (٨٦،٥) بليون طن (أو حوالي ٦٤٨،٨ بليون برميل) ، أي أن نسبة احتياطي النفط في العالم العربي ، تبعا لهذه الاحصائيات ، تبلغ حوالي ٥٦ ٪ من مجموع احتياطي النفط في العالم . ولكن من المعروف ان مصادر الشركات تميل الى تقليل مقدار الاحتياطي في البلاد العربية ولذا فان التقديرات الاكثر معقولية تبين بأن احتياطينا من النفط لا يقل عن ثلثي احتياطي النفط في العالم. وقد كان احتياطي الولايات المتحدة الامريكية في العام نفسه (١٩٧١) يعادل ٥،٩ ٪ من الاحتياطي العالمي ، واحتياطي الاتحاد السوفياتي يبلغ ١١،٩ ٪ من الاحتياطي العالمي . واذا علمنا أن احتياطي المملكة العربية السعودية لوحدها يعادل ٢٣ ٪ من الاحتياطي العالمي تبين لنا ان السعودية تضم من الاحتياطي أكثر بكثير من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مجتمعين . واذا ما استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين ينتجان ما يحتاجان اليه ولا يصدران الا القليل فان احتياطي العالم العربي يصل الى ٧٥ ٪ من الاحتياطي العالمي خارج هذين البلدين . وبالاضافة الى احتياطي النفط الخام فان العالم العربي يضم ما لا يقل عن نصف الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، وهو مصدر الطاقة الذي بدأ يحتل مركزا مرموقا بين مصادر الطاقة في العالم وتتزايد أهميته باستمرار (اذ بلغ احتياطي العالم العربي من الغاز ٣١٧٢ بليون متر مكعب في نهاية عام ١٩٧١ بينما يبلغ مجموع الاحتياطي العالمي من الغاز حوالي ١٦٠٠٠ بليون متر مكعب) .

ويبلغ انتاج العالم العربي من النفط في الوقت الحاضر حوالي (٧٦٥) مليون طن سنويا، حسب احصائيات عام ١٩٧١ طبقا لمجلة Petroleum Press Service، عدد يناير ١٩٧٢ ، او ما معدله ١٥،٣ مليون برميل يوميا (وقد ارتفع معدله في ستة الاشهر الاولى من عام ١٩٧٢ الى حوالي ١٦ مليون برميل يوميا) ، وهذا يمثل حوالي ثلث مجموع الانتاج العالمي من النفط حسب احصائيات عام ١٩٧١ (الذي كان يبلغ حوالي ٢،٤ بليون طن حسب مجلة « بتروليوم برس سرفيس » ، عدد يناير ١٩٧٢) . ولكن اذا ما لاحظنا بأن اكبر بلدين منتجين للنفط في العالم، وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، يستهلكان الجزء الاكبر من انتاجهما ولا يصدران للخارج الا نسبة ضئيلة بل ان الولايات المتحدة هي الان من بين البلدان المستوردة للنفط ، كما هو معروف ، تبين لنا بأن النفط العربي يشكل في الوقت الحاضر حوالي ٥٦ ٪ من مجموع صادرات النفط العالمية أي ان البلدان العربية تصدر الى البلدان المستهلكة للنفط والمستوردة له اكثر من نصف استهلاكها ، وبمعنى آخر فان النفط العربي يشكل أكثر من نصف النفط الداخل الى السوق العالمية(٢).

والنفط العربي يتميز بعدة مميزات بارزة أهمها سهولة العثور عليه وقلة تكاليف تطويره وانتاجه ووفرة انتاج آباره وموقعه الاستراتيجي بالنسبة للبلدان المستهلكة لا سيما قربه

النسبي من مركز الاستيراد والاستهلاك الرئيسي له وهو منطقة أوروبا الغربية .

فمن حيث تكاليف العثور على النفط فان تكلفة العثور في منطقة الخليج العربي تتراوح بين سنت أمريكي واحد الى ٢ سنت للبرميل الواحد ، حسب المصادر (فقد قدر أحد المصادر تكلفة العثور على النفط في الشرق الاوسط في الفترة ما بين ١٩٤٧ الى عام ١٩٦٠ بما معدله ١ سنت أمريكي للبرميل الواحد(٣) ، بينما تقدر مجلة Petroleum Outlook في عددها لشهر فبراير ١٩٧١ تكلفة العثور على النفط في الشرق الاوسط بما يعادل ٢ سنت امريكي للبرميل) بينما تكلفة العثور على برميل واحد من النفط في الولايات المتحدة تبلغ حوالي ١٠٤ سنت أمريكي ، وفي كندا ٥٤ سنت ، وفي فنزويلا ٢٧ سنت وفي الشرق الاقصى ٣٣ سنت للبرميل الواحد(٤) .

واذا ما أخذنا مجموع تكاليف انتاج البرميل الواحد فانها لا تزيد عن ٦ سنت أمريكي للبرميل في الخليج العربي بينما تصل تكلفة انتاج البرميل في الولايات المتحدة ١٩٠ سنت ، وفي كندا ٧٤ سنت ، وفي فنزويلا ٤٠ سنت ، وفي الشرق الاقصى ٧٩ سنت للبرميل الواحد(٥) . وهذا كله يبين مدى انخفاض تكاليف انتاج النفط العربي .

كما ان آبار النفط العربي تتميز بغزارة انتاجها ، فبينما لا يزيد معدل انتاج البئر الواحدة في الولايات المتحدة الامريكية مثلا عن ٢ برميل في اليوم فان متوسط انتاج البئر العربية يبلغ حوالي ٣١٨٦ برميلا ، وهو أضخم انتاج لأية بئر أخرى في أي مكان في العالم ولا يعادلها في هذا المضمار الا انتاج الآبار الايرانية(٦) .

ويذهب الجزء الاكبر من صادرات النفط العربي الى بلدان أوربا الغربية واليابان . وتبلغ نسبة ما تستورده أوربا الغربية من العالم العربي حوالي ٧٠ ٪ من مجموع ما تستورده من البترول (وقد كان معدل استيرادها من البترول من مختلف المصادر عام ١٩٧١ حوالي ٩٫٥ مليون برميل يوميا) ، وهو ما يبين مدى اعتماد هذه البلدان على النفط العربي . اما اليابان فلا تقل نسبة ما تستورده من النفط العربي عن ٩٠ ٪ من وارداتها النفطية (وقد كان معدل استيرادها من النفط من مختلف المصادر عام ١٩٧١ حوالي ٤٫٣ مليون برميل يوميا) . ومعنى ذلك ان حوالي ثلاثة ارباع صادرات النفط العربي تذهب الى بلدان اوربا الغربية واليابان ، وهي الحليفات الطبيعية للولايات المتحدة .

ومن الملاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستورد حاليا الا كمية قليلة من النفط العربي (حوالي ٣٢٤ الف برميل يوميا ، عام ١٩٧١ ، أي ما يعادل ١٠ ٪ من مجموع وارداتها النفطية وحوالي ٢ ٪ من مجموع استهلاكها النفطي) اذ أن لدى الولايات المتحدة انتاجها المحلي الذي يغطي في الوقت الحاضر الجزء الاكبر من احتياجات استهلاكها ثم تستورد بقية احتياجاتها من فنزويلا وكندا . وتبلغ نسبة النفط المستورد في الوقت الحاضر حوالي ٢٣ ٪ (حوالي ٣٫٥ مليون برميل يوميا) من مجموع استهلاكها البالغ حوالي ١٥ مليون برميل يوميا حسب احصائيات عام ١٩٧١ . ولكن القوات المسكرية الامريكية فيما وراء البحار تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط العربي لا سيما في منطقة الخليج العربي ، فهذه القوات تأخذ كميات متزايدة من المنتجات النفطية المكررة لاحتياجاتها في فيتنام من معامل الشركات الامريكية في منطقة الخليج مثل معمل تكرير رأس تنوره بالمملكة العربية السعودية ومعمل شركة نفط البحرين . الا ان الاهمية الرئيسية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة تتمثل في ناحيتين : أولاهما الارباح الضخمة التي تجنيها الشركات النفطية الامريكية التي تسيطر على استثمار النفط العربي ، والناحية الثانية تتمثل في القيمة الاستراتيجية للنفط العربي والاعتماد عليه لتأمين جزء كبير متزايد من الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة في المستقبل وكذلك تأمين

احتياجات حلفائها . وهذا يقودنا الى القاء نظرة على القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة لامريكا والغرب .

الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب

العنصر الاول من عناصر أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يتمثل في الارباح الضخمة التي تجنيها الشركات النفطية الامريكية من استغلال المصادر النفطية العربية . فمن المعروف ان المصالح الامريكية تسيطر على حوالي ٦٠ ٪ من انتاج النفط العربي وهي تجني من جراء عملياتها هذه أرباحا ضخمة تميل الشركات عادة الى التقليل منها ولكن المصادر الامريكية المحافظة نفسها تقدر هذه الارباح من عمليات انتاج النفط لوحدها بما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون دولار سنويا(٧) . وينبغي ان يضاف الى هذه الارباح المتأتية من عمليات انتاج النفط العربي تلك الارباح التي تجنيها الشركات الامريكية من العمليات والنشاطات المكملة للانتاج والمرتبطة به مثل عمليات النقل البحري للنفط وتكريره وتوزيعه والعمليات البتروكيميائية . والارباح التي تحققها الشركات النفطية الامريكية في الشرق الاوسط تمثل ٥٠ ٪ من مجموع الارباح التي تحققها الشركات النفطية الامريكية في الخارج وحوالي (خمس) الارباح التي تحققها المصالح الامريكية في الخارج من جميع نشاطاتها .

هذه الارباح الناتجة عن العمليات النفطية وكذلك الصادرات الامريكية للمعدات المتعلقة بصناعة النفط تساهم مساهمة هامة في ميزان المدفوعات الامريكي لا سيما في هذه الظروف التي يعاني فيها الدولار من أزمته المعروفة ومن مختلف الضغوط الواقعة عليه. وقد ذكرت جريدة نيويورك تايمز بأن مساهمة الشركات النفطية الامريكية في الشرق الاوسط في ميزان مدفوعات أمريكا تبلغ حوالي (٢٠٠٠) مليون دولار سنويا . وفي دراسة حديثة لبنك تشيز مانهاتن حول المستقبل البعيد الامد للطاقة في الولايات المتحدة (مشار اليها في مجلة عالم النفط ، بتاريخ ٨ تموز ــ يوليو ١٩٧٢ ، التي اوردت الخطوط العريضة لنتائجها) ورد بأن « المستوردات الامريكية الحالية من النفط تكلف حوالي ٤ مليارات دولار في السنة ، ولكن هذا المبلغ المدفوع في الخارج يغطي أو يزيد بالمداخيل المستوردة لشركات النفط الامريكية العاملة في الخارج وبالصادرات الامريكية من المعدات التكنولوجية المتعلقة بصناعة النفط » . وحيث ان الارباح التي تحققها الشركات الامريكية العاملة في الشرق الاوسط تعادل كما بينا حوالي نصف مجموع الارباح التي تحققها الشركات النفطية الامريكية في الخارج . فمعنى ذلك ، حسب دراسة تشيز مانهاتن بنك، ان الشركات النفطية الامريكية في الشرق الاوسط تساهم في ميزان المدفوعات الامريكي بحوالي ملياري دولار سنويا .

الا أن النفط العربي يمثل بالاضافة الى هذه الارباح ، وبقدر اكبر ، اهمية استراتيجية سواء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أو بالنسبة لمجموع العالم الغربي الذي تحرص أمريكا على مصالحه الاستراتيجية باعتبارها تتولى مركز القيادة للعالم الرأسمالي . فأمريكا تحرص على ابقاء النفط العربي تحت سيطرة شركاتها في الدرجة الاولى (وسيطرة الشركات الاحتكارية الغربية الأخرى في الدرجة الثانية) لاغراض استراتيجية ومتعلقة بالامن القومي وحتى لا تقع تحت سيطرة شركات او مصالح اخرى غير أمريكية وغير غربية وذلك نظرا للاعتماد الكبير لبلدان اوروبا الغربية واليابان ، حليفات أمريكا ، على النفط العربي كما سبق ان بينا ونظرا لان الولايات المتحدة نفسها تتوقع أن تبدأ في استيراد كميات كبيرة من النفط من الخارج في مستقبل قريب ، وفي السنوات التي تلي منتصف السبعينات ، حيث يقل انتاجها بالنسبة لارتفاع معدل استهلاكها ولا يتم العثور على احتياطيات كبيرة تعوض الزيادة في الانتاج مما سيدعو الى زيادة الواردات من الخارج وهو ما سيحتم زيادة الواردات من النفط العربي . فالنفط العربي يعتبر اذن

ضمانة هامة لتأمين متطلبات الولايات المتحدة في المستقبل وكذلك تأمين احتياجات حلفائها .

والولايات المتحدة هي اكبر مستهلك للنفط في العالم اذ استهلكت في عام ١٩٧١ حوالي ١٥ مليون برميل يوميا أمنت منها حوالي ١٢ مليون برميل يوميا من المصادر المحلية واستوردت من الخارج حوالي ٣ ملايين برميل يوميا . الا انه نظرا للتزايد المطرد في استهلاكها في الوقت الذي لا يحرز فيه احتياطها أية زيادة ــ بل ان هذا الاحتياطي حسب تقديرات معهد البترول الامريكي قد انخفض بنسبة ٤٫٣ ٪ عما كان عليه عام ١٩٦٤(٨) ولانه ليس من المتوقع أن تكتشف فيها أية احتياطات نفطية كبيرة في المستقبل فان الخبراء النفطيين الامريكيين يجزمون بأن الولايات المتحدة ستعتمد اعتمادا متزايدا في المستقبل على استيراد النفط من الخارج لتأمين الجزء الاكبر من احتياجاتها . ومما لا شك فيه ان جزءا كبيرا من هذه الواردات سيأتي من العالم العربي ، ومن هنا تبرز الاهمية الكبيرة بالنسبة لامريكا في أن تكون حقول النفط العربي الغزيرة تحت سيطرة شركاتها تستمد منها احتياجاتها في الوقت المناسب ، بشكل مضمون وبأرخص التكاليف .

وتجمع مختلف المصادر الامريكية سواء الرسمية منها أو مصادر الشركات النفطية على ان الولايات المتحدة الامريكية ستستورد من الخارج في عام ١٩٨٥ ، بل وفي رأي البعض ابتداء من عام ١٩٨٠ ، نصف احتياجاتها من النفط الخام ، كما يجمعون على أن معظم هذه الكميات لا يمكن أن يأتي الا من الشرق الاوسط وشمال افريقيا مما يدعم الاهمية الكبرى لنفط هاتين المنطقتين بالنسبة لمستقبل أمريكا :

فقد صرح جون ايروين مساعد وزير الخارجية الامريكية في نهاية شهر مايو ١٩٧٢ أمام المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.E.C.D. بأن الولايات المتحدة ستستورد منذ عام ١٩٨٠ حوالي ١٢ مليون برميل يوميا ، أي ما يعادل نصف احتياجات استهلاكها في ذلك العام . وبالنسبة للمنطقة الاوروبية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،فان ايروين قد صرح بأنه مع مراعاة الحوالي ٣ ملايين برميل يوميا التي ينتظر أن تنتجها بحر الشمال ، فان واردات عام ١٩٨٠ ستبلغ حوالي ٢٠ مليون برميل يوميا أي حوالي ضعف وارداتها الحالية . والقسم الاكبر من هذه الواردات لا يمكن ان يأتي ، حسبما أضافه ايروين ، الا من مصدر واحد هو الشرق الاوسط .

وقد ادلى جيمس ايكنز ، مدير مكتب الوقود والطاقة بوزارة الخارجية الامريكية، بشهادة أمام جلسة عقدتها اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية التي تعنى بالشرق الاوسط والتابعة لمجلس النواب قال فيها : ان من المحتمل أن تضطر الولايات المتحدة الى استيراد نصف النفط الذي تحتاج اليه من الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحلول عام ١٩٨٠ . وأخبر ايكنز اللجنة الفرعية بأن « الاهمية الرئيسية لمنطقة الشرق الاوسط بالنسبة الى الولايات المتحدة هي ان حلفاء أمريكا في حلف شمال الاطلسي واليابان يعتمدون كليا تقريبا وسوف يظلون كذلك على منطقة الشرق الاوسط من أجل طاقاتهم في المستقبل المنظور » . واضاف « اذا سيطرت على الشرق الاوسط وشمال افريقيا قوى معادية لامريكا فان أمن حلفائها ومن ثم أمنها هي سوف يتعرض للخطر »(٩) .

وصرح شارلز جونز ، نائب رئيس شركة همبل أويل في ٤ يناير ١٩٧١ (عالم النفط ٧١/١/٣٠) بأن واردات النفط الاجنبي الى الولايات المتحدة ، عام ١٩٨٥ قد تشكل ٥٠ ٪ من الاستهلاك مقابل حوالي ٢٠ ٪ في الوقت الحاضر . وستصل الواردات الاجنبية عام ١٩٨٥ الى حوالي ١٣ مليون برميل يوميا منها عشرة ملايين برميل يوميا من نصف الكرة الشرقي (أي بصفة رئيسية من الشرق الاوسط وشمال افريقيا) .

وتذكر دراسة جديدة أعدها بنك تشيس مانهاتن حول المستقبل البعيد الامد للطاقة في

الولايات المتحدة ، ونشرت في شهر يونيو ١٩٧٢ ، بأن الطلب على النفط عام ١٩٨٥ سيرتفع الى أكثر من ضعف حجمه الحالي الى ان يبلغ ٣٠،٢ مليون برميل يوميا نصفها يجب أن يأتي من الخارج ومن الشرق الاوسط وافريقيا على الغالب . ذلك ان امدادات نصف الكرة الغربي محدودة ويقدر البنك ان ٦،٣ مليون برميل يوميا منها فقط ستأتي من مصادر قريبة « وأكثر أمنا » (أي بصفة رئيسية من فنزويلا وكندا) . وقد لوحظ بأن تقديرات البنك للطلب على النفط عام ١٩٨٥ قد زادت بحوالي ٤ ملايين برميل يوميا عن الكمية المتوقعة عادة حسب التقديرات الشائعة للطلب عام ١٩٨٥ وقدرها ٢٦،٣ مليون برميل يوميا ، وذلك نظرا للنقص المتوقع في الغاز والحاجة الى استعمال النفط كبديل عن جزء من العجز (عالم النفط ، ٨ يوليو ١٩٧٢) .

ومما لا شك فيه ان « أزمة الطاقة المقبلة في الولايات المتحدة » ، والقلق الذي يساور المسؤولين الامريكيين فيما يتعلق بايجاد مصادر مأمونة ومستمرة للنفط الخام وارتباط كل ذلك بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط ــ تعتبر في هذه الايام من ابرز القضايا التي تشغل المسؤولين الامريكيين والمهتمين بالشؤون النفطية ، وقد بلغ الاهتمام بأزمة الطاقة المقبلة حدا دعا الرئيس نيكسون الى تكوين لجنة من الخبراء تضم ٢٠٠ خبير من خبراء الاقتصاد والبترول والطاقة أسماها « لجنة مستقبل الطاقة في أمريكا » وعين جون مكلين ، مدير شركة كونتيننتال أويل ، رئيسا لهذه اللجنة . وقد ورد في مطلع اول تقرير تقدمه اللجنة « ان قضايا الطاقة في طريقها بسرعة لان تصبح ــ وسوف تبقى ــ العامل الذي سوف يقرر سياستنا الداخلية والخارجية في العقد القادم كله على الاقل ، وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة بلا جدال » .

وفيما يتعلق باعتماد أمريكا المحتم منذ بداية الثمانينات على الدول الاجنبية، وخصوصا في الشرق الاوسط ، لتأمين احتياجاتها النفطية يقول التقرير «ولن يكون هذا الاعتماد موزعا توزيعا جغرافيا ، ذلك ان معظمه سيجيء من دول الاوبك العربية التي تملك اليوم ٨٥ ٪ من احتياطي العالم من النفط و ٩٠ ٪ من كل صادرات النفط في العالم » . ويضيف التقرير « ان هذا وضع لم نواجهه من قبل ، وهذا معناه اننا سنحتاج الى نظرة جديدة الى كل سياستنا في الشرق الاوسط ، واعطائها أولوية لم يسبق ان أعطيناها لها من قبل »(١٠). ومن مظاهر الاهتمام بأزمة الطاقة هذه ، الشهادة التي أدلى بها جيمس ايكنز ، رئيس مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الامريكية ، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي حول موضوع « مضاعفات السياسة الخارجية على أزمة الطاقة » . وحذر ايكنز في شهادته من اتجاه الامريكيين الى التقليل من أهمية تهديدات الدول العربية المنتجة بتحديد الانتاج والمصادرات لاسباب سياسية واقتصادية. وقال ان عدم أخذ هذه التهديدات جديا هو من الخطأ بمكان . كما رفض القول بأنه يغالي في أهمية تأثير الصراع العربي الاسرائيلي على الدول العربية المنتجة وقال « ان العكس هو الصحيح وان الامريكيين يقللون من الهاجس الذي يتملك العرب تجاه المشكلة الاسرائيلية »(١١).

ومما يعكس الاهتمام المتواصل بأزمة الطاقة في الولايات المتحدة ويكشف عن الطابع السياسي لعمليات الشركات النفطية الامريكية ــ التحذير الذي نشرته مؤخرا (في شهر نوفمبر ١٩٧٢) ٤٢ مجلة وصحيفة أمريكية على شكل اعلان يقع في صفحة كاملة لجون ماكلين ، رئيس ادارة شركة كونتننتال أويل ، حذر فيه الامريكيين من أنهم سوف يعتمدون بشكل حيوي على استتباب السلام في الشرق الاوسط من أجل استمرار حصولهم على امدادات البترول . ويركز هذا الاعلان على العجز المرتقب في الطاقة الذي ستشهده الولايات المتحدة الامريكية . ويؤكد التحذير بأن الولايات المتحدة سوف تستورد في عام ١٩٨٥ ما يتراوح بين ٤٠ ٪ و٥٥ ٪ من احتياجاتها من النفط من الخارج ومعظمه من

الشرق الاوسط . وقال روديك لورنس نائب رئيس شركة كونتننتال أويل ومدير غرفة التجارة العربية — الامريكية في نيويورك ان هذا الوضع يشكل تحديا ونعتقد نحن المسؤولين في الشركة أن الشعب الامريكي ينبغي أن يحاط علمـا به الان ... وأشار ماكلين الى أن الاعتماد على عدد ضئيل من الدول الخارجية البعيدة في الحصول على جزء حيوي من امداداتنا من الطاقة سوف يشكل حقيقة مرة من حقائق الحياة وسوف نحتاج الى أبداء نظرة جديدة لسياستنا الخارجية بالنسبة للشرق الاوسط وأن يعلق عليها قدرا أكبر من الاولوية عما سبق . واضاف أننا سوف نعتمد اعتمادا حيويا على السلام في هذه المنطقة المضطربة من أجل استمرار امدادات النفط ، وسيكون أصدقاؤنا في غرب اوروبا واليابان في وضع مماثل .

وينطلق من مثل هذه النظرة التصريح الذي أدلى به لي. ف. دينسمور ، القنصل السابق لامريكا في الظهران ، أمام لجنة الشؤون الخارجية المختصة بشؤون الشرق الادنى في الكونغرس حيث قال : « اذا كانت أمريكا ستواجه في السنوات القليلة القادمة أزمة نفطية فان ذلك سيكون بسبب فشلها في التعامـل المنصف مع المشكلـة العربية — الاسرائيلية » . ويعلق فرانك جاردنر ، محرر الشؤون الخارجية في مجلة أويل اند غاز جورنال — عدد ٢٨ اغسطس ١٩٧٢ ، ص ٣٥ — على هذا التصريح بقوله : « انه يجب على الولايات المتحدة ان تعالج مواقفها وسياستها مستقبلا بوضع عين على المشكلة العربية الاسرائيلية ووضع العين الاخرى على أزمة الطاقة المحتملة » .

ومن مظاهر الاهتمام الامريكي بأزمة الطاقة المستقبلة وعلاقة الشرق الاوسط بها انه بعد الرسميين الامريكيين ، وعلى رأسهم نيكسون ، فان البرلمانيين بدأوا يهتمون بالمشكلة وكشاهد على ذلك الجولة التي قام بها في الخليج العربي السناتور جاكسون الذي يبشر بالتقارب بين ايران والسعودية **لتأمين السلام في هذه المنطقة وتأمين التدفق العادي للنفط الموجه نحو أمريكا .**

وازمة الطاقة المقبلة في أمريكا لا تتعلق فقط بامدادات النفط الخام ولكنها تشمل كذلك امدادات الغاز الطبيعي . والغاز الطبيعي يحتل مركزا مرموقا بين مصادر الطاقة في أمريكا اذ أنه يغطي حوالي ثلث امدادات الطاقة أو ما مقداره ٢٢ تريليون قدم مكعب في السنة (بينما يساهم النفط الخام بنسبة ٤٤ ٪ من مجموع استهلاكات الطاقة) . وقد أظهر الغاز الطبيعي انه يتمتع الى حد بعيد بأعظم معدل نمو بين جميع انواع الطاقة في الولايات المتحدة وقد زاد الطلب في مدى السنوات العشرين الاخيرة بمعدل يزيد على ٦ ٪ في السنة ، أي بنسبة الضعف تقريبا من مجمل النمو في استهلاك الطاقة . وأمام هذا النمو المطرد في الطلب على الغاز فان الخبراء الامريكيين يؤكدون ان الولايات المتحدة ستحتاج في مستقبل قريب الى استيراد جزء كبير من احتياجاتها للغاز من الخارج . ويبين تقرير وضعته لجنة الطاقة الاتحادية انه بحلول عام ١٩٧٥ فانه لن يكون من الممكن محليا توفير سوى ٨٦ ٪ فقط من مجموع الاحتياجات للغاز التي ستصل حينذاك الى ٢٨،٥ تريليون قدم مكعب ، ولا بد ان يستورد الباقي من مصادر خارجية(١٢). ويقدر مكتب الغاز الطبيعي التابع للجنة الطاقة الاتحادية في تقرير نشر في بداية شهر مارس ١٩٧٢ (نشرة بتروليوم انتليجنس ويكلي ، ٦ مارس ١٩٧٢) بأن النقص المقدر في احتياجات امريكا للغاز الطبيعي عام ١٩٨٠ سيبلغ حوالي (٩) تريليون قدم مكعبة عندما يصل مجموع الطلب الى ٣٤،٥ تريليون قدم مكعبة . اما في عام ١٩٩٠ فيقدر المكتب المذكور بأن ٤٠ ٪ من احتياجات الغاز الطبيعي سيتم تأمينها من الواردات الخارجية لان النقص حينذاك في امدادات الغاز الطبيعي سيبلغ حوالي ١٧ تريليون حيث يصل الطلب الى ٤٦،٤ تريليون قدم مكعبة .

فالولايات المتحدة ستضطر اذن ابتداء من عام ١٩٧٥ الى استيراد كميات كبيرة مـن

الغاز الطبيعي ، وهذا ما جعل بعض الشركات النفطية الامريكية تذهب الى حد ابرام صفقة مع الاتحاد السوفياتي للمساهمة في استثمار حقول الغاز في الاتحاد السوفياتي لاستيراد كميات منه لسد احتياجات الولايات المتحدة . ولكن من الواضح ان الغاز السوفياتي لن يكون الا جزءا محدودا من واردات الغاز من الخارج ، سواء من حيث كمياته المحدودة أو تكلفة انتاجه العالية أو من حيث الاعتبارات الاستراتيجية التي تمنع الولايات المتحدة من الاعتماد الكلي على وارداتها من الغاز من الاتحاد السوفياتي ، ولذا فان العالم العربي الذي يحتوي على احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي ، تعادل حوالي نصف الاحتياطي العالمي منه كما سبق أن بينا ، سيكون المصدر الرئيسي لواردات الغاز المقبلة الى الولايات المتحدة . وكل ذلك يدعم أهمية العالم العربي كمصدر لامدادات الطاقة المقبلة للولايات المتحدة .

كل ما تقدم يبين القيمة الكبيرة التي يمثلها النفط والغاز العربي بالنسبة للولايات المتحدة من أجل تأمين احتياجاتها من الطاقة التي لا يحتاج المرء الى بيان أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية وارتباطها الوثيق باعتبارات الامن القومي الامريكي . وهذه الاهمية تبرز بشكل أكبر اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الابعاد العالمية للامن القومي الامريكي ، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، فان الولايات المتحدة تعتبر نفسها في مركز قيادي بالنسبة لمجموع العالم الغربي ، وبما أن النفط العربي يشكل المصدر الاساسي لتأمين امدادات الطاقة لمختلف بلدان العالم الغربي ، ولا سيما بلدان أوروبا الغربية واليابان ، فان مقتضيات الامن الامريكي حسب هذه النظرة تفرض على الولايات المتحدة العمل على توفير تدفق النفط العربي لتلك البلدان الحليفة بالاضافة الى ضمان تدفقه على الولايات المتحدة نفسها . **فالنفط العربي لا يمثل اذن بالنسبة للولايات المتحدة وحليفاتها مجرد مادة تجارية عادية وانما ترتبط به اعتبارات استراتيجية وسياسية هامة لمجموع العالم الغربي .**

هذه النظرة تتجلى في كثير من تصريحات المسؤولين الامريكيين . وقد راينا نموذجا لها في تصريحات جيمس ايكنز وجون ايروين المشار اليهما أعلاه . وقد عبر عن مثل هذه النظرة وبمزيد من الصراحة بعض المسؤولين الامريكيين الآخرين الذين كشفوا عن الاهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى التي تمثلها الشركات النفطية ونشاطاتها في الخارج ، والانطباق التام بين مصالح الشركات والمصلحة العليا أو الوطنية لامريكا .

ومن أمثلة ذلك تصريح ادلى به المستر ربوتوم ، الذي كان نائبا لوزير الخارجية الامريكي للعلاقات بين الدول الامريكية ، حيث ذكر **« بان اية سياسة (ينتهجها بلد منتج) مخالفة لمصالح شركة بترولية أمريكية هي اوتوماتيكيا مخالفة لمصلحة الولايات المتحدة ، اي مخالفة للمصلحة الوطنية »**(١٣) .

وقد علق جون بكلي ، أحد محرري نشرة بتروليوم انتليجنس ويكلي النفطية الامريكية ، في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣ — على خطوة شركة ايران الفرنسية بابرام اتفاقية بترولية مع العراق بشأن التنقيب عن النفط واستغلاله في بعض المناطق التي انتزعتها الحكومة العراقية من الشركات العاملة هناك بموجب القرار المشهور رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وما يعنيه ذلك من دعم للاجراء العراقي وتشجيعه كسابقة لانتزاع المصالح البترولية الغربية في المنطقة — علق على هذه الخطوة بقوله : **« ان الولايات المتحدة هي الآن في خطر فقدان سيطرتها على النفط العربي وهي السيطرة التي وضعت الامة الامريكية في مركز دولي قوي جدا »** .

وقد عبر عن مثل ذلك وبدقة أحد الباحثين اذ قال «ان المصالح النفطية الامريكية في العالم

العربي تشكل اضافة هائلة الى وزن الولايات المتحدة الاستراتيجي في ميزان القوى العالمية وتأكيدا لمركزها القيادي في العالم الرأسمالي »(١٤) .

هذه بعض الحقائق حول اهمية النفط العربي في صناعة النفط العالمية وحول الاهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي يمثلها بالنسبة لامريكا وحليفاتها في العالم الغربي .

الا أن هنالك مسألة اخرى لا بد من ايضاحها حتى نستكمل الصورة التي نرسمها لوضع النفط العربي ، ونعني بذلك أسلوب وكيفية استثمار النفط العربي في الوقت الحاضر ومن يتولى هذا الاستغلال ، وذلك نظرا لتاثير هذه المسألة على طريقة استخدام سلاح النفط ومدى الحرية في هذا الاستخدام ومقدار فعاليته .

أسلوب استثمار النفط العربي وسيطرة الشركات الاجنبية عليه

هذه الثروة النفطية العربية ، التي اوردنا لمحة عن حجمها وقيمتها ومدى أهميتها ، كيف يجري استثمارها وهل يتم بواسطة أصحابها العرب وتحت سيطرتهم ورقابتهم الحقيقية؟ هل للبلدان العربية المنتجة ، طبقا لترتيبات الاستثمار الحالية ، امكانية توجيه استثمار هذه الثروات حسب مقتضيات المصلحة الوطنية ؟

ان من المعروف أن شركات البترول العالمية الكبرى ، ومعظمها أمريكي ، هي التي تسيطر على استثمار النفط في البلاد العربية المنتجة بموجب امتيازات حصلت عليها حيثما كانت هذه البلدان المنتجة ضعيفة وواقعة تحت السيطرة أو النفوذ الاستعماري . وهذه الامتيازات تعطي للشركات البترولية الاجنبية سلطات شبه مطلقة على استثمار النفط العربي ، فهي التي تتولى تحديد مقادير المبالغ المستثمرة وتوزيعها على مختلف فروع الصناعة ، وهي التي تتولى تحديد مقدار الانتاج النفطي وتحديد أسعاره (ولم يتقرر مبدأ تحديد الاسعار المعلنة للنفط بالاتفاق المشترك بين البلد المنتج والشركات العاملة الا بموجب اتفاقية طهران في شهر مارس ١٩٧١) ، وهي التي تقوم بتصديره بواسطة شركات متفرعة عنها الى مختلف مصادر الاستهلاك حسب خطط عالمية تضعها ، وهي التي تتولى عمليات نقله بواسطة ناقلات تملكها اما بنفسها أو بواسطة شركات متفرعة عنها أو بناقلات تستأجرها لآماد طويلة .

والشركات صاحبة الامتيازات هي شركات مؤسسة في دول أجنبية وبموجب قوانين تلك الدول وتحمل جنسيتها ولا تتخذ مقرها الرسمي في الدول العربية، وهي ليست الا أدوات لانتاج النفط الخام لصالح الشركات الام المالكة لها وتصديره للخارج فهي لا تعتبر نفسها ملزمة بأن تكرر أو تصنع في البلاد المنتجة أي جزء من انتاجها من النفط الخام والغاز او تقيم الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز . وهي لا تعيد ترحيل معظم حاصلات بيع النفط من العملات الاجنبية الى البلدان المنتجة بل تحتفظ بها وتستثمرها في الخارج ، ولا تعيد استثمار اي جزء من أرباحها في البلدان المنتجة . كما انها تعتمد على أسواق خارجية للتزود باحتياجاتها من المعدات والآلات والتجهيزات . وتبعا لكل ذلك فقد حصلت في البلدان المنتجة ظاهرة الانعزال التام بين صناعة النفط التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني وحرم هذا الاقتصاد من الفوائد الضخمة التي كان لا بد أن يجنيها لو نشأت في ارضه صناعة نفطية متكاملة تكون مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومندمجة فيه ويجري استثمارها ضمن اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية الوطنية .

وشركات الامتياز لا تخضع لقوانين البلاد المنتجة ولا سيما الضرائبية منها ، وكانت تدفع في البداية مجرد مبلغ مقطوع عن كل طن من النفط لا يتجاوز ما يعادل ٢٢ سنت امريكي عن كل برميل ثم وافقت على تطبيق قاعدة مناصفة الارباح في بداية الخمسينات وبقيت

هذه القاعدة سارية حتى تم رفع حصة البلد المنتج الى ٥٥ ٪ من الارباح الصافية ، حسب اتفاقية طهران ١٩٧١ . والشركات لا تخضع للمحاكم الوطنية بل تتمسك بالتحكيم الدولي أسلوبا لفض منازعاتها مع البلد المنتج . وحكومات البلدان المنتجة ليست لها مشاركة في رأسمال الشركات ولا مشاركة فعلية في مجالس ادارتها وليست لها سلطة حقيقية في الرقابة الفنية على المشروع وتوجيهه كما ان المواطنين لا يشغلون الا في النادر المناصب الادارية والفنية الهامة فيها . وتكتفي حكومات البلدان المنتجة بدور جابي الضرائب في نهاية العام ، وقد أصبح النفط يشكل الجزء الاعظم من صادرات هذه البلدان وأصبحت تعتمد اعتمادا شبه كلي على دخل النفط الذي تقدمه لها الشركات الاجنبية . فنشأ بذلك في هذه البلدان نوع من التبعية الاقتصادية للاحتكارات النفطية وللدول التي تنتمي اليها .

وبالطبع فليس مما يذكر ان هذه الامتيازات النفطية قد أصابها بعض التطور خلال السنوات الطويلة التي سيطرت فيها على استغلال النفط العربي . الا أنه بالاضافة الى التعديلات في البنود المالية التي أدت الى رفع دخل البلد المنتج من مبلغ ضئيل مقطوع عن كل طن من النفط حسب الامتيازات الاصلية الى ٥٥ ٪ من الارباح حسب اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ ، مع تطبيق قاعدة تنفيق الريع(١٥)، فان التعديلات الاخرى لا تتعدى تضييق المساحات المشمولة بالامتياز والتخلي عن أجزاء من هذه المساحات الشاسعة والاتفاق بموجب اتفاقية طهران ، على أن لا تعدل الاسعار المعلنة الا باتفاق الطرفين ، حكومة البلد المنتج والشركة ، بعد أن كانت هذه الاسعار تحدد وتعدل بمعرفة الشركات وحدها. ويتضح من ذلك أن التطور الذي أصاب هذه الامتيازات لم يكن تطورا جذريا ولم يمس جوهر الامتيازات نفسه وان صورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئها المعروفة والتي أشرنا اليها أعلاه ما زالت باقية على حالها . وفي اعتقادنا أن اتفاقية المشاركة التي ابرمت في المدة الاخيرة (من حيث المبدأ في شهر اكتوبر ١٩٧٢) بين الشركات النفطية وبعض بلدان الخليج والتي تتيح لهذه البلدان اكتساب حصة في رأسمال هذه الشركات تبدأ بنسبة ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ (ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى ٥١ ٪ عام ١٩٨٣) ــ هذه الاتفاقية لا تمثل في الوقت الحاضر تغييرا جذريا كافيا لصورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئها المعروفة نظرا لان نسبة المشاركة الضئيلة التي ستحصل عليها الحكومات لا سيما في البداية لن تحقق لنا السيطرة الحقيقية والرقابة الفعالة على استثمار ثرواتنا النفطية وتبقى الشركات هي المسيطرة الحقيقية على هذا الاستثمار كما في ظل الامتيازات الاصلية . وسنعود لهذه المسألة فيما بعد .

ومما لا شك فيه ان الوضع الحالي لاستثمار النفط العربي يتميز بوجود بعض العقود والاتفاقيات النفطية التي أبرمت في السنوات الاخيرة ، مثل بعض اتفاقيات المشاركة وعقود المقاولة ، والتي تتجلى فيها كثير من الجوانب الايجابية وتمثل تقدما كبيرا بالنسبة لاتفاقيات الامتياز الكلاسيكية لا سيما من حيث تحقيق قدر من سيادة الدولة وسيطرتها على استثمار ثرواتها النفطية ، كما ان هنالك بعض حالات الاستثمار المباشر في عدد من بلداننا . ولكن علينا أن لا ننسى ان هذه العقود الاخيرة الجيدة نسبيا ومجالات الاستثمار المباشر لا تغطي في الوقت الحاضر سوى جزء هامشي صغير من مجموع النفط العربي . فامتيازات الشركات الاحتكارية الكبرى ما تزال تسيطر على حوالي ٩٠ ٪ من انتاج النفط العربي بينما لا تشمل العقود والاتفاقيات الاخيرة ومجالات الاستثمار المباشر الا حوالي ١٠ ٪ من مجموع انتاج النفط العربي ، حسب احصائيات عام ١٩٧١ .

والشركات الامريكية تملك ٦٢ ٪ من الامتيازات النفطية في الوطن العربي سواء في منطقة الخليج العربي او في شمال افريقيا بمعنى انها تسيطر على ٦٢ ٪ من الاحتياطي النفطي العربي حسب تقديره في نهاية عام ١٩٧١ (ولسنا نعني بذلك انهـا تملك قانونا هذه

الاحتياطيات الكائنة في باطن الارض اذ هي قانونا ملك للدولة ولكننا نعني سيطرتها الفعلية عليها حاليا بموجب امتيازاتها بحيث تستطيع ان تستخرج منها الانتاج اللازم لها حسب تقديرها واحتياجاتها وخططها) . وكانت حصة الشركات الامريكية في الانتاج الفعلي للنفط العربي عام ١٩٧١ حوالي ٥٨ ٪ . بينما تسيطر المصالح البريطانية على حوالي ٥٤٢ ٪ من احتياطي النفط العربي (وكانت حصتها في انتاج عام ١٩٧١ حوالي ١٦٤٤ ٪) . وتسيطر المصالح الفرنسية على حوالي ٥٤٣ ٪ من احتياطي النفط العربي، حسب تقديرات نهاية عام ١٩٧١ ، وكانت حصتها في انتاج عام ١٩٧١ حوالي ٥٤٨ ٪ (ومن الملاحظ ان حصة الشركات الفرنسية قد انخفضت على اثر تأميمات الجزائر في شهر فبراير ١٩٧١) . كما تسيطر المصالح اليابانية على حوالي ٤٤٥ ٪ من احتياطي النفط العربي وعلى حوالي ٢٤٣ ٪ من انتاج النفط العربي حسب احصائيات عام ١٩٧١. وتسيطر المصالح الهولندية (عن طريق ملكيتها لستين في المائة من رأسمال شركة شل) على ٢٤٩ ٪ من احتياطي النفط العربي وكانت حصتها من انتاج النفط العربي لعام ١٩٧١ حوالي ٣٤٣ ٪ .

وطبقا لهذه التقديرات فان المصالح الاجنبية تسيطر على ٨٩٤٨ ٪ من احتياطي النفط العربي حسب تقديرات عام ١٩٧١ ، وكانت تنتج، عام ١٩٧١ ٨٥٤٨ ٪ من مجموع انتاج النفط العربي .

هذه اللمحة عن وضع استثمار النفط العربي والمصالح الاجنبية التي تسيطر على استغلاله وتتخذ القرارات الرئيسية بشأنه وتجني من ورائه الارباح الطائلة — تكمل الصورة التي لا بد أن تكون حاضرة في الذهن عن وضع النفط العربي قبل أن نتكلم عن استخدامه كسلاح في معاركنا ضد الصهيونية والامبريالية .

كيف يمكن استخدام سلاح النفط

لا بد من الاشارة اولا الى ان بعض الاجراءات أو التدابير قد سبق اللجوء اليها في الماضي، ولا سيما في بعض الازمات والاحداث الكبرى التي تعرضت لها منطقتنا ، وذلك كمحاولة لاستخدام النفط كسلاح في مواجهاتنا مع الصهيونية والامبريالية . ولكن من المعروف ان هذه الاجراءات السابقة لم تؤد أيا من الاهداف المطلوبة منها فهي لم تحمل الاعداء على تغيير مواقفهم وهي لم تلحق بهم الاضرار الفادحة التي كان من المأمول أن تحدثها كما أنها لم تكن لنا عامل قوة ومنعة في معاركنا المتواصلة . ويبدو لنا من المناسب أن نستعرض هذه الاجراءات ، مبينين سبب عدم فاعليتها وسبب اخفاقها في احداث أي من الآثار المطلوبة أو اقتصارها على احداث آثار محدودة جدا ، والثغرات التي لازمتها ، وذلك حتى نستخلص العبرة والدروس بالنسبة لما يجب ان نقدم عليه في المستقبل ، تمهيدا للحديث عن الاسلوب الذي يبدو لنا أنه الاسلوب الفعال الحاسم لاستخدام النفط سلاحا في معاركنا .

والخاصية المشتركة للاجراءات التي سبق ان اتخذت في هذا المجال هي أنها كانت اما اجراءات موقتة أي طبقت خلال فترة زمنية محدودة ثم سحبت أو تم التراجع عنها ، واما انها كانت ذات آثار جزئية محدودة الفاعلية لا تتناسب مع أهمية سلاح النفط ولا مع جسامة وخطورة المعارك المصيرية التي نواجهها ، مما حدث عنه رد فعل عكسي خطير لدى الرأي العام العربي تجلى في هذا الشك الكبير حول امكانية استخدام النفط كسلاح بأي شكل من الاشكال وحول جدوى هذا السلاح ، وهو الذي غذته المصالح الاستعمارية الامبريالية كجزء من الحملة النفسية المركزة الموجهة للعالم العربي لتشكيكه في طاقاته وامكانياته وقتل روح الكفاح فيه .

اجراءات جزئية أو مؤقتة

ويندرج ضمن هذه الاجراءات الجزئية أو المؤقتة : قطع النفط العربي عن اسرائيل ومنعه عنها منذ نشأتها واجبار الشركات البترولية العاملة في العالم العربي على مقاطعة اسرائيل وعدم انشاء أية رابطة معها ، تعطيل الضخ في شبكة انابيب خطوط شركة نفط العراق المارة عبر سوريا وذلك على اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ايقاف عمليات تصدير النفط العربي من الموانىء العربية على اثر عدوان ١٩٦٧ ثم استبداله بفرض حظر على تصدير النفط العربي خلال بضعة أسابيع الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . ومن بين الاجراءات الجزئية غير المباشرة التي يمكن الاشارة اليها بهذا الصدد الدعم المالي الذي تقرر بموجب مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ أن تقدمه كل من الكويت والسعودية وليبيا الى كل من مصر والاردن . وسنستعرض فيما يلي اهم هذه الاجراءات ، وهو اجراء منع النفط عن الدول الغربية المعادية ، ثم نشير الى عدد من الاجراءات الجزئية الاخرى، وذلك بعد أن نقول كلمة حول منع النفط العربي عن اسرائيل وحلول النفط الايراني مكانه .

منع النفط العربي عن اسرائيل

من المعروف انه على اثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ بادرت العراق بوقف ضخ النفط في خط أنابيب شركة نفط العراق الذي كان ينقل النفط من العراق الى حيفا في فلسطين المحتلة ، كما ان كافة الدول العربية المنتجة للنفط قد منعت النفط العربي من الوصول الى اسرائيل وفرضت على الشركات البترولية العاملة فيها عدم ايصال أية قطرة من النفط العربي الى اسرائيل وعدم التعامل معها بأي شكل من الاشكال . وقد طبق هذا المنع منذ ذلك الحين تطبيقا صارما . ولكن من الواضح ان هذا الاجراء هو أقل اجراء ممكن اللجوء اليه في هذا المجال . وهو يندرج على كل حال ضمن اطار مبدأ مقاطعة اسرائيل .

وكنتيجة لانقطاع النفط العراقي عن الوصول الى اسرائيل من خط أنابيب شركة نفط العراق وحظر تصدير النفط العربي اليها حظرا كاملا فان اسرائيل قد واجهت في بداية نشأتها صعوبة كبيرة في تأمين احتياجاتها من النفط الخام وتحملت عبئا كبيرا باضطرارها الى استيراد هذه الكميات من نصف الكرة الغربي بما في ذلك من تكاليف باهظة عليها نظرا لان النفط العربي منع من الوصول اليها ولم تكن حينذاك تستطيع استيراد النفط الايراني اذ أن السلطات المصرية كانت تمنع الناقلات المتوجهة الى اسرائيل من المرور في قناة السويس كما لم تكن اسرائيل تستطيع ايصال هذه الشحنات الى ايلات ولم يكن خط أنابيب النفط الواصل بين ايلات وحيفا قد تم انشاؤه بعد . ولذا فقد وجدت اسرائيل نفسها مضطرة لاستيراد نفطها من فنزويلا ومنطقة البحر الكاريبي . وقد كانت أسعار النفط هناك أعلى منها في الشرق الاوسط بشكل ملموس كما ان أجور النقل باهظة . وقد استوردت اسرائيل جزءا من احتياجاتها النفطية خلال فترة قصيرة سبقت عام ١٩٥٧ من الاتحاد السوفياتي ورومانيا الا أن هذين البلدين قطعا نفطهما عن اسرائيل استنكارا منهما لاشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر . ولذا فان اسرائيل وجدت نفسها مضطرة للعودة الى استيراد كافة احتياجاتها من ذلك المصدر البعيد الباهظ التكاليف — فنزويلا .

وهنا دخلت ايران في الصورة وجاءت لتخفف عن اسرائيل من عبء استيراد نفطها من فنزويلا وتهيىء لها مصدرا قريبا رخيصا وبتكاليف شحن بسيطة — هذا المصدر هو البترول الايراني . فقد وافقت ايران منذ عام ١٩٥٧ على أن تصدر النفط لاسرائيل وقامت اسرائيل على أثر ذلك (في عام ١٩٥٧) بانشاء خط الانابيب الواصل بين ايلات وبئر السبع ثم بعد ذلك الى اسدود وحيفا وقامت باستيراد النفط الخام الى ايلات من أندونيسيا أولا ثم بكميات كبيرة من ايران التي أصبحت ، منذ منتصف عام ١٩٦٠ عندما انتهى انشاء

خط الانابيب الواصل بين ايلات وحيفا ، المصدر الرئيسي للنفط القادم الى اسرائيل سواء لاستهلاكها المحلي أو لاعادة التصدير كنفط خام أو كمنتجات مكررة مع تحقيق ارباح اضافية من وراء ذلك . والحقيقة ان اسرائيل قررت بناء خط الانابيب الواصل بين ايلات وحيفا اعتمادا منها على النفط الايراني الذي ينقل في خط الانابيب الى حيفا فتعيد اسرائيل تصدير جزء منه على شكل نفط خام محققة بذلك الارباح نتيجة فروق الاسعار بين النفط واصلا ايلات وبين سعره المرتفع على شاطىء البحر الابيض المتوسط . واما الجزء الاخر من هذا النفط فانه يذهب لمصفاة حيفا لتكريره ويخصص الجزء الاكبر من المنتجات المكررة للاستهلاك المحلي الا أن جزءا من المنتجات يتم تصديره كذلك مع تحقيق أرباح من وراء ذلك . ولا تزال ايران منذ عام ١٩٦٠ الى الان هي المصدر شبه الوحيد للنفط الوارد الى اسرائيل(١٦) .

ضرورة العمل على منع النفط الايراني عن اسرائيل

لقد حققت اسرائيل فوائد كبيرة من استيراد النفط الايراني بدلا من استيراده من المصادر البديلة البعيدة مثل فنزويلا التي كانت اسرائيل تستورد منها احتياجاتها قبل سماح ايران بوصول نفطها الى اسرائيل . ومن أهم الفوائد التي حققتها اسرائيل من استيراد النفط الايراني تحقيق وفر مالي كبير نتيجة الفرق في الاسعار بين النفط الايراني والنفط الفنزويلي والفرق الكبير في أجور الشحن نظرا لان ايران أقرب بكثير الى اسرائيل من فنزويلا وقد قدر هذا الوفر عام ١٩٦٧ وحده بحوالي ٢٢ مليون دولار(١٧) . وضمان استيراد النفط الايراني هو الذي مكن اسرائيل من بناء خط انابيب ايلات ــ حيفا وتشغيله مع ما يعود على الاقتصاد الاسرائيلي من آثار كبيرة ومع ما استتبعه هذا الخط من تعمير ميناء ايلات وتوسيعه والمساهمة في تعمير المناطق التي يمر بها الخط . كما ان النفط الايراني الذي تثق اسرائيل في ضمان استمرار وروده اليها هو الذي شجعها وحفزها على انشاء خط الانابيب الذي يصل بين ايلات وعسقلان والموجه للتصدير ، وقد حققت اسرائيل من ورائه مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة ولولا السماح للنفط الايراني بالورود الى اسرائيل لما أمكن لها اطلاقا ان تفكر في انشاء مثل هذا الخط اذ بدون البترول الايراني ــ طالما ان قطرة واحدة من النفط العربي لن يصل الى ايلات ــ فان التفكير في انجاز مثل هذا المشروع كان أمرا مستحيلا . والنفط الايراني هو الذي مكن اسرائيل من بناء طاقة تكريرية كبيرة تتزايد باستمرار وتتجه في جزء منها نحو التصدير ، وهو الذي مكنها من انشاء اسطول كبير من ناقلات النفط يعمل جزء منها في نقل النفط الايراني الى ايلات وفي نقل كميات النفط والمنتجات المكررة المصدرة للخارج .

هذه الفوائد الضخمة التي حققتها اسرائيل وما تزال تحققها من وراء استيراد النفط الايراني تبين خطورة الموضوع وتدعو العالم العربي لان يوليه ما يستحقه من اهتمام وان يبذل كافة الجهود ويمارس مختلف أنواع الضغوط ووسائل الترغيب والترهيب لكي يحمل ايران على ايقاف صادرات بترولها الى اسرائيل .

وينبغي كذلك أن نتوجه للشعب الايراني لنطلعه على الحقائق . فنحن نعتقد ان الشعب الايراني لو علم بحقيقة الوضع وابعاده وكون شركته الوطنية نفسها تقدم النفط للعدو الاسرائيلي وتقدم له معه كافة هذه المنافع الضخمة فانه لن يسكت على استمرار تدفق بتروله الى اسرائيل ولو اننا تمكنا من ايقاف صادرات النفط الايراني الى اسرائيل فان اسرائيل تتلقى بذلك ضربة قوية تسبب لها اضرارا فادحة وتلحق الأذى بمختلف جوانب اقتصادها وتشل خطوط انابيبها وتثير الارتباك في كثير من مخططاتها ومشاريعها .

قطع النفط أو حجبه عن الدول المعادية لنا المساندة لاسرائيل

من اهم الاجراءات التي دعا مرارا الى اتخاذها بعض المسؤولين والخبراء العرب من

أجل استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد اعدائنا ــ قطع النفط العربي او حجبه عن الدول المعادية لنا والحليفة لاسرائيل . ولا يزال بعض الخبراء يرى ان هذا الاجراء هو اكثر الاجراءات فاعلية وأبلغها اثرا(١٨). فما هو الهدف أو الغرض الحقيقي من هذا الاجراء والنتائج المتوخى تحقيقها من تطبيقه في نظر انصاره والمنادين به ؟

ان الهدف هو الحاق الضرر البالغ بالدول المعادية وذلك بحرماننا من نفطنا الذي تستورده والذي هو ضروري جدا لصناعاتها ولمختلف جوانب نشاطها الاقتصادي ، وخلق مجاعة بترولية فيها تكون ذات نتائج خطيرة على اقتصادها أو على الاقل الحاق ضرر مادي كبير بها ، مما قد يحملها على تغيير مواقفها المعادية لنا واتخاذ مواقف أكثر اعتدالا وانصافا(١٩) .

ومن المعروف ان هذا الاجراء قد لجأت اليه البلدان العربية المنتجة في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقد قامت بعض البلدان المنتجة (العراق وليبيا) بتعطيل ضخ النفط ومنع تصديره كلية من موانئها خلال فترة قصيرة تلت العدوان ثم عدلت عن ذلك وانضمت الى باقي البلدان العربية المنتجة في فرض الحظر على تصدير النفط الى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . وقد دام هذا الحظر بضعة أسابيع ثم عاد بترولنا يتدفق الى جميع الاسواق دون استثناء .

فماذا كانت نتيجة هذا الاجراء ؟ وهل أدى الاثر المطلوب منه كعامل ضغط على الدول المعادية لالحاق الضرر بها أو اضعاف مقدرتها على العدوان أو حملها على تغيير مواقفها منا ؟ واذا لم يكن قد أدى هذا الاثر المطلوب وكانت نتائجه محدودة فما سبب ذلك ، وهل يمكن تلافي الثغرات ونقاط الضعف فيه وجعله أكثر فعالية ؟ وهل من المستحسن أو من المفيد العودة الى اللجوء اليه في الحال او فيما لو استؤنف القتال بيننا وبين اسرائيل ؟

مما لا شك فيه ان اجراء قطع النفط العربي عن الدول المعادية عام ١٩٦٧ قد ألحق ضررا ماديا لا يستهان به بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا . فالولايات المتحدة ، كما سبق أن بينا ، لا تعتمد على النفط العربي ، حتى الآن ، لسد احتياجات استهلاكها المحلي ، الا ضمن حدود ضعيفة جدا . ولكن القوات الامريكية فيما وراء البحار ، لا سيما في فيتنام وبالنسبة لاحتياجات الاسطولين السادس والسابع ، تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر النفط العربي في منطقة الخليج العربي حيث تأخذ النفط اما على شكل نفط خام تكرره خارج المنطقة أو على شكل مواد بترولية مكررة ، وهي تحصل على هذه المواد البترولية بأسعار مخفضة ، ولذا فان قطع امدادات النفط العربي عن هذه القوات قد ألحق بها ضررا ماديا كبيرا من جراء اضطرارها لتأمين هذه الامدادات من مصادر أخرى بعيدة أسعارها أعلى وتكاليف الشحن منها أكثر ارتفاعا لا سيما نظرا لضرورة استخدام عدد اكبر من الناقلات لنقل هذه الاحتياجات من مصادر ابعد . وحسب تقرير امريكي رسمي نشر في أعقاب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ فان وزارة الدفاع الامريكية قد قدرت النفقات الاضافية التي تعتقد انها ستتكبدها زيادة على ما تصرفه حاليا لتأمين المنتجات البترولية اللازمة للقوات الامريكية اذا ما انقطع ما تأخذه من الشرق الاوسط بما مجموعه (٢١) مليون دولار شهريا . اما بريطانيا فانها تعتمد على النفط العربي اعتمادا كبيرا لسد احتياجات استهلاكها المحلي اذ تبلغ نسبة واردات النفط العربي اليها حوالي ٧٠ ٪ من مجموع وارداتها البترولية . ولا شك ان لجوءها الى مصادر أخرى سيضع على عاتقها عبئا ماليا اضافيا كبيرا ويؤثر على ميزان مدفوعاتها لا سيما وانها ستضطر الى دفع اثمان جزء كبير من البترول البديل بالدولار بينما هي تدفع ثمن النفط العربي بالجنيه الاسترليني لان شركاتها البترولية هي التي تنتج هذا البترول وتصدره للبلد الام .

ولقد قيل في انتقاد هذا الاجراء ــ اجراء منع النفط العربي عن الدول المعادية ــ حينما

كان ما يزال مطبقا ومن أجل تبرير ايقافه — قيل بأن الدول العربية المنتجة قد تضررت من جراء ذلك أكثر مما تضررت البلدان المعادية التي تمت مقاطعتها أو ان خسارتها كانت أكبر ، وهذا غير صحيح . ان مما لا شك فيه ان قطع البترول العربي عن الدول المعادية قد قلل من صادرات كل بلد عربي منتج بنسبة تتفاوت من بلد لآخر حسب الكميات التي كان يصدرها لتلك البلدان المعادية وأنقص بالتالي مؤقتا من دخل البلدان العربية المنتجة . ولكننا لا نستطيع ان نتكلم هنا عن « خسارة » حقيقية تصيبنا ، فكل الذي حصل ان صادرات نفطنا قلت خلال فترة المقاطعة وبقيت الكميات التي كانت ستصدر مخزونة في باطن الارض العربية الى أن يحين وقت تصديرها . واذا كان دخل الدول المنتجة قد انخفض بنسبة انخفاض الانتاج والتصدير فقد كان من الممكن مجابهة ذلك بشيء من التقشف والاستغناء عن المصاريف الكمالية بل انه كان لا بأس في سبيل الهدف النبيل الذي من أجله قطع النفط ، لو ثبتت جدوى وفعالية الاجراء ، أن يتم تأجيل بعض مشاريع التنمية العربية فمثل ذلك يكون قدرا معقولا من التضحية في سبيل قضية اكبر .

ولذا فاننا لا نوافق على هذا النقد الذي وجه لاجراء منع النفط ، ولكن لنا عليه مأخذا آخر أهم ، وهو انه كان محدود الفعالية : فاذا كان قد أحدث أثره الضار على الدولتين المعاديتين ، أمريكا وبريطانيا ، بتحميلهما خسارة مادية بينا أبعادها فانه لم يفلح في خلق مجاعة نفطية حقيقية لديهما ولم يحملهما على تغيير مواقفهما المعادية . فهل تعتبر هذا الضرر المادي كافيا وفعالا وعلى مستوى المعركة المصيرية التي نواجهها وأهمية سلاح النفط العربي ؟ ان أمريكا قد اعترفت حسب بعض مصادرها الرسمية بأن خسارتها المادية نتيجة قطع النفط العربي كانت مقدرة بحوالي (٢١) مليون دولار شهريا أي ما يبلغ حوالي (٢٥٠) مليون دولار سنويا لو ان اجراء قطع النفط العربي دام سنة كاملة — مع انه لم يدم فعلا الا بضعة اسابيع كما هو معروف . ولكننا نعلم ان الولايات المتحدة تقدم لاسرائيل كل سنة مئات الملايين من الدولارات فهل مما يؤثر عليها تأثيرا فعالا ان تتحمل عبئا اضافيا مؤقتا في سبيل حليفتها وقاعدتها المتقدمة : اسرائيل — مقداره (٢١) مليون دولار شهريا او (٢٥٠) مليون دولار سنويا ؟ كما ان انتاج وتصدير النفط كان متواصلا للبلدان الاخرى المستوردة ، وهو الانتاج والتصدير الذي تقوم به الشركات الاجنبية نفسها ، وعلى رأسها الشركات الامريكية والبريطانية ، وتواصل جني الارباح التي تعوضها اضعافا عن أية خسارة مؤقتة وتبقى هذه الارباح تساهم في ميزان مدفوعات البلدين كما سبق أن بينا .

وهذا الاجراء بتطبيقه ضد أمريكا وبريطانيا وحدهما لم يخلق المجاعة النفطية المطلوبة والتي تجعل منه سلاحا فعالا وأسباب فشله في تحقيق ذلك كثيرة منها : انه على محدودية آثاره وفعاليته ، لم ينفذ بدقة وقد حصل في تنفيذه كثير من التلاعب نظرا لان الشركات الامريكية والبريطانية التي تنتمي الى البلدان المعادية التي فرضت عليها المقاطعة — هذه الشركات بقيت مستمرة في الانتاج والتصدير فلجأت للتلاعب لصالح بلدانها لا سيما وان لديها فروعا في مختلف البلدان الاوروبية وهي تستطيع ان تنقل النفط من بلد لآخر بسهولة ودون عوائق . وهذا يدلنا على مدى ضعف سلاح النفط في أيدينا حسب الوضع الحالي نتيجة سيطرة الشركات الاجنبية الاحتكارية التابعة للبلدان المعادية على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره ، وطالما لم تتوفر لنا السيطرة والرقابة الحقيقية والاشراف الفعال على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره مع امكانيات توجيه هذه النشاطات لتحقيق المصالح العليا لبلادنا . فهل نستطيع استخدام هذا السلاح استخداما حقيقيا فعالا ضد أعدائنا اذا كان هذا السلاح خارجا عن سيطرتنا وواقعا تحت سيطرة شركات أجنبية ينتمي القسم الاكبر منها لاولئك الاعداء انفسهم ؟

ومما لا شك فيه أن قصر اجراء المنع على بلدين ، هما أمريكا وبريطانيا ، قد سهل

امكانيات التلاعب . والاهم من ذلك ان هذا القصر قد جعل كميات النفط العربي التي تمنع عن هذين البلدين ، حتى لو منعت تماما ، ضئيلة نسبيا . فقد رأينا كيف ان امريكا لم تكن تستورد الا نسبة ضئيلة من احتياجاتها من النفط العربي ، وما كانت تستورده بريطانيا من نفطنا عام ١٩٦٧ عند تطبيق قرار المنع ، لم يكن يزيد عن حوالي ٥٠ مليون طن (حوالي مليون برميل يوميا) بحيث أمكن لهما تأمين هذه الكميات من مصادر أخرى، برغم التكاليف الاضافية التي اشرنا اليها . ومن المعروف أن كل دولة من بلدان اوروبا الغربية تحتفظ الان لنفسها بمخزون لا يقل عن مقدار استهلاك ثلاثة اشهر وفي خلال ذلك تكون قد أمنت وصوله من مصادر أخرى متحملة بالطبع التكاليف الاضافية .

وعلى ذلك فان احدى الثغرات الاساسية في اجراء المنع ، كما طبق عام ١٩٦٧ ، والتي أدت الى أن نتائجه وفعاليته كانت محدودة للغاية هو قصره على بلدين اثنين . ومما لا شك فيه ان فعاليته كانت ستزداد لو اتسع المنع ليشمل بلدانا أخرى : فلو اتسع مثلا ليشمل في اوروبا الغربية ، بالاضافة الى بريطانيا ، كلا من المانيا الغربية ، نظرا للتعويضات الضخمة التي قدمتها لاسرائيل ولمواقفها وتصرفاتها المعادية للقضية العربية، وهولندا ، نظرا لمواقفها المعادية كذلك ، فان كمية النفط العربي المحجوبة عن الدول المعادية كانت ستزيد وكان تأمينها سيتم بصعوبة اكبر . ولكن الكمية الممنوعة كان مع ذلك سيبقى من الممكن للبلدان المقاطعة تأمينها بالتدريج من مصادر أخرى ، بعد أن تستنفد مخزونها ، وذلك بتحمل تكاليف اضافية وببعض الصعوبات ولكن دون مواجهة مجاعة او أزمة نفطية حادة .

ولو ان المنع الذي طبقته الدول العربية عام ١٩٦٧ اتسع ليشمل أوروبا الغربية بأسرها، بالاضافة الى امريكا ، لكان بكل تأكيد قد أحدث ازمة نفطية حادة لدى الدول الغربية ذلك ان مجموع ما كانت تستورده بلدان أوروبا الغربية حينذاك من النفط العربي كان يقارب ٦ ملايين برميل يوميا ولم يكن من السهل تأمين هذه الكميات بسرعة من المصادر الاخرى ولذا فان فترة أزمة حادة كانت بكل تأكيد ستمر بها هذه البلدان قبل ان تستطيع المصادر الاخرى زيادة انتاجها بشكل تدريجي لتلبية جزء فقط من هذه الاحتياجات . وكانت أزمة نفطية جزئية بقيت سائدة في هذه البلدان لفترات طويلة . كما ان مثل هذا الاجراء كان سيكشف عن عجز امريكا في تلبية الاحتياجات النفطية للعالم الغربي ويبرز مسؤوليتها في وقوع هذه الازمة . ولكن أحد محاذير مثل هذا الاجراء هو انه كان سيمنع النفط عن بعض البلدان التي لم تكن مواقفها معادية لنا او كانت محايدة أو صديقة مثل فرنسا واسبانيا واليونان ... الخ . ولعله كان من الممكن ، على ضوء ذلك ، منع النفط عن كافة أوروبا الغربية ، باستثناء هذه البلدان المحايدة مع ان ذلك كان سيضعف بعض الشيء من فاعلية تطبيقه نظرا لامكانية تسربه من بلد غير مقاطع لبلد آخر مقاطع لا سيما اذا كانت اجراءات الرقابة غير كافية . كما ان ذلك كان سيضعف من آثار المنع ونتائجه .

ولو ان تصدير النفط العربي أوقف كلية ومنع منعا كاملا ، كما نادى بذلك بعض المسؤولين العرب مثل الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي دعا حينذاك الى وقف كافة صادرات النفط العربي سنة كاملة ، لو تم ذلك لكان اجراء المنع قد أحدث كافة آثاره وخلق أزمة نفطية خانقة في العالم لان صادرات النفط العربي كانت حينذاك تقارب عشرة ملايين برميل يوميا ، وهذه الكمية لم يكن من الممكن اطلاقا تأمينها من اية مصادر أخرى غير عربية . ومثل هذه الازمة كانت ستثير ردود فعل عنيفة في العالم ضد الدول المعادية المسؤولة الرئيسية عن وقوعها وتخلق أداة ضغط كبيرة على هذه الدول المعادية قد تحملها على تغيير مواقفها منا . ولكن من الواضح ان الدول العربية المنتجة لم تكن لتقدم بسهولة على هذا الاجراء الذي كان سيحرمها من الدخل البترولي بصفة شبه كاملة

خلال فترة طويلة ، وكان الاقدام على تطبيقه يقتضي انشاء صندوق عربي مشترك تغذيه البلدان المنتجة ذات الارصدة الكبيرة ويتم عن طريقه تقديم العون اللازم والقروض الضرورية للبلدان المنتجة التي لا تتوفر لديها أرصدة كافية . كما ان احد محاذير هذا الاجراء كانت بالطبع هي الحاق الضرر ببعض البلدان الصديقة والمحايدة نتيجة منع النفط عنها ووضع الدول الصديقة والمحايدة على نفس الصعيد مع الدول المعادية ، وهو أمر قد يبدو من غير المرغوب فيه من الناحية السياسية . ولذا فان احدى الصيغ الممكنة، ضمن هذا الاطار من التفكير ، ان يقطع النفط عن كافة الدول باستثناء الدول الصديقة التي يحددها المسؤولون على ضوء المصلحة العربية المشتركة ، مع مراعاة انه كلما زادت قائمة الاستثناءات من المنع كلما ضعفت فاعلية المنع وتهيأت الظروف للتلاعب .

يبدو من كل ما تقدم أن اجراء المنع ، بالطريقة التي طبق بها عام ١٩٦٧ ، كان محدود الفعالية ضعيف الآثار لم يؤد الهدف المطلوب منه . وينبغي أن لا نعود لنفس الاجراء في المستقبل دون استكمال شروط نجاحه . فاذا أريدت العودة اليه فانه ينبغي توسيع دائرته ليشمل أكبر قدر ممكن من البلدان واستمراره لاطول مدة ممكنة حتى يؤدي آثاره المتوخاة . كما انه ينبغي وضع الشركات الاجنبية تحت الحراسة ، كما فعلت الحكومة الجزائرية في أعقاب عدوان ١٩٦٧ ، بالنسبة للشركات الامريكية والبريطانية ، وذلك لضمان فعالية اجراء الحجب ولمنع الشركات من مواصلة قبض الارباح عن النفط الناتج والمصدر للبلدان التي لا تشملها المقاطعة ونقل هذه الارباح للبلدان التي تنتمي اليها .

(كما ينبغي في نظرنا أن يكمل هذا الاجراء بمقاطعة اقتصادية للبلدان المعادية وبسحب الارصدة العربية منها وهي الارصدة التي مصدرها النفط العربي . حتى يحقق أقصى درجة من الفعالية وأكبر قدر من الضغوط . ولكن هذه مسألة خارجة عن نطاق هذا البحث) .

واجراء منع النفط اذا أريد له ان يكون شاملا على النحو الذي بيناه أعلاه فانه يتطلب أن تقدم عليه جميع البلدان العربية المنتجة وان تقف كلها من ورائه صفا واحدا صلبا ، وهي أمور ليس من السهل تحقيقها في الوقت الحاضر ، كما ان هذا الاجراء سينتج عنه توقف الدخل الرئيسي وشبه الوحيد للبلدان المنتجة ويفرض على شعوب تلك البلدان تضحيات لا يمكن انكارها بل قد يؤدي الى تعطيل بعض برامج التنمية . ولكن تلك الصعوبات يجب أن لا تثنينا عن الدعوة لهذا الاجراء اذا اقتنعنا بجدواه ، وتلك التضحيات واجبة ومطلوبة اذا كانت هنالك نتائج ايجابية مضمونة من المتوقع تحقيقها لصالح القضية العربية . ولكن أحدا لا يستطيع أن يجزم بالنتائج الايجابية الخيرة التي يمكن أن يحققها هذا الاجراء . فمما لا شك فيه أن الحجب الشامل للنفط العربي سيخلق أزمة نفطية خطيرة لدى العالم الغربي، فماذا سيكون رد فعله في مواجهتها ؟ هل سيحمله ذلك على الخضوع لارادتنا والاستجابة المعقولة لحقوقنا المشروعة وتغيير مواقفه منا والضغط على زعيمة العالم الغربي ، الولايات المتحدة ، لتبديل مواقفها العدائية ؟ أم ان ذلك سيثير لديه على العكس موجة عنيفة من العداء ضدنا ويحمله على ممارسة كافة أنواع الضغوط علينا بما في ذلك امكانية القيام بأعمال عدوانية يائسة ضد العالم العربي، واستغلال نقاط الضعف في بلداننا المنتجة والثغرات في جبهتنا العربية لافشال قرار المنع وتفتيت الجبهة العربية كلما طالت فترة تنفيذ القرار وزادت اعباء التقشف المفروضة على حكومات وشعوب البلدان المنتجة ؟

ان تجارب الامة العربية الطويلة الفاشلة في محاولة اجراء الضغط على العالم الغربي ليقوم بتغيير مواقفه والضغط بدوره على امريكا واسرائيل لا تشجعنا على توقع نتائج ايجابية من هذا الضغط الذي ستحدثه الازمة النفطية ولا تدعونا للتفاؤل في أمل تغيير مواقف تلك الدول لصالحنا . وعلى سبيل المثال فان رد الفعل السلبي الذي تجلى لدى

العالم الغربي في مواجهة اغلاق قناة السويس لا يدعو لكثير من التفاؤل . فهذا الاغلاق سبب لاوروبا الغربية أضرارا كبيرة ومع ذلك فانها لم تمارس ضغطا حقيقيا على الولايات المتحدة واسرائيل من أجل فتح القناة . ومما لا شك فيه أن أزمة الطاقة ستكون لو حدثت نتيجة الحجب أخطر من اغلاق قناة السويس . ولكن رد الفعل السلبي أمام اغلاق قناة السويس والنتائج السلبية لمحاولات الضغوط الاخرى ليس من شأنها ، بكل واقعية وموضوعية ، أن تشجع كثيرا على التفاؤل بتحقيق نتائج فعالة من فرض أزمة الطاقة . هذا الشك في النتائج التي قد يحققها اجراء المنع هو الذي يجعلنا شخصيا غير متحمسين للدعوة اليه ، لا سيما وأنه اجراء محدود بطبيعته وليس من شأنه المساس بالمصالح الاساسية للغرب في نفطنا ، ويجعلنا نفضل عليه اجراء أكثر حسما وفعالية كما سنبين . فاجراء منع النفط ، مهما ضبط وسدت الثغرات التي أشرنا اليها في تطبيقه ونفذت كافة الشروط التي افترضناها لنجاحه ولتحقيق اكبر قدر ممكن من الفعالية ، يبقى اجراء محدودا لانه بطبيعته لا بد أن يكون محدوداً من حيث مدة تطبيقه اذ لا يمكن ان يمنع تصدير النفط العربي الى ما لا نهاية ، ولا بد أن يعود نفطنا للتصدير وتعود الشركات النفطية الاجنبية ، المسيطرة على استثمار نفطنا ، الى جني الارباح الطائلة ونقلها الى البلدان التي تنتمي اليها وهي البلدان التي تضمر لنا العداء الكبير .

ولذا فان من رأينا ان اجراء منع النفط لا يرتفع الى المستوى المطلوب ولا يلحق الضرر الجذري الاكيد بالمصالح الاستعمارية في نفطنا مع ما تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة لامريكا والغرب .

*

ومثل هذا الحكم الذي نبديه بشأن اجراء منع النفط ينطبق من باب أولي على مجموعة من الاجراءات الاخرى الاقل شأنا التي اقترحت في بعض المناسبات أو اتجه تفكير البعض اليها لكي تكون اذا اتخذت « ذات أثر على السياسة الغربية عامة والامريكية خاصة وان يكون الاثر غير مباشر أو جزئيا » . وقد استعرض الدكتور يوسف صايغ ، في بحثه القيم « النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية » ، (مجلة « شؤون فلسطينية » عدد ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٣٤ — ٧٣) — استعرض عددا من هذه الاجراءات . ومن نماذجها : (١) قيام البلدان العربية النفطية بشراء اكبر نسبة ممكنة من أسهم شركات النفط من أجل ممارسة ضغط على سياسة البلدان التي تنتسب الشركات اليها من خلال تقوية نفوذ الاعضاء العرب في مجالس الادارة . (٢) ايعاز سلطات بلدان النفط للعمال في الشركات بالتباطؤ في الانتاج وفي تحميل الناقلات لاشعار البلدان الغربية بقوة بلدان النفط العربية وبتصميمها على ممارسة الضغط السياسي على الغرب لصالح القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة . (٣) فرض رسم تصدير انتقائي على كل برميل نفط يصدر من البلدان العربية لدعم المجهود الحربي العربي . ويلاحظ الدكتور صايغ عن حق بأن الضغط الاساسي في هذه السياسة انها مالية في طبيعتها وليست في ذاتها كافية للتأثير في السياسات الغربية المناصرة لاسرائيل والمساندة لها خاصة سياسة الولايات المتحدة . وفرض رسم التصدير اما ان يكون سياسة ضعيفة وغير ذات أثر اذا كان الرسم منخفضا أو أن يكون كسياسة حجب النفط اذا كان الرسم مرتفعا جدا بحيث يشكل عبئا غير مقبول على المستورد ينتج عنه توقف التصدير فعلا . (الدكتور صايغ ، نفس المرجع ، ص ٥٦) .

ونحن دون الخوض في مناقشة مثل هذه الاجراءات الجزئية نكتفي بالقول بأنها أقل فاعلية وأضعف أثرا من اجراء منع النفط الذي رأينا مع ذلك انه محدود الاثر حتى حينما يكون منعا شاملا . ومن رأينا انه ينبغي عدم انشغال الاذهان في مثل هذه الاجراءات الفرعية الجزئية وما يستتبع ذلك من تحويل الاهتمام وصرف التركيز عن الاجراء الاكثر جذرية

عن استنارة ومعرفة تامة بالحقائق ، واثارة الحماس الثوري الذي يشد الجماهير ويحملها على الكفاح والتضحية . ويجب ان تعرض القضية ضمن الاطار السياسي العام على أساس انها قضية قومية : ان ايراد الحجج الفنية والارقام لا يكفي في هذا المجال وكأنهما عملية حسابية او مشروع تجاري تدرس جدواه ومدى ربحيته . هذه الجوانب الفنية والاحصائية ضرورية لكنها غير كافية .

ان الطريق واضح لاستخدام سلاح النفط الاستخدام الفعال والامكانيات مفتوحة أمام البلدان المنتجة للسير على هذا الطريق اذا صدق العزم على الكفاح وخلصت النيات . ان على البلدان العربية المنتجة للنفط ان تثبت بانها على مستوى الاحداث الجسيمة التي تواجه الامة العربية وانها لن تتردد في استخدام هذا السلاح ، اسوة بكافة الاسلحة والطاقات المتوفرة لديها ، مهما تكن جسامة التضحية وضخامة الاعباء . فان لم تفعل وتلكأت او احجمت فعلى الجماهير الشعبية يدفعها الحماس الثوري المدعوم بالوعي السليم ان تضغط على الحكومات لحملها على انتهاج الطريق الصحيح ونحن لا نشك في ان شعبنا العربي بأسره سيقف بكل صمود من وراء خطوة التأميم عندما تتحقق لمؤازرتها وتحمل اية تضحيات قد تبدو مطلوبة . وشعوب الامة العربية على كل حال في حاجة ماسة الى ان تتخلى عن سلبيتها وتتحمل مسؤولياتها ، انها في حاجة الى شحنة قوية من الثقة بالنفس تهزها طاقاتها المبدعة وتجعلها تسير في طريق الكفاح الشاق لتحقيق كافة أهداف هذه الامة . وستكون عملية التأميم فرصة نادرة لشعوبنا لمواجهة القوى الاستعمارية مواجهة مباشرة صريحة ونحن لا نشك في ان الانتصار في هذه المواجهة ، وهو أمر حتمي ، ستكون له آثار بعيدة المدى على معنويات هذا الشعب وتدفعه دفعا — عبر جميع السبل — نحو النصر في كافة قضايانا المصيرية .

الحل الجذري الحاسم : التاميم

لقد تبين لنا ان جميع الاجراءات الجزئية والمؤقتة التي تم اللجوء اليها حتى الان لاتخاذ النفط العربي سلاحا في معاركنا ، وعلى راسها اجراء منع النفط عن الدول المعادية الذي طبق عام ١٩٦٧ ، لم تؤد النتائج المطلوبة منها وكانت محدودة الفعالية وليست على مستوى أهمية سلاح النفط . ومثل هذا القول يصدق على الاجراءات الجزئية الاخرى التي تقترح من وقت لآخر أو يتجه اليها التفكير ، والتي استعرضنا فيما تقدم نماذج منها. كما رأينا أن اجراء حجب النفط العربي حتى لو اتخذت كافة التدابير ونفذت كافة الشروط لجعل تطبيقه شاملا للعالم الغربي ومستمرا أطول مدة ممكنة ، فان من المشكوك فيه ان يضمن لنا تحقيق النتائج الايجابية المطلوبة لصالح قضايانا عن طريق ما يفرضه من ضغط على العالم الغربي ، كما ان من محاذير هذا الاجراء كما رأينا انه أيضا اجراء مؤقت محدود من حيث زمان تطبيقه ولا يمس المصالح الاجنبية في نفطنا بشكل جذري بل تبقى هذه المصالح قائمة وموجودة وتتمتع بلدانها بالميزة الاستراتيجية الهامة التي تترتب على وجودها كما أن هذه الشركات تبقى تجني الارباح من عمليات تصدير النفط للبلدان غير المقاطعة ، اذا لم يكن المنع شاملا ، أو تعود لجني الارباح ومواصلة نشاطها الكامل بعد أن يوقف اجراء المنع .

والاجراءات المتقدمة كلها تجمعها خاصية مشتركة وهي انها ترمي الى اتخاذ النفط سلاحا عن طريق ممارسة الضغط على العالم الغربي وتهديده بالحاق الاذى في مصالحه لحمله على تغيير مواقفه المعادية لنا والمساندة لاسرائيل . فهي تصدر من افتراض امكانية حمل الغرب على تغيير مواقفه المؤيدة لاسرائيل . ولقد فشلت كلها في احداث الضغط المطلوب على الدول المعادية وفي حملها على تغيير سياستها واتباع سياسة ودية والتخلي عن تأييدها الشامل لاسرائيل . بل ان تأييدها هذا قد تزايد في السنوات الاخيرة كما يشهد بذلك التأييد الامريكي غير المشروط لاسرائيل والعداء المطلق للقضية العربية . وفي اعتقادنا ان فشل هذه الاجراءات في احداث آثارها مرده سببان رئيسيان :

السبب الاول : ان جميع تلك الاجراءات الجزئية والمؤقتة لا تلحق الضرر الجذري بالمصالح الاساسية التي تربط البلدان الغربية المعادية (الولايات المتحدة وبريطانيا خاصة) بنفطنا . فلقد سبق ان بينا أن هذه المصالح الاساسية من نوعين مترابطين : أولهما ، الارباح الضخمة التي تجنيها الشركات النفطية الامريكية والبريطانية من استغلال نفطنا والتي تساهم مساهمة كبيرة في ميزان مدفوعات بلديهما . وثانيهما ، الميزة الاستراتيجية التي تتمثل في بقاء سيطرة شركاتها على هذه المصادر الهامة للطاقة التي تعتبر مصادر لا بديل لها بالنسبة لهذين البلدين وللعالم الغربي بصورة عامة . ولقد رأينا الاعتماد شبه الكلي للغرب على نفطنا سواء في الحاضر أو في المستقبل كما رأينا الاحتياجات المتزايدة في الولايات المتحدة لنفطنا . فهذه البلدان تحرص اذن كما هو واضح ، على أن تبقى هذه المصادر تحت يد شركاتها لتضمن على الدوام الحصول على موارد نفطية مأمونة في الوقت المناسب وبأسعار مقبولة لها . هذه المصالح الاساسية لم تمس باي شكل من جراء تطبيق الاجراءات الجزئية والمؤقتة، ولذا فان اثر هذه الاجراءات على الغرب كان وسيبقى دون المستوى المطلوب . وعلى ذلك ، فان أي اجراء يتقرر اللجوء اليه في المستقبل ينبغي ، اذا أردناه فعالا ، ان يلحق الضرر الجذري بهذه المصالح الاساسية ويلغيها من أساسها ، بحرمان تلك الشركات النفطية الغربية من امتيازاتها النفطية وما تمثله من قيمة اقتصادية ومالية واستراتيجية . لقد هددنا على الدوام بالحاق الضرر بالمصالح النفطية الغربية في بلادنا ، ولكن تهديدنا لم يثمر لان احدا لم يعد يصدقنا ، وعلينا الآن ان ننفذ بالفعل هذا التهديد وان نلحق بتلك المصالح ضربة جذرية قاسية .

أما **السبب الثاني** لفشل جميع تلك الاجراءات الجزئية والمؤقتة في تحقيق آثارها فهي انها تصدر جميعها من افتراض امكانية حمل العالم الغربي على تغيير موقفه المؤيد لاسرائيل تغييرا جذريا . ولكن التجارب الطويلة للامة العربية في هذا الحقل ، والتحليل العملي الموضوعي للاسباب التي حملت الغرب على تبني انشاء اسرائيل ومواصلة الحفاظ على كيانها ، تفرض علينا الاقتناع باستحالة حمل الدول الغربية المعادية على تغيير مواقفها المساندة لاسرائيل تغييرا أساسيا ، عن طريق الضغط عليها ، وذلك نظرا للترابط التام والاندماج الكامل للمصالح الامبريالية والصهيونية . ولذا فلا بد لنا ان نستخلص من ذلك النتائج التي تفرضها الاعتبارات المنطقية والواقعية ، وان نغير من مواقفنا تبعا لذلك وان نكيف استخدام سلاح النفط وفقا لهذه الحقائق . واذا كانت أساليب الضغط لم تجد ولن تجدي ، فعلينا أن نلحق ضربة جذرية ساحقة بالمصالح الاساسية للغرب في نفطنا بأن نحرمه من هذه المصالح بعد أن تمادى في استهتاره بنا وفي عدائه المطلق لقضايانا. ونحن عندما ندعو الى حرمان الغرب من مصالحه النفطية ، وتجريده منها ، كوسيلة فعالة لاستخدام ثروتنا النفطية كسلاح ضد الامبريالية والصهيونية ، بدلا من الاكتفاء بالاجراءات الجزئية والمؤقتة التي تستهدف الضغط ، فان ذلك يمثل تغيرا جذريا في طبيعة سلاح النفط وطريقة استخدامه والآثار المتوخاة منه . وهو تغير يفرضه علينا التقييم الواقعي لتجاربنا مع الغرب والتحليل العلمي الموضوعي لسياسة الغرب نحو اسرائيل والاسباب العميقة التي تملي هذه السياسة والاستحالة شبه المطلقة لحمله على تغيير مواقفه الاساسية من اسرائيل تغييرا جذريا لصالحنا .

لقد سبق أن بينا كيف ان الشركات النفطية الاجنبية المنتمية الى البلدان المعادية هي التي ما تزال تسيطر على استغلال النفط العربي (وان الشركات الامريكية والبريطانية لوحدها تسيطر على حوالي ٨٠٪ من احتياطي النفط العربي وانتاجه) ، وهي التي تقوم بعمليات انتاج النفط وتصديره للبلدان المستهلكة واقامة العلاقات مع هذه البلدان ونحن غرباء عن هذه العلاقات . هذه السيطرة الاجنبية منعتنا من أن نستخدم نفطنا في اقامة العلاقات المباشرة مع العالم الخارجي ، مع مختلف البلدان المستهلكة ، وهي العلاقات التي قد تخلق الصداقات والتفاهم والاحترام المتبادل على أساس المصالح المشتركة ، وهي احدى الوسائل التي يمكن فيها استخدام النفط لتحسين مركزنا على المسرح الدولي ودعم وزننا في العلاقات الدولية . ولقد رأينا عند الحديث عن اجراء منع

النفط عن الدول المعادية ان هذا الاجراء عندما طبق عام ١٩٦٧ حصل في تطبيقه كثير من التلاعب نظرا لان الشركات الاجنبية هي التي تتولى عمليات الانتاج والتصدير ولا بد ان تتلاعب لصالح بلدانها . وكل ذلك يؤكد ان سلاح النفط لا يمكن أن يكون سلاحا فعالا في أيدينا طالما اننا لا نملك السيطرة على عمليات الانتاج والتصدير بل تسيطر عليها شركات نفطية معادية ، وان من العبث الكلام عن استخدام سلاح النفط قبل أن نحقق السيطرة على استثمار نفطنا بحيث يمكننا استخدامه بما يحقق مصالح أمتنا .

وهكذا يتضح لنا أن الحاق الضرر الحقيقي بالمصالح النفطية لامريكا والغرب في بلادنا يقتضي حرمانها أساسا من هذه المصالح وتجريدها من امتيازاتها ، كما ان الطريقة الفعالة التي تمكننا من استخدام سلاح النفط ، بمختلف صور وأشكال الاستخدام التي تبدو لنا مناسبة ومجدية، تقتضي نزع سيطرة الشركات النفطية الاجنبية وتأمين السيطرة والرقابة الحقيقية لنا على استثمار نفطنا .

قد يقال في الرد على هذا الراي : ان حرمان الشركات النفطية الامريكية والغربية من امتيازاتها سيحرمنا من وسيلة الضغط المستمدة من النفط طالما ان المصالح النفطية الغربية يكون قد قضي عليها فلا تعود البلدان التي تنتمي اليها تلك الشركات تخشى على هذه المصالح ولا تعود لها أية مصلحة أو مبرر في تخفيف عدائها نحونا وأخذ مصالحنا بعين الاعتبار ولو ضمن أضيق الحدود وتنطلق ضدنا في عداء من غير حدود .

وجوابنا على ذلك انه فيما يتعلق بعداء الغرب لنا ولقضايانا فان هذا العداء قائم ومنصب علينا بشكل متواصل منذ نشوء القضية الفلسطينية، وأية دفعة جديدة من العداء لن تغير من الوضع شيئا . اما القول بأننا ، بتجريد الشركات الغربية النفطية من مصالحها ، نكون قد حرمنا أنفسنا من سلاح النفط وما يعنيه من أداة ضغط على الغرب ، فليس ذلك بصحيح . اننا بتحقيق سيطرتنا على نفطنا نكون قد بدانا السير على الطريق الصحيح لاستخدام سلاح النفط وهيأنا الظروف المواتية لهذا الاستخدام . فعندما تتحقق لنا السيطرة على استثمار نفطنا والتصرف فيه نستطيع ان نمارس الاستخدام الواسع المتعدد الجوانب لسلاح النفط بكل حرية ودون أية قيود . فنستطيع عن طريق صادراته التي لا غنى للعالم عنها ان نقيم العلاقات المباشرة مع مختلف دول العالم المستوردة والمستهلكة لنفطنا على أساس المصالح المشتركة المتبادلة وما يتبع هذه العلاقات من نشوء الصداقة وحسن التفاهم . كما نستطيع اذا أردنا ان نحجب نفطنا عمن نشاء ، اذا قررنا أن ذلك يخدم مصالحنا أو ان نرفع أسعار هذا النفط أو نقلل من انتاجه أو نتخذ ، بكل حرية وطبقا لما تمليه علينا مصالحنا ومقتضيات سيادتنا ، أي اجراء آخر يبدو لنا مناسبا . وبذلك نكون عن طريق تحقيق سيطرتنا على نفطنا قد هيأنا لانفسنا الاداة لممارسة أقصى درجات الضغط الفعال .

ثم ان الغرب في حاجة ماسة لنفطنا من أجل تلبية احتياجات استهلاكه ، كما سبق أن بينا ، ولن يكون له غنى عن هذا النفط . ولذا فان من المؤكد اننا لو جردنا الشركات النفطية من امتيازاتها فان الغرب سيعود الينا ، بعد فترة من رد الفعل الفوري العنيف ، ليقيم علاقات جديدة معنا على أساس المصالح المشتركة لتامين وصول امدادات النفط التي هو بأمس الحاجة اليها بموجب ترتيبات مقبولة . بل اننا لا نستبعد قيام الغرب ، بعد تجريد شركاته النفطية من امتيازاتها ، بالمراجعة التدريجية لمواقفه من اسرائيل على أساس تناقص اهميتها بانقضاء أحد الادوار الاساسية المرسومة لها وهو دورها في حماية الشركات النفطية الغربية طالما ان هذه المصالح قد انتهت ، وان يكيف مواقفه على ضوء هذا الواقع الجديد فيتجه الى اقامة الترتيبات الجديدة اللازمة مع العالم العربي لتأمين وصول امدادات نفطنا اليه .

الاسلوب الفعال اذن في نظرنا لامكان استخدام سلاح النفط هو توجيه ضربة جذرية للمصالح النفطية الغربية وحرمان الشركات النفطية الامريكية والبريطانية على الخصوص من امتيازاتها النفطية وما تمثله لها من ارباح طائلة وميزات استراتيجية هامة . فكيف يتحقق حرمان هذه الشركات من امتيازاتها وكيف تتحقق لنا السيطرة والرقابة الحقيقية على استثمار نفطنا ؟

ان الطريقة المثلى لتحقيق كل ذلك تتمثل في تأميم النفط العربي ، أو تأميم الشركات الاجنبية التي تستغل نفطنا ، تأميما كاملا شاملا بحيث تصبح هذه الثروات كلها تحت أيد عزبية وتحت سيطرتها ورقابتها فتوجهها حسب مقتضيات المصلحة العربية . على انه في حالة ما اذا رؤي عدم اللجوء في الوقت الحاضر الى التأميم الكامل فان السيطرة والرقابة الحقيقية على ثرواتنا النفطية يمكن أن تتحقق لنا اذا ما فرضنا بقرار تشريعي تأميما جزئيا على الشركات النفطية الاجنبية وذلك بنسبة ٥١ ٪ على الاقل من راسمال هذه الشركات ، كما فعلت الجزائر منذ القرارات التاريخية التي اصدرتها في ٢٤ فبراير ١٩٧١ . فاذا ما أممنا ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركات الاجنبية اصبحت لنا اغلبية رأس المال وانعكست هذه الاغلبية على اجهزة ادارة وتسيير الشركة المؤممة جزئيا بحيث يكون لحكومة البلد المنتج أغلبية الاعضاء في مجلس الادارة مما سيتيح لتلك الحكومة اتخاذ كافة القرارات الهامة في حياة الشركة وتوجيه نشاطاتها ، على أن يكمل هذا التأميم الجزئي باشتراط أن يكون دور المنفذ للعمليات في يد الجانب الوطني ، كما فعلت الجزائر ، حتى نضمن أن يكون التنفيذ الفعلي للعمليات النفطية وتحديد برنامج الاستثمار وتوجيه النشاط النفطي تحت اشرافنا الحقيقي .

هذا التأميم اذا تم لن تقتصر آثاره على الحاق ضربة جذرية لاسس الاستعمار النفطي الغربي وحرمانه من هذا المصدر الغزير للارباح الطائلة وحرمان بلدان العالم الغربي من الميزة الاستراتيجية التي تمثلها سيطرة شركاتها على نفطنا ، ولكن من آثاره الهامة التي سيحققها لنا أن يكون أداة لا بديل لها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان المنتجة وللعالم العربي بأسره وضمان النجاح في معركة التنمية الاقتصادية التي نخوضها ضد الفقر والتخلف . فالارباح الضخمة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية ستصبح من حق البلدان العربية المنتجة وهي مبالغ كبيرة يمكن أن ترصد للمعركة المصيرية بجوانبها العسكرية والسياسية ولمعركة التنمية الاقتصادية في العالم العربي وهما معركتان مترابطتان كما هو واضح . فمعركة التنمية هي التي من شأنها ان تخلق مجتمعا قويا متقدما قادرا على خوض معركة المصير المفروضة على الامة العربية . وبذا يصبح النفط العربي فعلا في خدمة قضايانا المصيرية ومعاركنا الحاسمة .

وهكذا يتضح ان اجراء التأميم ، على عكس الاجراءات الجزئية والمؤقتة التي اشرنا اليها من قبل ، هو الذي يمكن النفط من أن يلعب دورا جذريا متكاملا في خدمة القضايا العربية من جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، على اعتبار ان مختلف هذه الجوانب هي جوانب مترابطة متكاملة وان الدور الذي يلعبه النفط في خدمة احد هذه الجوانب اذا تم على الوجه السليم فانه لا بد وأن ينعكس على الجوانب الاخرى ويعمل لصالحها . ونحن نعتقد أن النظرة الجزئية التي سادت حتى الان على صعيد العمل العربي بالنسبة لبحث استخدام النفط في خدمة القضية الفلسطينية وتمثلت في اجراءات جزئية مؤقتة دون التعمق في دور النفط في الخدمة الشاملة لاغراض هذه الامة وقضاياها القومية ــ هذه النظرة الجزئية أثبتت قصورها وضعف فاعليتها وعدم جدواها . والاتجاه نحو التأميم هو الذي يمثل في نظرنا التفهم السليم لمختلف الجوانب المتعددة المتكاملة لدور النفط العربي ويبرز ضرورة سيطرتنا الحقيقية على نفطنا كنقطة البداية الصحيحة لاي عمل عربي مثمر في هذا المجال .

على ان هنالك تساؤلا قد يثيره البعض هنا حول دور النفط في التنمية الاقتصادية العربية وهو : هل من المحتم اللجوء الى تأميم ثرواتنا النفطية لتحقيق هذه التنمية الاقتصادية أم انه يكفي ، كما يرى بعض المسؤولين في بعض البلدان العربية المنتجة ، ان نسير في طريق الحصول على تحسينات تدريجية متصاعدة في الشروط المالية للامتيازات بما يضمن لنا زيادة تصاعدية في الدخل وفي طريق المشاركة التدريجية (في رأسمال الشركات) التي تسعى لتحقيقها بعض البلدان العربية المنتجة في الخليج والتي تم بالفعل اتفاق عام بشأنها في شهر اكتوبر ١٩٧٢ ؟

لقد ثبت بالدليل القاطع من استقراء التجارب الطويلة للدول النامية ومحاولاتها للخروج من اطار التخلف والانطلاق نحو آفاق التطور والازدهار ان التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن ان تتم دون سيطرة حقيقية على الثروات الطبيعية الوطنية ووسائل الانتاج الرئيسية . ان مثل هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل امتيازات اجنبية لا سيما اذا كانت تنصب على ثروة وطنية رئيسية لانها تكون قيوداً شديدة على حرية الحركة الاقتصادية وامكانيات الانطلاق الاقتصادي للبلد الذي تعمل فيه. ذلك ان هذه الامتيازات الاجنبية – وعلى رأسها الامتيازات البترولية الاحتكارية – ليست الا أدوات للاستعمار الجديد . فكيف تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد النامية او تقبل بتطورها الاقتصادي والصناعي مع ان ذلك يتنافى ويتناقض مع طبيعتها وأهدافها المستمدة من طبيعة الاستعمار وأهدافه في المحافظة على التخلف وابقاء الدول المتخلفة والنامية مصدرا للمواد الخام وسوقا للمنتجات المصنعة التي تصدرها البلدان الصناعية المتطورة ؟

وفي اعتقادنا ان عملية ترقيع الامتيازات بتعديل هذا البند المالي أو ذاك لن تجدي ولن تكون الحل الصحيح . ذلك ان نقطة البداية في هذه الامتيازات والظروف التي منحت فيها والفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجعلها غير صالحة لان تكون نقطة انطلاق حقيقية لسيادة الدول على نفطها وتسخيره في خدمة تنميتها الاقتصادية طالما ان الرقابة الحقيقية والتوجيه في تلك الامتيازات هما في يد المصالح النفطية الاجنبية . ان المنطلق الحقيقي للتنمية لن يتحقق الا بنقل الرقابة الحقيقية والتوجيه الى البلد المنتج ليقوم بتسخير النفط للتنمية والتطور والتصنيع ضمن اطار خطة اقتصادية وطنية شاملة .

ولا شك ان تلك التعديلات او التحسينات على البنود المالية للامتيازات ستؤدي الى زيادة ايرادات الدولة من النفط . ولكن زيادة واردات صناعة النفط اذا بقيت هذه الصناعة تحت سيطرة شركات أجنبية سيكون من شأنها خلق خطر كبير على الدولة المنتجة التي يكون النفط مصدرا رئيسيا للدخل فيها . هذا الخطر هو خطر الاعتماد المخيف على مصدر واحد للدخل – يتمثل في تصدير النفط الخام – يسيطر عليه عنصر أجنبي غريب بحيث يبقى الاقتصاد الوطني ومشاريع التنمية والتطوير الوطنية تحت رحمة الغريب ويكون الاستقلال الاقتصادي وهما ، كما ان أي تطور سليم للاقتصاد لن يتحقق اذ سيبقى هذا الاقتصاد هشا غير قائم على أسس متينة ويتأثر من اية هزة أو ضغوط خارجية .

لقد أثبتت تجارب كثير من البلدان المنتجة للنفط ان زيادة الواردات من الامتيازات النفطية ، حتى لو رافقها قيام الدولة بتطبيق برامج للتنمية تعتمد في تمويلها على ما تقدمه هذه الامتيازات من دخل لم تحقق التنمية الاقتصادية المرجوة لانه لم يكن ممكنا في ظل الامتيازات الاجنبية دمج صناعة النفط في الاقتصاد الوطني وهو الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية انطلاقا من موارد النفط .

ان التنمية الاقتصادية الجذرية لن تتوفر للبلدان النامية المنتجة للنفط الا بسيطرة الدولة حقيقة على ثرواتها النفطية واستثمارها ضمن اطار خطة شاملة للتنمية وبدمج القطاع

النفطي في اقتصاديات البلد المنتج وازالة الموانع التي تحول بينه وبين التأثير في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية . وبذا يمكن للصناعة النفطية أن تصبح بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني عن طريق خلق الصناعات المتفرعة عن انتاج النفط والغاز وكذلك الصناعات وشركات الخدمات التي تقدم لصناعة النفط ما تحتاج اليه من أدوات ومعدات وخدمات . وبذا تنشأ نهضة صناعية عامة مرتبطة بصناعة النفط تؤدي بدورها وبتفاعلها مع القطاعات الاخرى الى خلق عدد من الصناعات والنشاطات الأخرى وبث الحياة والحركة في جسم الاقتصاد الوطني . وستؤدي مثل هذه النهضة الاقتصادية الشاملة المتوازنة الى زيادة كبيرة في الدخل القومي وتقلل من الاعتماد الخطير على مصدر واحد للدخل هو تصدير النفط الخام .

وان عملية المشاركة التي تسعى اليها في هذه الايام بعض البلدان العربية المنتجة في الخليج والتي أبرم بشأنها اتفاق عام في شهر اكتوبر الماضي تقرر بموجبه ان تحصل هذه البلدان على حصة من رأسمال الشركات النفطية العاملة تبدأ بنسبة ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ ثم ترتفع بالتدريج لتصل الى ٥١ ٪ عام ١٩٨٢ ــ هذه المشاركة لم تعد كافية الآن لانه ليس من شأنها أن تحقق لنا في الوقت الحاضر السيادة والسيطرة الحقيقية والرقابة الفعالة على استثمار ثرواتنا النفطية وامكانية استخدامها اداة مجدية للتنمية الاقتصادية. ذلك ان هذه المشاركة اذا تحققت الآن بهذه النسبة الضئيلة (٢٥ ٪) فان الشركات الاجنبية ستبقى هي سيدة الموقف وهي المسيطرة الحقيقية على استثمار ثرواتنا واتخاذ القرارات الرئيسية بشأنها ويبقى الشريك العربي ، بحكم ضآلة نسبة مشاركته ، بمثابة الشريك المتفرج وبذا يبقى الوضع السيء الحالي الذي نشكو منه ونريد تغييره . وحتى عندما ترتفع نسبة المشاركة بعد سنوات طويلة الى ٥١ ٪ فان دور المنفذ للعمليات البترولية سيبقى ، بموجب الشروط المتفق عليها ، في يد الشركات الاجنبية فتبقى هي المسيطرة الحقيقية على النشاط النفطي . ان فكرة المشاركة هذه ، بنسبها المذكورة ، كان من الممكن اعتبارها مطلبا معقولا في بداية الخمسينات بحيث كان من الممكن لها ان تكون نقطة انطلاق نحو ازدياد نسبة المشاركة بالتدريج فتكون الآن قد وصلت الى مشاركة في اغلبية رأسمال الشركات بل الى السيطرة الحقيقية عليها . أما السعي وراء ذلك الآن والانتظار حتى عام ١٩٨٢ للحصول على نسبة ٥١ ٪ بشروط لا تؤمن لنا السيطرة الحقيقية ــ فقد جاء متأخرا كثيرا عن أوانه. انه يمثل على الاكثر خطوة معقولة على طريق تطوير بطيء للامتيازات النفطية الاجنبية بينما الشيء الذي تحتاج اليه الامة العربية الآن هو التطور الجذري السريع ، هو الثورة على الاوضاع الحالية غير المقبولة. وان أقل نسبة للمشاركة يمكن أن تكون مقبولة كنقطة بداية هي نسبة ٥١ ٪ ، بالشروط التي سبق أن بيناها وأهمها تخصيص دور منفذ العمليات للجانب الوطني ، بحيث يكون للجانب العربي الدور الفعلي في الانتاج والتوجيه الحقيقي للاستثمار الى أن تتحقق لنا السيطرة الكاملة . اننا في سباق مع الزمن ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي وثرواتنا النفطية هي ثروات تنفد ولا تعود وكل سنة تمر وثرواتنا تحت السيطرة الاجنبية ولم تتحقق لنا السيطرة الحقيقية على استثمارها وتكريسها بأقصى درجة من الفعالية لخدمة التنمية الاقتصادية ــ كل سنة تمر ونحن في هذه الظروف انما هي سنة ضائعة من حياة هذه الامة ومن مسيرتها نحو التنمية والازدهار واللحاق بركب التقدم وهي اهمال جسيم في حق شعوبنا .

وهكذا يتضح ان اعتبارات التنمية الاقتصادية الشاملة والسريعة للعالم العربي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي وضرورات المعركة الاقتصادية التي نخوضها ضد التخلف تحتم علينا اللجوء الى تأميم ثرواتنا النفطية .

الاعتبارات الاساسية المتقدمة تكفي لوحدها الى دفع الامة العربية الى التأميم ، حتى

لو لم نكن أمام معركة مصيرية ، سياسية وعسكرية ، ضد الصهيونية والامبريالية ، لانه يمثل ردنا على تحدي الفقر والتخلف الاقتصادي وانتفاضتنا لازالة الاستغلال الاجنبي البشع وتأمين الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لشعوبنا والانطلاق على الطريق الصحيح نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية لامتنا . ولكننا في هذه الايام نواجه معركة مصيرية ضد الامبريالية والصهيونية ولذا فانه بالاضافة الى الاعتبارات المتقدمة ، جدت اعتبارات أخرى ملحة نابعة من قلب المعركة ومقتضياتها ومن ضرورة تسخير كافة الطاقات العربية واستخدام جميع الاسلحة والموارد المتوفرة لدينا لكسب المعركة مهما كان الثمن وتسديد ضربة قوية حاسمة لصالح الاعداء في بلادنا ، وعلى راسها المصالح النفطية التي تمثل قيمة اقتصادية ومالية واستراتيجية هامة للغرب .

واذا كان تأميمنا لثرواتنا النفطية هو اجراء محتم ، ان آجلا أو عاجلا ، فلماذا لا نقوم به الآن وفي أسرع وقت ممكن ليكون الرد الحاسم السريع على الامبريالية والصهيونية ؟ اليس من العجيب ومن الضعف الشائن الذي ليس له حدود أن نرى الولايات المتحدة تتكالب على عدائنا السافر بقسوة متزايدة وشراسة غريبة ثم نترك مصالحها البترولية ترتع في بلادنا آمنة مطمئنة وتجني الارباح الطائلة وتحقق لبلدانها المزايا الاستراتيجية الهامة التي تمثلها لها سيطرتها على هذه الثروات الضخمة؟ ومما يزيد في مرارة السخرية ان اشد البلدان عـداوة لنا هي أكبرهـا مصالح في نفطنا . ومما لا شك فيه ان احد الاسباب الرئيسية التي جعلت أمريكا لا تحرص حتى على قدر ضئيل من الاعتدال في سياستها ضدنا انها لم تشعر حتى الآن ان مصالحها الرئيسية في المنطقة مهددة بشكل جدي . ولذا فان ابسط اعتبارات الكرامة تفرض علينا ان ننتقل الان من مجرد التهديد الذي لم يعد يصدقه أحد الى تنفيذ هذا التهديد وتجريد الشركات النفطية من امتيازاتها لا سيما وان وجود هذه الشركات في بلادنا لم يعد له مبرر ولم يعد ضروريا لاستثمار ثرواتنا ، كما سنبين فيما بعد .

ثم أننا أمام معركة تفرض الظروف بأن تكون معركة شاملة ضد الصهيونية والامبريالية ولا بد لها بحكم طبيعتها أن تكون طويلة . فكيف نستطيع أن نشن هذه المعركة الشاملة الطويلة وبين ظهرانينا هذه الجيوب المعادية التي تسيطر على اقتصادنا ودخلنا الرئيسي وخططنا الانمائية والتي هي مستعدة لان تطعننا من الخلف عند أول فرصة حفاظا على مصالح بلدانها الاستعمارية وان تشيع الاضطراب في اقتصادنا وخططنا الانمائية. ويكفي أن نورد نموذجا لما يمكن أن تقدم عليه هذه الشركات في هذا الصدد ما قامت به شركة نفط العراق (آي. بي. سي) في مواجهة الحكومة العراقية قبل صدور قرار تأميمها في اول يونيو (حزيران) ١٩٧٢ . اذ من المعروف ان هذه الشركة عمدت فجأة في ربيع عام ١٩٧٢ ، ومن أجل الضغط على الحكومة العراقية ـــ عمدت الى تخفيض انتاجها بنسب كبيرة وصلت الى حوالي نصف انتاجها السابق مما ترتب عليه نقص دخل الحكومـــة العراقية بهذه النسبة ومما كان سيؤدي الى بث الاضطراب في جسم الاقتصاد الوطني العراقي وفي تنفيذ المشاريع الانمائية العراقية . ان من الواضح اذن اننا لا يمكـــن ان نخوض معركة شاملة طويلة الا بعد ان نكون قد أمنا السيطرة والرقابة الحقيقية على هذه الثروة الوطنية الرئيسية ووضعناها تحت أيد وطنية تعمل للصالح العربي فحسب .

ونود أن نبين هنا بأن من السذاجة القول ، كما يدعي البعض، بأن هذه الشركات النفطية ليست سوى شركات تجارية وانه لا دخل أو ارتباط لها بالسياسة الامريكية الرسمية . فالحقيقة ان هذه الشركات ليست سوى أدوات للاستعمار الجديد وهي تنسق مواقفها مع السياسة الامريكية المستوحاة من المصالح العليا للولايات المتحدة وتخدم اغراض هذه السياسة . ولقد سبق أن أشرنا الى تصريحات بعض المسؤولين الامريكيين التي تكشف صراحة عن ذلك (مثل تصريح Rubottom الذي كان مساعدا لوزير الخارجية الامريكي

لشؤون العلاقات بين الدول الامريكية ، والذي ذكر فيه بأن أية سياسة من طرف بلد منتج مخالفة لمصالح شركة بترولية امريكية هي أوتوماتيكيا مخالفة لمصلحة الولايات المتحدة او مخالفة للمصلحة الوطنية) . ولقد كانت هذه الشركات في الماضي تحاول ، ذرا للرماد في العيون ، أن تصدر بعض التصريحات التي تنتقد فيها السياسة الامريكية المعادية للعرب وتدعو الى مواقف أكثر اعتدالا من القضايا العربية . ولكنها بعد عدوان ١٩٦٧ لم تعد حتى تتمسك بهذا القناع ولم نسمع عن أية شركة انها اتخذت موقفا واحدا مواليا للعرب ومنتقدا للسياسة الامريكية . وهذا شيء مفهوم ، فبالاضافة الى كون هذه الشركات جزءا لا يتجزأ من النظام الراسمالي الامبريالي فانها شعرت برضى كبير بعد عدوان ١٩٦٧ واحتلال الاراضي العربية من قبل اسرائيل لان معنى ذلك بالنسبة لها ان يركز العالم العربي قواه على دحر العدوان واستعادة أراضيه وبذلك ينصرف عن كفاحه لاسترجاع ثرواته النفطية وتأمين حقوقه المشروعة عليها وتستمر الشركات في جني أرباحها آمنة مطمئنة . بل ان من الحقائق المعروفة ان الشركات النفطية حققت في الفترة التالية للعدوان معدلات أرباح تزيد عن معدلاتها قبل العدوان نتيجة استغلالها للاضطراب الذي حدث في عمليات نقل النفط والارتفاع الكبير في أجور الشحن بالناقلات التي تسيطر شركات النفط نفسها على الجزء الاكبر منها سواء عن طريق ملكيتها الخالصة لها أو عن طريق استئجارها لآجال طويلة (عشر سنين ، عشرين سنة .. الخ) . وقد ذكرت مجلة بتروليوم انتليجنس ويكلي الناطقة بلسان شركات النفط أن أرباح هذه الشركات قد ازدادت ١٠ ٪ في عام ١٩٦٨ بالنسبة لعام ١٩٦٧ . وخلال الشهور الستة الاولى من عام ١٩٦٩ كانت أرباح الشركات النفطية تزيد ١٥ ٪ عما حققته خلال الفترة نفسها من عام ١٩٦٨ . وينسب المراقبون ذلك الى آثار العدوان الاسرائيلي ضد البلاد العربية لا سيما اقفال قناة السويس وارتفاع أجور الشحن .

ثم ان من المعروف ان الشركات البترولية مرتبطة بكثير من الروابط المالية مع الراسمال الصهيوني العالمي . فمن الحقائق المعروفة مثلا ان عائلة روتشيلد الصهيونية تملك جزءا كبيرا من أسهم شركة شل وقد تبرعت هذه العائلة ببضعة ملايين من الدولارات للمجهود الحربي الاسرائيلي . كما تملك هذه العائلة أسهما في شركة البترول الفرنسية وكذلك في شركة جلف (Gulf) أويل . كما ان من المعروف ان عائلة روكفلر هي من أغنى العائلات الامريكية التي تسيطر على شركات نفطية كبرى تعمل في مختلف البلاد العربية ، وهي شركة ستاندارد نيوجرسي ، وستاندارد كاليفورنيا ، وموبيل أويل ، ويشغل دافيد روكفلر شخصيا منصب رئيس بنك « تشيز مانهاتن » التابع لآل روكفلر والذي له مصالح كبرى في البلدان العربية . هذا البنك يتولى توزيع سندات القرض الاسرائيلية في الولايات المتحدة وقد اشترت الشركات البترولية التابعة لآل روكفلر وشركات كثيرة غيرها الكثير من هذه السندات . ولذا فان من المؤكد ان جزءا من الارباح المتحققة من استغلال النفط العربي يوجه على هذا النحو الى اسرائيل من أجل دعم سياستها العدوانية .

وبالاضافة الى العوامل والاعتبارات والمبررات المتقدمة التي تحفز على التأميم فان هنالك عوامل واعتبارات يصح أن نطلق عليها اعتبارات نفسية أو بسيكولوجية : ان تأميم النفط العربي لو تحقق فانه لا يمثل مجرد زيادة مئات الملايين من الدولارات سنويا في دخلنا ، مع انها ليست بالشيء القليل ، ولكنه سيمثل نوعا من الثورة على أنفسنا ، على أسلوبنا الاتكالي في التفكير والتصرف والاعتماد على الغير في استثمار ثرواتنا وعلى قبولنا لهذا الامر الواقع السيء وهذا الاستعمار الاقتصادي الذي تمثله الامتيازات النفطية . انه سيمثل تغييرا جذريا في العقلية العربية وبداية خوض كفاح ايجابي نشيط لتحقيق مستقبل أفضل . أن العالم العربي يعيش في هذه الايام تحت وقع الهزائم المتواصلة التي ثبطت العزائم وأضعفت المعنويات وهو بحاجة الى شحنة قوية من التفاؤل تأتيه هذه المرة من

انتصار يرفع من معنوياته ويعيد له قدرا كبيرا من الثقة بالنفس ويقضي على مركبات النقص وروح الانهزامية والتشاؤم ويمثل انطلاقته نحو الكفاح والنضال ويدفعه في طريق يؤدي بتدافعاته وحلقاته المتصلة الى النصر الكامل في كافة قضايانا . أوليست استعادة السيطرة العربية على هذه الثروات الوطنية الهامة من أيدي شركات معادية تمثل انتصارا باهرا ونجاحا عظيما ؟ ان استخدام سلاح النفط بهذه الكيفية ، وما لا بد ان يستتبعه التأميم من رد فعل فوري عنيف لدى الشركات المؤممة ودولها ، سيفرض على شعوبنا الكفاح والتضحية والبذل . ان جماهيرنا بحاجة الى أن تتحرك وتتحمل مسؤولياتها وانها بتحملها أعباء التقشف التي قد تفرضها معركة التأميم ستبدأ بالشعور بانها تشارك بشيء من عبء المعركة المصيرية ولا بد ان تستيقظ طاقاتها الكامنة وروح الاقدام والنصر لديها مدفوعة بالشحنة الروحية التي لا بد ان يولدها الانتصار في معركة التأميم . ان التأميم سيكون بمثابة امتحان لنا ، لدولنا وشعوبنا ، من حيث الحزم والجدية وروح التضحية الحقيقية والوحدة من وراء هدف واحد ، والارتفاع الى مستوى المسؤولية ، وسيكون له عندما يتحقق نجاحه تأثير السحر على شعوبنا فتنطلق في معركة شاملة لا بد ان يتحقق لها فيها النصر الكامل . ثم ان الاجراءات الحازمة ، من نوع اجراء التأميم وما يمثله من استردادنا لحقوقنا المشروعة وتوجيه ضربة شديدة لاعدائنا ، لا بد ان تعيد لنا الاحترام في نظر العالم وتفرض عليه ان يتجاوب بالقدر المعقول مع مصالحنا وقضايانا وتزيد من وزننا الدولي ولا بد ان ينعكس كل ذلك على نفسية الفرد العربي فتدفعه الى مزيد من الكفاح الفعال مدفوعا بالحماس الثوري المدعوم بالوعي السليم .

امكانية تحقيق التأميم والنجاح فيه :

يتبين من الصفحات المتقدمة ان هنالك مبررات قوية واعتبارات وجيهة تدفع الامة العربية للمبادرة الى تأميم ثروتها النفطية . ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو : هل التأميم ممكن ؟ هل تستطيع البلاد العربية المنتجة بوضعها الحالي ان تؤمم نفطها وتنجح في عملية التأميم ، ام يصبح التأميم سلاحا ضدنا ، كما تدعي بعض المصادر الغربية ، فنخسر دخلنا الحالي من النفط ونضطر الى ان « نشرب نفطنا » ؟!

الدوائر الاستعمارية الغربية ، وعلى رأسها الشركات النفطية الاحتكارية وعملاؤها ، تردد باستمرار بان البلدان العربية لا تتوفر لديها الطاقات والامكانيات الفنية والاقتصادية لاستثمار نفطها بنفسها ولتحقيق عملية التأميم بنجاح ، وبان الشركات النفطية الاجنبية ، العاملة الان في البلاد العربية المنتجة ، لا غنى عنها لاستمرار استثمار النفط العربي بشكل منتظم ومربح . وهذا الادعاء مفهوم ودوافعه معروفة اذ الغرض الاساسي منه هو ابقاء سيطرة هذه الاحتكارات على النفط العربي وتشكيكنا في قدرتنا على الفكاك من سيطرتها والتحرر من قبضتها .

ولكن هنالك أصواتا تتشكك ، عن حسن نية وعن جهل بحقائق الامور ، في امكانية قيام الامة العربية بتأميم نفطها في الوقت الحاضر . وهي ترى ان التأميم وان كانت له مبرراته وموجباته ، الا ان الوقت لم يحن له بعد وان الظروف ليست مهيأة للاقدام عليه وباننا يجب أن نستمر في الوقت الحاضر في الاحتفاظ بالشركات النفطية العاملة لدينا مع محاولة ادخال بعض التحسينات على الاتفاقيات التي تربطنا بهذه الشركات بما اننا لا نستطيع الاستغناء عن الدور الذي تقوم به .

فهل تأميم النفط العربي ممكن لنا من النواحي الاقتصادية والفنية والسياسية وغيرها ، وهل الظروف مواتية لنا للاقدام على هذه الخطوة ؟

لعل من المناسب كتمهيد للاجابة على هذه التساؤلات ان نحدد العمليات التي تقوم بها

الشركات النفطية في بلادنا من ضمن المراحل المتشابكة للصناعة النفطية وان نحلل الدور الذي تمارسه الشركات وهي تقوم بتنفيذ هذه العمليات .

وفيما يتعلق اولا بالعمليات التي تباشرها الشركات النفطية في بلادنا ، فان من المعروف ان صناعة النفط تتكون من عدة مراحل متتالية هي : عملية التنقيب عن النفط ، وتطوير الحقول المكتشفة وانتاج النفط الخام وتصديره ، وتكرير النفط ونقله وتسويقه وتوزيعه في أسواق الاستهلاك . والعمليات التي تتم داخل نطـاق الوطن العربي وتمارسهـا الشركات صاحبة الامتيازات هي عمليات التنقيب عن النفط ثم انتاجـه وتصدير الجزء الاكبر منه من موانئنا النفطية على شكل نفط خام . وفي بلادنا عدد محدود من معامـل التكرير التي تملكها الشركات والتي تكرر جزءا بسيطا من انتاجنا النفطي ، كما ان هنالك خطين رئيسيين من الانابيب ينقلان النفط من شمال العراق ومن حقول السعودية علـى شـواطىء الخليج العربي الى موانىء شرقي البحر الابيض المتوسط في سوريا ولبنان . ومن المعروف انه تم تأميم خط شركة نفط العراق في اجزائه المارة بالعراق وسوريا من طرف كل من الحكومة العراقية والسورية في أول شهر يونيو ١٩٧٢ . امـا العمليات الاخرى وهي عمليات نقل النفط في الناقلات وعمليـات تكرير الجزء الاكبر من انتاجنـا وعمليات تسويقه وتوزيعه في اسواق الاستهلاك الرئيسية فانها تتم خارج حدود الوطن العربي ولا تباشرها ، بصورة عامة ، نفس الشركات الحاصلة على امتيازات من الدول العربية المنتجة وانما شركات اخرى متميزة عنها من الناحية القانونية (وهي قد تكون الشركات الام للشركات العاملة في بلادنا او شركات منتسبة اليها او متفرعة عنهـا او شركات مستقلة تماما) ، ولذا فان الدول العربية المنتجة لم تستطع ان تفرض عليهـا ولايتها القانونية او قوانينها الضرائبية او تشارك في ارباحها . فهي شركـات اذن ليس لدولنا اي ارتباط قانوني بها . ومن الواضح تماما أن العمليات والمنشآت التي سنؤممها ونسيطر عليها ونملكها ونديرها هي العمليات التي تتم داخل نطاق حدودنـا والمنشآت الموجودة فوق اراضينا لان هذه العمليات والمنشآت هي التي نستطيع بحكم سيادتنـا الاقليمية ان نباشر عليها حق التأميم اي نقل ملكيتها والسيطرة عليها الى الدولة . هذه العمليات هي : عمليات انتاج النفط الخام وايصاله الى موانئنـا البترولية لتصديره ثم عمليات التكرير في بعض معامل التكرير القليلة الموجودة فوق أراضينا ، وعمليات نقل النفط في خط أنابيب شركة نفط العراق (وقد تم تأميمها كما ذكرنا بالنسبة للجزء الاكبر منه الذي يخترق الاراضي العراقيـة والسورية) وخط أنابيب التابلاين . ولكن هذا لا يعني بالطبع ان عمليات تسويق نفطنا في الخارج ونقله في الناقلات لايصاله الى اسواقه الرئيسية في الخارج مسألة لا تعنينا بل على العكس من ذلك تماما فانها احدى المسائل الرئيسية التي لا بد ان نواجهها وان نوليها القسط الاكبر من عنايتنا كما سنبين .

ولدى تحليل الدور الذي تقوم به الشركات النفطية وهي تمارس العمليات المذكورة يتبين لنا انه ذو ثلاثة جوانب : **جانب فني** ، يتمثل في كون الشركات النفطية تستخدم خبرتهـا وتجربتها الفنية وخبرائها واجهزتها ومعداتها الفنية للقيام بعمليات التنقيب والتطويـر والانتاج على افضل وجه وطبقا لاحـدث الاساليب الفنية ، **وجـانب مالي** ، يتمثل في استثمار رؤوس الاموال اللازمة للقيام بالعمليات المذكورة ، **وجانب اقتصادي** ، يتمثل في تأمين تسويق النفط المنتج في اسواق استهلاكه الرئيسية في الخارج والتوازن بين العرض والطلب في الاسواق الدولية .

فهل الشركات النفطية لا غنى عنها حقا للقيام بمختلف هذه الجوانب ؟ وهل تعجز البلدان المنتجة عن القيام بذلك ؟

فمن الناحية الفنية : عمليات انتـاج النفط في بلادنا عمليـات سهلة نسبيـا في الوقت الحاضر بعد أن تم اكتشاف كميات كبيرة من احتياطي النفط في معظم بلداننا المنتجـة ،

لا سيما وان النفط في الغالبية الساحقة من حقولنا يرتفع ذاتيا من باطن الارض الى السطح وانه تتوفر حاليا كافة مرافق ومنشآت الانتاج الضرورية لتأمين معدل الانتاج الحالي بل وزيادته بنسب معقولة . ولذا فانه يمكن للمهندسين والفنيين العرب القيام بها بالتعاون مع بعض الفنيين الاجانب الذين يفضلون البقاء معنا او الذين يمكن استئجار خدماتهم . ومن المعروف في ميدان صناعة النفط العالمية ان المعرفة البترولية لم تعد مقصورة على الشركات البترولية الكبرى وان هنالك شركات من مختلف الجنسيات ، متخصصة في مختلف جوانب العمليات البترولية وتلجأ اليها نفس الشركات النفطية الكبرى لاستئجار خدماتها فتستأجر الفرق الفنية للمسح الجيوفيزيائي والحفر وعمليات التنقيب وغيرها من العمليات ، ويمكننا نحن كذلك استئجار مثل هذه الشركات المتخصصة بعقود خدمة عادية لا سيما في البداية وفي المرحلة التالية مباشرة للتأميم . على ان من الافضل بعد ذلك ان ننشىء في بلادنا شركات الخدمات النفطية المتخصصة بالتعاون مع بعض الهيئات الفنية الاجنبية ، كلما اقتضى الامر ذلك . كما فعلت الجزائر مثلا التي انشأت أكثر من عشر شركات للخدمات البترولية المتخصصة تشمل كافة جوانب النشاط البترولي وذلك بالمشاركة مع بعض الشركات الاجنبية ولكن على أساس ان يكون للجزائر دائما ٥١٪ من اسهم هذه الشركات . وبعض البلدان العربية المنتجة يتوفر لديها اعداد كبيرة من المهندسين والفنيين ذوي الخبرة الكبيرة في كافة جوانب النشاط البترولي وهم قادرون على تسيير الصناعة النفطية عند تأميمها ربما بالاستعانة بعدد قليل من الفنيين الاجانب الذين يمكن استئجارهم بسهولة والذين ينتمون الى بلدان صديقة أو محايدة ، كما يمكن بنفس الطريقة تأمين المعدات وقطع الغيار اللازمة اذ لم تعد المعرفة البترولية والتكنولوجيا والاجهزة البترولية مقصورة على امريكا او بعض البلدان الغربية المعادية لنا .

ولا شك ان البعض الاخر من البلدان العربية المنتجة لا تستطيع في وضعها الحالي القيام بهذا الدور وحدها وبكفاءاتها الوطنية فقط الا أن تعاون الدول العربية مع بعضها ومع اصدقائها في العالم يمكنها بسهولة من تحقيق ذلك . وينبغي من اجل ذلك القيام بعمل جرد الكفاءات البترولية في البلدان العربية وتوزيعها بين البلدان التي تقوم بالتأميم حسب احتياجاتها وتبادل هذه الكفاءات بين مختلف البلدان . ومن الممكن منذ الان تخطيط عملية تدريب واعداد الكفاءات البترولية العربية على مستوى البلدان العربية كلها وذلك على أساس الاحتياجات ولتأمين الاعداد الناقصة في مختلف مجالات النشاط البترولي من اجل الاستغناء ضمن أقصى الحدود الممكنة عن استئجار الخبرات الاجنبية.

ومثل هذا القول ينطبق على عمليات التكرير والنقل بخطوط الانابيب حيث تتوفر لدينا الكفاءات اللازمة من المهندسين والفنيين ومن الممكن اكمالها بعدد قليل من الخبرات الاجنبية المتخصصة . وهنالك عدد من معامل التكرير في بعض البلدان المنتجة يتولى تسييرها بالفعل في الوقت الحاضر فنيون عرب ، وكذلك بعض خطوط الانابيب كما هي الحال في الجزائر مثلا . وعلى كل حال فان الخبرات الفنية متوفرة للاستئجار في السوق العالمية .

ومن الناحية المالية ، فيما يتعلق بالاستثمارات ورؤوس الاموال اللازمة للعمليات النفطية : فانه اذا كان صحيحا ان الصناعة النفطية تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة واستثمارات ضخمة لا سيما في المراحل الاولى وهي عمليات التنقيب عن البترول ، بما تحمله من مخاطر ، وعمليات تطوير الحقول المكتشفة واعدادها للانتاج مع كافة المرافق والمنشآت اللازمة للانتاج والتصدير ، فاننا يجب ان لا ننسى بهذا الصدد ان نسبة الارباح على الاموال المستثمرة في صناعة النفط العالمية ، ولا سيما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، حيث غزارة الانتاج وانخفاض التكاليف ، تعد من أعلى نسب الارباح

في اية صناعة اخرى ان لم تكن اعلاها جميعا . ونظرا لذلك فان من المعروف ان شركات النفط العاملة في بلادنا قد غطت بعد سنوات قليلة من بدء انتاجها جميع رؤوس الاموال الموظفة فيها ، ومن المؤكد ان بعض الشركات النفطية الكبرى في بلادنا قد غطت حتى الان رؤوس اموالها المستثمرة عدة مرات . وذلك يعني ان صناعة النفط هي من الصناعات التي تغذي نفسها بنفسها دون حاجة لرؤوس اموال خارجية جديدة . ومعدلات الارباح المرتفعة بشكل خارق للعادة التي حققتها الشركات النفطية العاملة في بلادنا اصبحت امرا معروفا وان كانت الاراء تختلف فقط في مدى هذا الارتفاع غير العادي . وحتى لو اخذنا هنا بالمعدلات التي اوردتها بعض المصادر الامريكية المقربة من الشركات او التي لا يمكن ان تتهم بمحاباة العرب او البلاد المنتجة لتبين لنا انها تفوق بكثير نسب الارباح المعتادة في اية صناعة اخرى . ويكفي كنموذج لذلك ان نذكر بأن احد المكاتب الاستشارية الامريكية (وهي مؤسسة آرثردي ليتل) قد بينت في تقرير لها اصبح مشهورا وكانت قد قدمته الى منظمة البلدان المصدرة للبترول (منظمة اوبيك) بأن معدل النسبة المئوية للارباح التي حققتها الشركات في مرحلة الانتاج على رأس المال الموظف بين عامي ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ كان ، ٦٢٪ في العراق ، ١١٤٪ في قطر ، ٦١٪ في المملكة العربية السعودية (بينما كانت هذه النسبة في فنزويلا مثلا ٢٠ ٪ وفي صناعة النفط في اوروبا الغربية ٧٫٢٪) . كما ان مجلة اويل آند غاز جورنال ، الامريكية المقربة من الشركات البترولية والمدافعة عن مصالحها ، قد اوردت في عددها المؤرخ في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ جدولا يبين الارباح الصافية الناتجة عن الاموال الموظفة في صناعة النفط في البلاد المختلفة عام ١٩٦٨ فذكرت بان معدل الارباح الصافية كان ٦٤٫٥٪ في الشرق الاوسط بينما كان هذا المعدل في امريكا اللاتينية ١٥٫٢٪ وفي الشرق الاقصى ٦٫٥٪ وفي كندا ٣٫٩٪ .

ومن ناحية اخرى ، فان من المعروف ان عملية البحث والتنقيب عن البترول هي العملية التي تكتنفها المخاطر وتحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ، ولكننا نعرف انه تم في بلادنا اكتشاف كميات ضخمة من الاحتياطي البترولي مما نستطيع معه ان نتوقف بضع سنوات عن القيام بالصرف على عمليات تنقيب جديدة حتى تتوفر لدينا رؤوس اموال فائضة لاجراء عمليات تنقيب جديدة . ولذا فان الاستثمارات ورؤوس الاموال التي ستلزمنا بعد التأميم مباشرة ستكون من اجل تسيير وادارة المرافق والمنشآت البترولية المؤممة ، وهي مرافق الانتاج وشبكات التجميع وخطوط الانابيب بين الحقل وميناء التصدير ومرافق الشحن والتحميل ، وهذه كلها مرافق ومنشآت موجودة اقامتها الشركات ونفقات تشغيلها محدودة ولن يلزمنا في الفترة التالية للتأميم انشاء اي من مثل هذه المرافق اذ هي تكفي لزيادة الانتاج زيادة معقولة لعدة سنوات بدون الحاجة الى توظيف أموال جديدة . ومما لا شك فيه انه سيلزمنا فيما بعد القيام بعمليات استكشاف جديدة لتعويض الاحتياطي المستنفد واقامة مرافق انتاج جديدة لتلبية التوسع في الانتاج ولكن ذلك لن يكون محتما في الحال او في المدى القصير وانما سيكون في المدى الطويل وبعد اجتياز المرحلة الحرجة على الاقل ، ويمكن تأمين الاموال اللازمة لذلك حينذاك من الارباح المتأتية من بيع النفط .

ويجب ان لا ننسى بالاضافة الى ما تقدم ، ان لدى معظم البلدان العربية المنتجة ارصدة مالية كبيرة مودعة في مصارف اجنبية ، ولذا فان من الممكن والواجب كذلك ان نوجه هذه الارصدة لتلبية حاجات الاستثمار في الصناعة النفطية المؤممة فنحقق ، بالاضافة الى تلبية اعتبارات الواجب الوطني ، معدلات من الارباح تتمشى مع المعدلات التي تحققها الشركات الاجنبية والتي اوردنا فيما سبق نماذج منها ، تفوق بكثير نسبة الفوائد المتواضعة التي نحصل عليها في الوقت الحاضر .

لكل ذلك فان تأمين رؤوس الاموال والاستثمارات اللازمة لصناعة النفط العربية لــو اممناها وتخلصنا من شركات النفط الاجنبية ليست مشكلة او عائقا على الاطلاق ويمكن بكل سهولة الاستمرار في تأمين هذه الاستثمارات وما تحتاج اليه الصناعة المؤممة من توظيفات جديدة .

اما من الناحية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بصورة خـاصة بتسويق نفطنــا في الاسواق الرئيسية الاستهلاكية ، فمما لا شك فيه ان هذه المشكلة تبدو لاول وهلة اكثر تعقيدا من غيرها من المشاكل التي يمكن ان تواجهنا عند تأميم النفط العربي . وذلك بالنظر الى ان شركات الكارتيــل العالمي للبترول تسيطر على اغلــب اسواق النفط في العالم غـير الاشتراكي ولذا فلربما حاولت هذه الشركات عند تأميمها مقاطعة النفط العربي وغلق الاسواق التي تسيطر عليها في وجهنا .

فهل هنالك بالفعل مشكلة حقيقية لا يمكن التغلب عليها ستواجهنا بهذا الصدد في حـــالة تأميم نفطنا ؟

لنحاول ان ندرس هذه المشكلة بهدوء وموضوعية ، ولو بايجاز ، في ضوء تحليل رصين لمعطيات السوق العالمية للبترول ومدى اهمية البترول العربي في هذه السوق العالمية .
ان صادرات النفط العربي من جميع اقطاره المنتجة قد تجاوزت ، حسب معدل عـام ١٩٧١ ، (١٥) مليون برميل يوميا وقد وصل معدلها في الاشهر الستة الاولى من عـام ١٩٧٢ : (١٦) مليون برميل يوميا ، وهي تتزايد باستمرار ومن المقدر ان تتضاعف في بداية الثمانينات فتصل الى (٣٠) مليون برميل يوميا . وان من المؤكد ، ومن الحقائق التي لا يمكن ان يتطرق اليها اي شك ان البلدان العربية المنتجة للنفط لو قامت كلهــا بتأميم النفط لاضطرت البلدان المستهلكة الى شراء نفطنا المؤمم ، بعد نفاد كميات المخزون لديها منه والذي لا يزيد عن مقدار احتياجاتها لثلاثة الى ستة اشهر على الاكثر ، نظرا لان اغلب هذه البلدان لا سيما اكبر البلدان المستهلكة لنفطنــا (بلدان اوروبا الغربيــة واليابان) ، لا تملك اي احتياطي من النفط او ان ما تملكــه لا يكفي لسد احتياجاتهــا المحلية ، وليست هنالك اية مصادر اخرى لتصدير النفط في العالم تكفي للحلول محـل صادرات النفط العربي بكمياتها الهائلة التي ذكرناها ، فالولايات المتحدة الامريكية ، اكبر بلد منتج للنفط في العالم قد اصبحت بلدا مستوردا وهي لن تستطيع بكل تأكيـد تزويد البلدان المستهلكة الكبرى لبترولنا — وهي حليفاتهــا الغربية — باحتياجاتها الضخمة والحلول محل صادرات نفطنا . وتصريحات بعض المسؤولين الامريكيين في المدة الاخيرة بينت صراحة بانه لو حدث توقف في تدفق نفط الشرق الاوسط لاوروبا الغربية فـان الولايات المتحدة لن تستطيع ان تمدها بالنفط اللازم (وكنموذج على ذلك تصريحات جون ايروين ، نائب وزير الخارجية الامريكي ، في شهر مايو ١٩٧٢ ، امام المجلس الوزاري السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والتي سبق ان اشرنا اليهــا ، حيث كرر الحقيقة المعروفة من ان الولايات المتحدة قـد اصبحت منذ الخمسينات بلدا مستوردا للنفط . واضاف بان وارداتها من النفط ستصل حوالي عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٢ مليون برميل يوميا اي ما يعادل نصف احتياجاتها تقريبا ، والقسم الاكبر مــن هذه الواردات كما صرح ايروين لا يمكن ان يأتي الا من الشرق الاوسط ، ولذا فان اقتصادها سيتعرض للخطر لو توقفت هــذه الواردات ، حسب كـلام ايروين . فكيف بها تصدر كميات كبيرة للخارج ؟) . ان اكثر ما يمكن توقعه هو أن تبـادر الولايات المتحدة لنجدة اوروبا الغربية في حالة طوارىء ولفترة محدودة وقصيرة لتلافي آثـار الانقطاع العام والمفاجىء ، ولكن امريكا لا تستطيع ان تصدر كميات كبيرة ولفترة طويلة . وقد رأينا كيف انها هي نفسها قد اصبحت بلدا مستوردا وبكميات كبيرة متزايدة . ويجب ان لا ننسى هنا بان النفط الامريكي مرتفع السعر جدا بالنسبة للنفط العربي ، والبلدان المستهلكة

لن تقبل في المدى المتوسط والطويل الاستمرار في استيراده ، حتى لو كان ذلك ممكنا ، بدل النفط العربي الرخيص نسبيا حتى بعد زيادة اسعاره وستضغط على الشركات للعودة لتزويدها بالنفط العربي أو تجري اتصالات مباشرة مع بلداننا المنتجة لتأمين احتياجاتها النفطية .

وفنزويلا اكبر بلد مصدر للنفط خارج الشرق الاوسط (فقد بلغ معدل انتاجها عام ١٩٧١ حوالي ٣٫٥ مليون برميل يوميا يذهب معظمه لامريكا الشمالية) لن تستطيع بأي حال ان تزيد من انتاجها ليحل محل صادرات النفط العربي . وقد لوحظ ان فنزويلا أيام عدوان يونيو ١٩٦٧ لم تزد انتاجها باكثر من ١٠ ٪ عن معدله السابق ومثل هذه الزيادة لا تكفي لتعويض جزء بسيط جداً من النفط العربي لا سيما في المدى الطويل . وفنزويلا حتى لو ارادت زيادة انتاجها فلن تستطيع باكثر من نسبة محدودة حتى لا تضر بحقولها عن طريق ارهاقها وتسبيب الضعف في المكامن مما يحملها خسارة كبيرة في المدى الطويل . وفنزويلا مطلعة على هذه المسائل ولديها من مدة طويلة نظام للمحافظة على الحقول وصيانتها وهي لن تفرط في احتياطيها المحدود من النفط مقابل مكاسب آنية .

وكذلك **ايران** ، اكبر بلد غير عربي مصدر للنفط في الشرق الاوسط (وقد بلغ معدل صادراتها عام ١٩٧١ حوالي ٤٫٥ مليون برميل يوميا) لن تستطيع ، حتى لو أرادت ، أن تزيد انتاجها بما يعادل الانتاج العربي أو جزءا كبيرا منه فهذا شيء مستحيل فنيا واقتصاديا ، والنسبة المحدودة التي يمكنها أن تزيد بها انتاجها (والتي لا يمكن مثلا ان تتجاوز عشرين بالمائة على الاكثر سنويا) لن تستطيع ان تغطي الا جزءا بسيطا من احتياجات البلدان المستهلكة التي كانت تستورد النفط العربي .

وينطبق هذا القول بالطبع على البلدان المنتجة الاخرى الاقل اهمية من البلدان المذكورة أعلاه وكذلك بالنسبة للمصادر الجديدة للانتاج مثل بحر الشمال والاسكا التي احيطت بكثير من الدعاية المبالغة للضغط نفسيا على منتجي النفط العربي : فاحتياطي بحر الشمال من النفط مثلا ، حسب ما ذكره السيد دافيد بران ، رئيس شركة شل(٢) لا يزيد عن ٣ بلايين برميل مقابل ٣٤٠ بليون برميل في الشرق الاوسط ، وهذا لن يمكن حقول بحر الشمال من أن تنتج بعد سنوات ، حين يتم تطوير الحقول ، ما يزيد مثلا عن مليوني برميل يوميا اي ما يكفي لان يسد جزءا بسيطا من احتياجات أوروبا في ذلك الوقت مع العلم بأن تكلفة البحث عن النفط في بحر الشمال تزيد بنسبة ٣ الى ٦ مرات عن كلفة التنقيب في منطقة الشرق الاوسط (من تصريح باران ، السابق) . أما حقول الاسكا فليس لديها في الوقت الحاضر انتاج يذكر ولكن هذا الانتاج ، حتى عندما يتم تطوير الحقول لن يزيد في عام ١٩٨٠ عن ٣ ملايين برميل يوميا (من تصريح جون أيروين ، الذي سبقت الاشارة اليه) ، وذلك عندما تكون احتياجات البلدان المستهلكة الكبرى في أوروبا الغربية واليابان قد تضاعفت عن رقمها الحالي وتكون واردات أمريكا قد بلغت حوالي نصف احتياجاتها حينذاك (اي ما لا يقل عن ١٢ مليون برميل يوميا) .

ويتبين من ذلك ان البلدان المنتجة الاخرى (غير العربية) كلها مجتمعة لا تسد عن انتاج النفط العربي الذي بلغ معدله في النصف الاول من عام ١٩٧٢ حوالي ١٦ مليون برميل يوميا ويتزايد كل سنة ومن المقدر ان يبلغ ٣٠ مليون برميل يوميا في الثمانينات .

كل ما تقدم يثبت بكل تأكيد ان البلدان المستهلكة الكبرى لنفطنا لا يمكن ان تستغني عنه في حال تأميمه وهي مضطرة لان تعود لاستيراده لانه ليس لها بديل عن ذلك . بل ان من المؤكد ان الشركات النفطية المؤممة نفسها ستحاول بعد حين أن تعرض خدماتها على حكومات البلدان المنتجة بعد التاميم لانها مضطرة لشراء النفط لعملياتها في البلدان الاخرى وكذلك لتشغيل ناقلاتها ومعامل تكريرها . ومن الملاحظ بهذا الصدد ان احتياجات هذه

الشركات لنفطنا ليست متماثلة بالنسبة لجميع الشركات وذلك تبعا لما تملكه كل منها من مصادر بديلة في مناطق انتاج أخرى . ووضع الشركات بالنسبة للسيطرة على مصادر بديلة ليس متماثلا بل انه متباين بشكل كبير ، ولذا فان من المؤكد ان هذه الشركات لن تستطيع مواصلة اتحادها في مقاطعة النفط العربي مدة طويلة . ومن هنا يمكننا استغلال الحاجة الماسة لبعض الشركات لنفطنا أكثر من غيرها لتفريق صفوفها والعمل على أن ترضخ لشروطنا وعودة الشركات الاكبر حاجة لنفطنا الى شراء هذا النفط ويكون ذلك بمثابة بداية النهاية لجبهة الشركات ، كما حدث مثلا في المكسيك بعد تأميم نفطها عام ١٩٣٨ اذ استطاعت حكومة المكسيك أن تغري بعض الشركات المؤممة بتعويض مجز فوافقت على ابرام اتفاق منفصل مع المكسيك ، رغم معارضة الشركات الاخرى ، وكانت تلك هي بداية تفكك جبهة الشركات ضد المكسيك فجاءت الواحدة بعد الاخرى الى الحكومة المكسيكية لابرام اتفاق تسوي به خلافها على اثر تأميم مصالحها هناك .

وعلينا أن نستبعد من أذهاننا نهائيا امكانية استغناء الشركات عن النفط العربي المؤمم بشكل نهائي واستبداله بغيره كما فعلت مثلا شركة البترول البريطانية بالنسبة للنفط الايراني عندما تم تأميمه عام ١٩٥١ على يد الدكتور مصدق فتلك كانت حالة خاصة لها ظروفها الخاصة : فالبترول الايراني كانت تملكه شركة واحدة هي شركة البترول البريطانية وهذه الشركة كانت تسيطر على احتياطي ضخم في العراق والكويت ونظرا للكمية المحدودة للانتاج الايراني (الذي كان حينذاك حوالي ١٫٥ مليون برميل يوميا) ولان الشركة البريطانية كانت لها الحرية التامة في التصرف في امتيازاتها في العراق والكويت بزيادة انتاجها كما تشاء وعدم وجود حكومات حرة في البلدين حينذاك تتدخل وتفرض آراءها — استطاعت الشركة البريطانية بعد فترة وجيزة ان تتخلص من المشكلة بأن زادت انتاجها في العراق والكويت بما عوضها عن النفط الايراني المؤمم . الظروف الآن قد تغيرت كلية ، واهمية النفط العربي لا تجعل من الممكن استبداله بأي مصادر اخرى حتى لو وافقت البلدان المنتجة الاخرى على ذلك ، كما سبق ان بينا .

ان من المعروف ان استهلاك النفط في العالم يتزايد باضطراد وان المشكلة التي ستواجه العالم في مستقبل قريب ليست مشكلة تصريف النفط وانما هي مشكلة العثور على نفط كاف لسد احتياجات الاستهلاك في العالم . وكنموذج لتصريحات الرسميين الغربيين التي تؤكد ذلك نشير الى تصريح جون ايروين ، الذي سبقت الاشارة اليه ، والذي يذكر فيه بأن البلدان الغربية تواجه مخاطر مؤداها ان تجد نفسها ، قبل عام ١٩٨٠ ، أمام عجز كبير في النفط قد يكون له آثار قاسية في المجال الاقتصادي ، وان الولايات المتحدة تدرس هذه المسألة بقلق متزايد نظرا لقوله بأن « استهلاك العالم غير الشيوعي من النفط سيتضاعف خلال السنوات العشر القادمة وان الجزء الاكبر من هذا الاستهلاك لن يأتي الا من مصدر واحد هو: الشرق الاوسط» . ومن ذلك ما ذكرته نشرة الصناعة البترولية Bulletin de Industrie Petrolière ، عدد أول مارس ١٩٧٢ من أن « البلدان المنتجة للنفط امام طلب قوي على النفط ولو انه يتضاعف الآن كل عشر سنوات بدلا من كل ست سنوات ، فهو يمثل كمية ضخمة نحن في أمس الحاجة اليها » . وما ذكره نائب رئيس شركة موبيل ، ج. د. مودي ، من انه لمواجهة الطلب المتزايد فانه ينبغي اضافة ٢٥٠ الى ٤٥٠ مليار برميل الى الاحتياطي الثابت في الوقت الحاضر وذلك ما بين الآن وعام ١٩٩٠ . وكذلك الدراسات الكثيرة للخبراء البتروليين الغربيين الذين اكدوا ان **تجارة النفط العالمية قد تحولت من سوق الشاري الى سوق البائع** بمعنى انه نتيجة لازدياد الطلب على النفط فان البائع وهو البلدان المنتجة هو الذي يتحكم في السوق (انظر بهذا المعنى مجلة بتروليوم برس سرفيس ، عدد كانون الثاني ١٩٧١ ، وكذلك تحليل لفرانك جاردنر ، محرر الشؤون الدولية في مجلة أويل آند غاز جورنال ، مشار

اليه في « عالم النفط » ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٧١) . وكذلك ما ذكره البروفيسور ادلمان ، استاذ الاقتصاد في معهد التكنولوجيا في ماستشوستس ، وهو بصدد عرض آرائه عن وضع النفط في العالم اذ قال : « اذا كان علي ان اذكر اهم تغيير حصل في الستينات أقول انه انتقال السلطة من الشركات الى الحكومات (حكومات البلدان المنتجة) . والسؤال الذي اطرحه والذي ليست لدي الاجابة عنه ، هو فيما اذا كانت الحكومات تدرك ان السلطة هي في يدها فعلا ، وفيما اذا كانت مهيأة لممارسة هذه السلطة لما فيه مصلحتها » .

ان من المؤكد على ضوء ما تقدم انه في حال تأميم النفط العربي فان البلدان المستهلكة ستأتي الينا للحصول على احتياجاتها من النفط . ان قوة الكارتيل ، كما ذكر أحد المحللين الغربيين ، هي أيضا مصدر ضعفه . فقوته تؤكد عزم الدول المستهلكة (التي لا تنتمي الى منطقة النفوذ الانجلو سكسونية) على التخلص من سيطرة الكارتيل التي تفرض قيودا على استقلالها وتعرضها لالحاق الضرر بمصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم العربي . وهذه مثلا هي حالة : فرنسا ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، اليابان ، وكنموذج على التباين في المصالح بين بلدان أوروبا الغربية من ناحية وبين الشركات الامريكية الكبرى وحكومتها من ناحية أخرى نشير الى الافتتاحية التي اوردتها النشرة الصادرة عن شركة ايراب الحكومية الفرنسية ، تعليقا على ما نشر حول النية في ابرام اتفاق تفضيلي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بشأن صادرات النفط السعودي الى أمريكا . فبعد أن تلفت شركة ايراب النظر الى الخطر الذي يمثله بالنسبة للمستهلك الاوروبي والياباني قدوم منافس خطير على أسواق النفط العربي وهو المستهلك الامريكي تضيف « اذا تم ابرام هذا الاتفاق التفضيلي بين الولايات المتحدة والسعودية على مستوى الحكومتين فانه يكون حدثا حاسما بالنسبة للتموينات العالمية من الطاقة وهذا الاتفاق يمكن تحليله بأنه يعني استحواذ الولايات المتحدة على اكبر جزء من الاحتياطي النفطي الثابت وجوده في فترة تندر فيها مصادر النفط ذات السعر الرخيص . ومثل هذا الترتيب سيكون حافزا للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام (الوارد للمستهلك الاوروبي) اذا كانت الاموال التي تدفعها القارة الأوروبية واليابان الى الشركات المنتجة ستعود عن طريق الدولة المنتجة للاستثمار في البلد الام لهذه الشركات وتعمل على تقوية قدراتها ونفوذها » . وهذه الافتتاحية تمثل دليلا آخر على أن المشكلة التي تقلق بال البلدان المستهلكة للنفط في المستقبل هي مشكلة تأمين واردات النفط اللازمة لها بأسعار مقبولة .

وبالاضافة الى هذا التباين في المصالح بين بلدان أوروبا الغربية واليابان وبين الشركات الانجلو أمريكية وحكوماتها ، فان هنالك مصالح متبادلة بين تلك البلدان وبين العالم العربي توجب ابرام ترتيبات مباشرة بين الفريقين : فأوروبا الغربية واليابان هي من الموردين الرئيسيين لنا للبضائع والمنتجات المصنعة وهي المستورد الرئيسي لنفطنا كما ان لنا المصلحة في استمرار تصدير نفطنا اليها . ومن المنطقي تماما على ضوء ذلك أن تنشأ علاقات مباشرة ، دون وساطة الشركات ، بين العالم العربي وبلدان أوروبا الغربية واليابان : فهي تستورد نفطنا الذي لا غنى لها عنه وتصدر لنا منتجاتها المصنعة التي لا بد لها أن تصدرها ، ونحن نبيع لها نفطنا بالاسعار والشروط التي تناسبنا كدول ذات سيادة ونشتري منها البضائع المصنعة . هذه المصالح المتبادلة المترابطة تصلح منطقيا كافضل أساس لقيام علاقات اقتصادية سليمة ، علاقات الند بالند . هذا الوضع غير قائم الآن نظرا لان الشركات الاجنبية (الامريكية والبريطانية أساسا) تبيع نفطنا لمستهلكيه ونحن غرباء عن العملية ، لسنا طرفا مباشرا فيها . فاذا كانت هذه البلدان كما بينا في حاجة لنفطنا وليس لها غنى عنه فما الذي يمنعها ، بل ان من المحتم عليها ، ان تقيم معنا اتصالات وعلاقات مباشرة لشراء ما يلزمها من نفطنا . وقيام مثل هذه

العلاقات يضعف من مقاطعة الشركات لنفطنا بعد التأميم ويعمل على تفكيك جبهتها المعارضة لنا .

يتضح من كل ما تقدم ان اقدام جميع البلدان العربية المنتجة على تأميم نفطها في وقت واحد يجعل من المستحيل مقاطعة النفط العربي أو الاستغناء عنه او استبداله بمصادر أخرى . وهذا الموقف الموحد هو الوضع المثالي كما هو واضح . على اننا يجب أن لا ننتظر حتى يتحقق الاجماع ، فهو انتظار قد يطول . وفي اعتقادنا ان قيام بعض البلدان المنتجة التي لديها الاستعداد لذلك وتتوفر لديها افضل الشروط للتأميم ـ بتطبيق خطوة التأميم والنجاح المبدئي فيها سيؤدي الى ضغط شعبي كبير على مستوى الرأي العام العربي كله لاجبار الحكومات المتقاعسة على السير في طريق التأميم .

فاذا افترضنا ان بعض البلدان العربية المنتجة لن يقدم على التأميم في الظروف الحالية نظرا لاوضاعها الخاصة مثل بعض مشيخات الخليج ، فان اقدام البلدان المنتجة الاخرى التي تتوفر لديها الشروط السياسية والفنية اللازمة ، على تنفيذ التأميم يكفي لانجاحه شريطة أن تقوم البلدان التي لم تؤمم بتحديد الانتاج فيها بحيث يكون من المستحيل اقدام الشركات المؤممة والدول التي تنتمي اليها على مقاطعة النفط المؤمم عن طريق تعويض انتاج الشركات المؤممة من البلدان العربية الاخرى التي لم تؤمم . وكلما ازداد عدد البلدان العربية المنتجة التي تقدم على خطوة التأميم معا كلما ازدادت فرص النجاح وضعفت مقاومة الدول المعادية للاجراء ومحاولة فرض المقاطعة على النفط المؤمم .

ولكن حتى في حالة التأميم من قبل دولة منتجة واحدة او عدد قليل من الدول المنتجة فان قضية التسويق ليست بتلك الصعوبة التي تدعيها شركات الامتياز ، لا سيما اذا ما تضامنت البلدان العربية الاخرى فحددت انتاجها . فبالرغم من سيطرة الكارتيل العالمي للبترول على أغلب أسواق العالم غير الاشتراكي فان هذه السيطرة لا تتعدى في الوقت الحاضر حوالي ٧٠ ٪ من هذه الاسواق وما تبقى (أي حوالي ٣٠ ٪ منها) تتولى تزويده مؤسسات وشركات مستقلة عن الشركات الاحتكارية الكبرى ، بل اننا اذا استثنينا السوق الامريكية فان الكارتيل لا يسيطر في الوقت الحاضر الا على ٥٤ ٪ من أسواق النفط (حسبما ورد في جريدة لوموند ، عدد ١٩٧٢/٧/١٤ ، حيث تذكر بأن الكارتيل رغم انه ضعف فانه ما يزال يسيطر في « العالم الحر » باستثناء امريكا على ٧٦ ٪ من الانتاج ، ٥٩ ٪ من التكرير و٥٤ ٪ من أسواق النفط) . ففي حدود هذه النسب غير الخاضعة لسيطرة الكارتيل يمكن تصريف كميات من النفط تفوق كثيرا امكانيات البلد او البلدان القليلة التي تؤمم . كما ان هنالك أسواق البلدان الاشتراكية التي تزداد حاجاتها للنفط .

وتقدم لنا تجربة الجزائر ، بعد تأميمشركات الانتاج الفرنسية فيها في شهر فبراير ١٩٧١، دليلا قاطعا على صدق ما تقدم : فلقد قامت الشركات الفرنسية بحملة واسعة لمقاطعة النفط الجزائري في الاسواق العالمية وتخويف المشترين المحتملين لهذا النفط على أساس انه نفط « أحمر » وانه ما زال ملكا لتلك الشركات . ورغم ذلك فقد استطاعت شركة النفط الجزائرية الوطنية سوناطراك ، بفضل الاسواق التي كانت قد امنتها لنفسها وبفضل الخبرة التي كانت قد اكتسبتها في ميدان التسويق الخارجي ـ استطاعت أن تواصل تصدير النفط الجزائري وبيعه فيالأسواق الخارجية.وقد استطاعت سوناطراك، رغم محاولات فرض المقاطعة على النفط الجزائري ، أن تسوق في عام ١٩٧١ حوالي ٢٤ مليون طن ، وهي تمثل مجموع كمية الانتاج العائدة لها على اثر قرارات التأميم ، مع انها لم تكن قد سوقت في عام ١٩٧٠ الا حوالي ١٠ ملايين طن ، أي ان سوناطراك استطاعت عام ١٩٧١ أن تضاعف مبيعاتها في الاسواق الخارجية مرتين ونصف المرة بالنسبة للعام السابق رغم كل اجراءات التهديد ، مما يثبت ان مثل هذه الاجراءات لم تعد

فعالة أو مقبولة في المجتمع الدولي . كما يبين بمنتهى الوضوح ان السبعينات ليست مثل الخمسينات وان الدنيا قد تغيرت منذ تأميم مصدق وان معطيات قضية التأميم والافكار المتعلقة بها والراي العام العالمي والظروف البترولية الدولية قد تغيرت جذريا وأصبحت كلها مؤاتية للتأميم . ويكفي أن نقارن بين فعالية اجراءات مقاطعة النفط الايراني ، عام ١٩٥١ من طرف الشركة البريطانية والشركات المتضامنة معها ، وبين الفشل الذريع الذي منيت به محاولات مقاطعة النفط الجزائري في الاسواق العالمية من طرف الشركة الفرنسية لنتبين مدى الشوط الذي قطعته أفكار التأميم واستعادة السيطرة على الثروات الطبيعية الوطنية في الضمير العالمي بحيث أصبحت حقائق لا يمكن التشكيك أو المنازعة الجدية فيها .

ولا بأس من أن نضيف هنا بأن التأميم الذي يقدم عليه بلد واحد او عدد قليل من الدول العربية المنتجة لن يؤدي الى كارثة ، كما تدعي بعض المصادر الغربية ، مهما تكن شراسة الاجراءات المضادة التي تقدم عليها الشركات المؤممة والبلدان التي تنتمي اليها اذ لو ان البلدان التي تقوم بالتاميم باعت نصف انتاجها السابق على التاميم فانها تحقق تقريبا نفس دخلها السابق على التاميم لان بيع النفط المؤمم يعني تقريبا مضاعفة الدخل من البرميل المؤمم الذي كانت الشركات تحصل على نصف دخله تقريبا او أقل من ذلك بقليل . بل ان التصدير لو توقف كلية خلال فترة قصيرة تالية للتأميم فيجب ان لا ننسى ان لدى كثير من بلداننا المنتجة أرصدة مالية كبيرة ويكفي ان تقدم هذه الدول للبلدان الاخرى قروضا أو مساعدات لسد احتياجاتها الفورية (مثلما فعلت بعض البلدان المنتجة مع العراق بعد التأميم ومثل السلفة التي وضعتها ليبيا تحت تصرف الجزائر بعد تأميم الشركات الفرنسية) حتى تخف حدة الازمة الى أن يعود النفط للتصدير .

ومن المؤكد ان أية مقاطعة للنفط المؤمم لا يمكن أن تمتد لاكثر من أشهر قليلة ثم يعود المستهلكون لاستيراده . وفي خلال ذلك لا يكون نفطنا قد ضاع وانما يبقى مؤقتا في مكامنه الى أن يحين وقت استخراجه وتصديره . ولا بأس من أن تتحمل شعوب البلدان التي تقوم بالتأميم بعض التضحيات وتتحمل بعض اجراءات التقشف خلال بعض الفترات القصيرة .

وقد يبدو من المناسب ، لاعتبارات سياسية واضحة ومن أجل حصر ردود الفعل المتوقعة وضمان صادرات النفط المؤمم دون أي توقف ، أن لا يشمل التأميم ، في مرحلة أولى ، جميع المصالح النفطية الاجنبية في البلد أو البلدان العربية المنتجة بل ينصب على مصالح البلدان المعادية وحدها ، وعلى راسها الولايات المتحدة وبريطانيا (وهذه المصالح تغطي على كل حال الجزء الاكبر من انتاجنا) ، ولا يشمل التأميم مصالح الدول المحايدة مثل المصالح الفرنسية او اليابانية وبذلك يضمن البلد المنتج استمرار تصدير نفطه عن طريق هذه المصالح غير المؤممة الى بلدانها وأسواقها . ونحن من راينا ، لاعتبارات التنمية الاقتصادية العاجلة التي تفرض نفسها على العالم العربي ، أن يكون التأميم شاملا لجميع المصالح الاجنبية ولكن المسؤولين السياسيين قد يرون، من باب المرونة السياسية وكحل مرحلي ، استثناء بعض المصالح الاجنبية المحايدة . كما ان من الممكن ، لاعتبارات مماثلة ، أن يقتصر التأميم على ٥١ ٪ من المصالح النفطية الاجنبية ، في مرحلة أولى ، بالشروط التي بيناها سابقا والتي تضمن سيطرتنا الحقيقية وتوجيهنا للنشاط النفطي . أو أن ينصب التأميم على الامتيازات النفطية الكلاسيكية ، بالمعنى الدقيق لهذا التعبير ، ولا يشمل مثلا اتفاقيات المشاركة (التي يكون البلد المنتج فيها ٥٠ ٪ من رأسمال المشروع) أو عقود المقاولة لا سيما وان هذه الاتفاقيات والعقود الاخيرة قد أبرمت الغالبية الكبرى منها مع شركات حكومية (مثل شركة ايني الايطالية وشركة ايراب

الفرنسية) او مع بعض الشركات المستقلة أي غير المنتسبة الـــى الشركات النفطية الكبرى الاعضاء في الكارتيل العالمي للنفط .

ومن المسائل المرتبطة بعملية تسويق النفط المؤمم ، **مسألة تأمين نقله بالناقلات الى الاسواق العالمية** . ذلك ان النفط العربي لا بد أن ينقل بالناقلات لايصاله الى مراكز الاستهلاك وأهمها أوروبا الغربية واليابان . ومن المعروف أن أسطول الناقلات العالمي يخضع في الجزء الاكبر منه لسيطرة الشركات البترولية العالمية اما عن طريق ملكيتها للناقلات أو عن طريق استئجارها لهذه الناقلات بعقود ايجار طويلة المدة (١٥ سنة ، ٢٠ سنة . . . الخ) . فماذا يحدث لو أن هذه الناقلات قاطعت نقل نفطنا المؤمم الى أسواق استهلاكه ؟؟

ان البلدان العربية المنتجة ليست لديها للاسف أساطيل ناقلات كافية تستطيع تأمين نقل نفطنا للاسواق العالمية وما تملكه أو تستأجره حاليا لآجال طويلة لا يكفي الا لنقل جزء بسيط جدا من صادراتنا النفطية . ولذا فان أحد الحلول المعقولة هو ان يقوم مشتري النفط المؤمم باحضار ناقلاته والقيام بعملية النقل على حسابه . ولكن من المتوقع أن تقوم الشركات النفطية المؤممة وحليفاتها، من أجل عرقلة نجاح عملية التأميم الى منع الناقلات الخاضعة لسيطرتها من أن تنقل النفط المؤمم حتى لحساب المشترين الآخرين . الا أن هذه المشكلة ليست مما يستعصي على الحل : ان من المعروف عن سوق الناقلات الدولية انه يوجد بها عدد كبير من صغار الملاك المستقلين الذين لا يتبعون للشركات النفطية الكبرى ولا يخضعون لسيطرتها والذين تعتبر ناقلاتهم قابلة للاستئجار الفوري . وتقدر المراجع المختصة بهذا الصدد ان عدد هذه الناقلات المتوفرة دائما للاستئجار الفوري يقدر ما بين ٢٠ ٪ في حالة ركود سوق الناقلات الدولية الى ٨ ٪ في حالة ازدهار هذه السوق أي ما معدله ١٥ ٪ من مجموع أسطول الناقلات الدولي .

واذا أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع حمولـــة أسطول الناقلات العالمي يبلـــغ في الوقت الحاضر (تقديرات منتصف عام ١٩٧٢) حوالي ٢٠٠ مليون طن ، فمعنى ذلك أن هنالك ناقلات حمولتها ما بين ٣٠ مليون طن الى ٤٠ مليون طن متوفرة للاستئجار الفوري على الدوام . ومعنى ذلك ان نقل النفط العربي المؤمم لا يمكن ان يتوقف حتى في ذروة مقاطعة الشركات النفطية لنا في الفترة التالية للتاميم لا سيما اذا أضفنا لذلك عدد الناقلات التي تملكها البلدان الاشتراكية والعدد القليل من الناقلات التي تملكها في الوقت الحاضر أو ستملكها في وقت قريب بعض البلدان العربية ، وأن مقاطعة نقل نفطنا لا يمكن أن تكون تامة . وهذا ما أثبتته تجربة كوبا حينما أممت ، في يوليو ١٩٦٠ ، معامل التكرير التي كانت تملكها هناك شركات اسو وشل وتكساكو . فان هذه الشركات المؤممة عمدت الى مقاطعة نقل النفط السوفياتي الى كوبا فلم تكن بالطبع تسمح لناقلاتها بنقل هذا النفط بل انها ضغطت على بعض المالكين المستقلين للناقلات لمنعهم من نقل النفط السوفياتي عن طريق تهديدهم بوضع أسمائهم في القائمة السوداء . ولكن رغم ذلك فان عددا كافيا من هذه الناقلات ، ربما في مقابل أجور تزيد قليلا عن معدل الاجور السارية في السوق ، وافق على نقل النفط السوفياتي لكوبا ولم تحدث المقاطعة المطلوبة . (ومما يذكر بهذا الصدد ان نياركوس ، احد كبار الملاك اليونانيين للناقـــلات وافق على ابرام عقد لنقل النفط السوفياتي على ناقلاته لكوبا بينما احجم الثري اليوناني الاخر المشهور اوناسيس عن ابرام مثل هذه العقود) . وذلك يبين ان المقاطعة لا يمكن ان تكون حاسمة حتى في الفترة التالية مباشرة للتأميم والتي لا بد ان تقوم فيها الشركات الكبرى برد فعل عنيف احد مظاهره مقاطعة عمليات نقل نفطنا . ومن المؤكـــد ان هذه الشركات ستعود بعد اشهر قليلة عن قرار مقاطعة النقل لانها لا تستطيع ابقاء ناقلاتها مجمدة مدة طويلة دون

عمل فذلك يسبب لها خسائر فادحة . ولا بد ان تعود بالتدريج للسماح لناقلاتها بنقل بترولنا سواء لحسابها عندما تعود لشرائه او لحساب المشترين الاخرين .

التاميم ممكن اذن ، من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية ، وليست هنالك في هذه المجالات عقبات لا يمكن التغلب عليها . والتأميم ممكن بالطبع من **الناحية القانونية** ، بمعنى ان التاميم قد اصبح دون اي جدال عملا مشروعا لاي بلد يريد ان يستعيد السيطرة على ثرواته الطبيعية . ونحن اذن لن نتوقف عند مناقشة هذه المسألة التي أصبح مسلما بها في القانون والعرف الدوليين ، لا سيما بعد قرارات الامم المتحدة حول السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية (واهمها القرار الصادر عن الجمعية العامة في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٢ وقرارها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦) . ولكننا سنتوقف قليلا عند مسألة التعويض اذ ما زال دفع تعويض مناسب احد الشروط التي يشترطها غالبية الفقه الدولي لنفاذ اجراءات التأميم في مواجهة الجميع . ولكن مسألة دفع تعويض مناسب يجب ان لا تخيفنا لا سيما وان مقياس تحديد هذا التعويض واسس احتسابه قد دخل عليها تطور كبير لصالح البلدان التي تؤمم ثرواتها الطبيعية ، فلم يعد هذا التعويض كاملا وفوريا او سريعا ، كما كانت تصر على ذلك البلدان الغربية الرأسمالية ، وانما تبلور عرف دولي جديد في اعقاب الحرب العالمية الثانية يجعل هذا التعويض مجرد تعويض جزئي يدفع مقسطا على بضع سنوات وهذا ما استقر عليه العمل عند تسوية المنازعات التي نشأت عن جميع عمليات التأميم — سواء منها تأميم الثروات الطبيعية ومن بينها النفط او غيرها من التأميمات — التي اقدمت عليها مختلف البلدان بعد الحرب العالمية الثانية . ومن الممكن في حالة تأميم الثروات النفطية ان يتم دفع التعويض على شكل دفعات من النفط للشركات التي تم تأميمها .

ما بعد التاميم

تأميم النفط العربي ليس مجرد ضربة قاسية نلحقها بالمصالح الاستعمارية المسيطرة على نفطنا وليس مجرد عقوبة انتقامية نفرضها على البلدان الغربية المعادية لنا بحرماننا من امتيازات شركاتها مع ما تمثله من اهمية اقتصادية ومالية واستراتيجية . فليس ذلك سوى احد جوانب هذه القضية ، وهو بكل تأكيد ليس اهم هذه الجوانب عندما تؤخذ بعين الاعتبار مصالح العالم العربي ومستقبله . ان التاميم حينما يتم ستكون له آثار ضخمة على المستقبل السياسي والاقتصادي لهذه الامة وعلى مختلف قضايانا المصيرية. فالتأميم ليس هدفا في حد ذاته ، ليس خاتمة المطاف ، انه في الحقيقة ليس سوى البداية، ليس سوى الوسيلة او الاداة لتحقيق مستقبل افضل : انه يضع هذه الثروات النفطية الهامة تحت تصرفنا لنستخدمها بكل حرية ودون اي عائق طبقا لما تفرضه المصالح العليا لهذه الامة ، وتعتمد آثار هذه الخطوة وابعادها ومداها على ما نستطيع انجازه وتحقيقه من استخدام هذه الثروة بعد ان تصبح ملكا خالصا لنا واقعا تحت سيطرتنا التامة واشرافنا الكامل . فكيف نستخدم هذه الثروة ونستفيد منها على افضل وجه من جميع الجوانب وفي كافة المجالات : في التنمية الاقتصادية لكل بلد وللعالم العربي باسره وكعامل نحو الوحدة الاقتصادية ثم السياسية للعالم العربي ، ومن اجل التطوير الاجتماعي لشعوبنا وخلق المجتمع القوي العادل المزدهر ، وفي السياسة الخارجية كعامل فعال منشط لكسب الاصدقاء والضغط على الاعداء ، ثم كسلاح في خدمة قضايانا ومعاركنا الموضوع بجميع جوانبه طويل ومتشعب وليس هنا موضع معالجته .

ولا شك ان من أهم الآثار التي ستترتب على التأميم وابعدها اثرا ما يتعلق باستخدامه أداة للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان المنتجة وعلى مستوى العالم العربي بأسره وما يعنيه ذلك من خلق المجتمع القوي المتطور القادر على مواجهة تحديات العصر والمعارك المصيرية المفروضة علينا ، واعتباره عاملا فعالا في السير نحو تحقيق الوحدة

الاقتصادية والسياسية في العالم العربي نظرا لان التخلص من الامتيازات النفطية ، التي ليست سوى ادوات للاستعمار الجديد ولفرض التبعية الاقتصادية يعني كسر القيود التي تكون عائقا حقيقيا امام الممارسة الحرة للارادة الوطنية السياسية والاقتصادية . وهذا موضوع هام يستحق كل دراسة عميقة وتخطيط شامل ويجب ان لا يبخل عليه خبراؤنا بما يستحقه من بحث واع عميق بحيث تكون لدينا ، في انتظار حلول لحظة التأميم ، دراسات كاملة وأفكار متبلورة ومشاريع ومخططات جاهزة ومدروسة لفترة ما بعد التأميم .

وسنكتفي بان نوجز هنا ما سبق ان اشرنا اليه خلال البحث حول كيفية استخدام النفط في المدى القصير ، بعد ان يتم تأميمه كسلاح في معاركنا المصيرية .

واول ما يخطر على البال بالبداهة استخدام فائض الدخل الذي كان يذهب للشركات الاجنبية من اجل الصرف على المعركة بتقديم العون الحقيقي الفعال للثورة الفلسطينية والصرف على اكتساب وسائل التسليح الحديث وكافة وسائل كسب المعركة . وزيادة الموارد العربية نتيجة التأميم يمكن البلدان المنتجة بان تسهم بقدر اكبر في متطلبات المعركة دون تعطيل مشاريع التنمية الحيوية او حتى فرض سياسات تقشف صارمة على شعوب هذه البلدان . وينبغي لهذا الغرض انشاء صندوق مشترك للمعركة تساهم فيه البلدان المنتجة بمبالغ كبيرة هامة تفوق كثيرا المساهمات الرمزية التي تقدمها الان بالشكل الذي يتناسب مع اهمية مصادرها النفطية ويعكس مشاركتها الحقيقية في اعباء المعركة . ومن الممكن بالطبع السير مع انصار اجراء حجب النفط عن الدول المعادية والمجندين له الذين يعتبرون ان هذا الاجراء هو اكثر اجراءات الضغط على الاعداء فعالية واكبرها اثرا . فتأميم النفط لا يحول دون الاقدام على حجب النفط بل على العكس من ذلك فان اجراء الحجب يصبح اكثر فعالية لان بامكاننا حينذاك ان نمارس الاشراف الكامل على تنفيذ هذا الاجراء ومنع التلاعب فيه . فمسألة حجب النفط لا تتعارض مع الاقدام على التأميم وهي تبقى مسألة منفصلة بمعنى ان لها مزاياها ومساوئها الخاصة . ولقد سبق ان بينا رأينا الشخصي في هذا الاجراء والشروط التي نعتقد انه لا بد من توافرها ، لو تقرر اتخاذ هذا الاجراء ، من اجل ضمان فعاليته . ولن نعود هنا لمناقشة هذه المسألة .

ومن الممكن كذلك اللجوء الى بعض الاجراءات الجزئية ، التي أشرنا اليها سابقا ، وذلك كوسائل تكميلية للضغط : فمن الممكن مثلا بحث اللجوء الى تخفيض الانتاج العربي لفرض المضايقات على الدول المستهلكة المعادية وفرض المجاعات النفطية الجزئية عليها، كما يمكننا السعي لرفع اسعار نفطنا ، عن طريق جبهة عربية موحدة وبالتنسيق مع بلدان منظمة الاوبيك وباستغلال اهمية نفطنا ، وذلك لالحاق الضرر المادي بالبلدان المعادية المستهلكة له وتحقيق المزيد من الموارد لنا للصرف على معركتنا العسكرية وعلى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الممكن ايضا النظر في اقتراح فرض ضريبة على تصدير نفطنا ، يمكن ان تسمى ضريبة تحرير مثلا ، الى اخر ذلك من الاجراءات التي نرى من المناسب اللجوء اليها والتي تمكننا سيطرتنا على النفط من تنفيذها بحرية وفعالية .

خاتمة

يتبين من خلال هذا البحث ان تأميم النفط العربي هو الطريق الصحيح لاستخدام سلاح النفط استخداما شاملا متكاملا ووضعه في خدمة قضايانا ومعاركنا المترابطة والمتداخلة. وعلى ضوء جميع ما تقدم فان باعتقادنا ان تأميم النفط العربي عملية ممكنة تماما ، سواء من الناحية الفنية او المالية او الاقتصادية او القانونية ، وتتوفر كافة العناصر اللازمة لنجاحها . ولكن ذلك لا يعني ان العملية لا بد ان تتم بسهولة ودون تضحيات او عقبات او دون اعداد وحذر : ان تأميم ثرواتنا النفطية الهامة هو خطوة ضخمة جبارة ستكون

لها آثارها الجذرية الكبيرة ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة والعالم العربي باسره ولكن كذلك بالنسبة للشركات العالمية صاحبة النفوذ الضخم التي ستفقد بذلك كثيرا من نفوذها وسيطرتها مما يستتبع تغيير معطيات السوق العالمية للنفط وتعديل هيكل صناعة النفط العالمية من اساسه ، كما ستكون لها آثار كبيرة بالنسبة للبلدان التي تنتمي اليها هذه الشركات الكبرى المؤممة والتي هي على رأس العالم الغربي الامبريالي اذ ستفقد المزايا المالية ــ بالنسبة لميزان مدفوعاتها والمزايا الاستراتيجية الكبيرة التي اشرنا اليها خلال هذا البحث . وعلى ذلك فان عملية بمثل هذه الضخامة من المتوقع منطقيا ان يقابلها رد فعل عنيف من قبل الشركات النفطية الكبرى المؤممة والشركات المتضامنة معها والبلدان الرأسمالية الكبيرة التي تنتمي اليها هذه الشركات . وسيكون رد الفعل هذا أعنف ما يكون في الفترة التالية مباشرة للتأميم : اذ من المتوقع أن تحجم الشركات عن شراء نفطنا المؤمم وان تقوم بحملة كبيرة لفرض مقاطعة تامة عليه في الاسواق العالمية للاستهلاك . وقد ينتج عن ذلك توقف مؤقت للصادرات بنسبة كبيرة وانخفاض في دخل البلدان التي تقوم بالتأميم . ولذا فان من الضروري ان تتخذ مقدما التدابير والاحتياطات والترتيبات اللازمة لتلافي تأثير هذا الانقطاع والانخفاض في الدخل، وافضل طريقة لذلك تكون بالقيام ، مقدما ومن الافضل قبل وضع خطوة التأميم موضع التنفيذ ، بانشاء صندوق مشترك من البلاد التي تقدم على التأميم والمتضامنة معها تغذيه البلدان صاحبة الارصدة الكبيرة ويقدم القروض لمختلف البلدان التي باشرت التأميم حسب احتياجاتها (ولدينا سابقتان سارتان ومشجعتان بهذا الصدد : فقد وضعت الحكومة الليبية سلفة مقدارها مائة مليون دولار تحت تصرف الحكومة الجزائرية عندما قامت هذه الاخيرة بتأميم الشركات الفرنسية في ربيع عام ١٩٧١ . وعندما اقدمت العراق على تأميم شركة الاي. بي. سي. وأممت سوريا جزء خط انابيب الشركة المار في أراضيها ــ قررت كل من الكويت والسعودية وليبيا تقديم قروض عاجلة للعراق وسوريا لتعويضهما عن الانخفاض في دخلهما اثر تأميم الشركة المذكورة وخط انابيبها المار عبر العراق وسوريا ولسد احتياجاتهما الفورية) . كما ينبغي ان تقام اتصالات مسبقة مع البلدان الصديقة في العالم الاشتراكي والعالم الثالث وكذلك البلدان المحايدة غير الخاضعة لسيطرة الشركات لابرام ترتيبات لتصدير النفط المؤمم مباشرة اليها ، والعمل على تأمين تضامن بلدان منظمة الاوبيك ضمن الحدود المعقولة . وينبغي كذلك ان تقوم البلدان العربية التي تنفذ التأميم بحملة ديبلوماسية كبيرة تبرز فيها حقها المشروع العادل في استعادة سيطرتها على ثرواتها النفطية طبقا لمبادىء القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة حول السيطرة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية ، كما تعلن استعدادها التام لدفع التعويض المناسب وفقا لتقاليد القانون الدولي وما يجري او جرى عليه العمل مؤخرا في المجتمع الدولي في الحالات المماثلة التي قامت بها بعض البلدان بتأميم ثرواتها الطبيعية واستعادة السيطرة عليها . وينبغي التركيز على ان خطوة التأميم ليست موجهة للبلدان المستهلكة بل اننا على استعداد لمواصلة تزويد هذه البلدان باحتياجاتها من النفط بموجب ترتيبات بيع مباشرة مع التعهد بمواصلة تزويدها بالنفط بالاسعار السارية اذا ما أصرت الشركات المؤممة على عدم شراء النفط وتصديره بمقتضى عقود بيع تبرمها معها البلدان التي قامت بالتأميم . ونحن بكل ذلك نقطع الطريق على الشركات الاحتكارية المؤممة والاوساط الاستعمارية التي تنتمي اليها ونحبط جهودها ومساعيها لتشويه خطوة التأميم العربية وفرض مقاطعة نفطنا في الاسواق في الفترات التالية مباشرة للتأميم . ويجب ان لا تقتصر اجراءاتنا في هذا المجال على الجانب السلبي الدفاعي فقط وانما ينبغي النظر في اتخاذ الاجراءات المضادة ضد البلدان الاجنبية المالكة للشركات او المتضامنة معها لا سيما في مقاطعة نفطنا ، ومن الافضل ان تدرس هذه الاجراءات مقدما وبصورة عملية دقيقة لتكون جاهزة للتطبيق في اللحظة المناسبة ، على

ان تشمل هذه الاجراءات مقاطعة بضائع تلك البلدان المعادية وسحب ودائعنا الكبيرة من مصارفها وغير ذلك من الاجراءات المضادة الاقتصادية والسياسية .

ومما لا شك فيه ان مما يسهل تنفيذ خطوة التأميم ويضمن كل اسباب النجاح لها ان يتم اعدادها في كل بلد بتخطيط مسبق ومحكم وان يهيأ الاقتصاد الوطني في كل بلد من البلدان التي ستقدم على التأميم للصدمات وردود الفعل التي ستواجه بها خطوة التأميم . وتقدم لنا الجزائر نموذجا رائعا للاعداد المحكم الذي سبق قيامها ، في فبراير ١٩٧١ ، بتأميم الشركات الفرنسية التي كانت تسيطر على ثلثي الانتاج النفطي في البلاد وضمن خطوة التأميم الناجح التام السريع بأقل قدر من التضحيات والصعوبات . فلقد كانت الجزائر قد انشأت بخطوات تدريجية متصاعدة قطاعا نفطيا وطنيا متكاملا وهاما استطاع ان يتحمل الاعباء الاستثنائية التي القيت على عاتقه اثر التأميمات وان ينهض على افضل وجه بالمسئوليات الكبيرة التي عهدت اليها . اذ كانت الجزائر قبل ان تتقدم على تلك التأميمات الهامة لشركات الانتاج الفرنسية (التي كانت تسيطر لوحدها على ثلثي انتاج البلاد من النفط) قد اكملت تأميم قطاع التوزيع المحلي للمنتجات النفطية وفرضت سيطرتها على ٨٠٪ من عمليات التكرير كما كانت قد فرضت سيطرتها بتأميمات جزئية متتالية خلال بضع سنوات ، على جميع الشركات الاجنبية غير الفرنسية العاملة في الانتاج . وكانت شركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك تقوم بنفسها بحوالي ٦٠٪ من عمليات التنقيب وثلث الانتاج النفطي (وكانت قد خصصت استثمارات هامة لاقتناء المعدات الفنية المتنوعة والغالية الثمن التي يحتاجها القيام بهذه العمليات على احسن مستوى) واكثر من نصف عمليات النقل بخطوط الانابيب وبجميع العمليات البتروكيماوية والمجموع شبه الكلي لعمليات تسويق الغاز الطبيعي في الخارج . كما كانت الجزائر قد تبنت حملة مركزة لاعداد مختلف الاطارات الجزائرية اللازمة لتسيير صناعتها بكل كفاءة وفعالية واعطائهم التكوين الفني اللازم والخبرة العملية والعلمية المطلوبة . وكانت الجزائر كذلك قد انشأت العديد من شركات الخدمات المتخصصة التي شملت مختلف جوانب الصناعة النفطية وبذلك اصبحت كل الخدمات النفطية مؤمنة في الجزائر ولم تعد بحاجة للجوء الى شركات اجنبية ودفع أموال باهظة بالعملات الصعبة لتوفير مثل هذه الاعمال ، بحيث تستطيع الجزائر بذلك ان تؤمن تسيير الصناعة النفطية الوطنية في مختلف مراحلها وجوانبها الفنية فيما لو توقفت الشركات الفرنسية والخبراء الفرنسيون عن ممارسة اعمالهم . كما ان الجزائر كانت قد حققت نجاحا واضحا في ميدان التسويق الخارجي وأمنت لنفسها موطىء قدم في الاسواق الدولية سواء فيما يتعلق بتسويق النفط او الغاز بحيث تستطيع ان تضمن تسويق كميات كبيرة من نفطها فيما لو تعرضت لمقاطعة الجانب الفرنسي وقد عملت كذلك على التقليل من الاعتماد الخطير على مصدر واحد للدخل هو تصدير النفط الخام وذلك بزيادة صادرات الغاز وبانشاء عدد من الصناعات المرتبطة بالنفط التي أدت الى زيادة كبيرة في الدخل القومي وخلق اقتصاد متين متوازن .

وبالاضافة الى الاعداد المحكم والتخطيط على مستوى كل بلد منتج على حدة فان من الواجب ان تقوم البلدان العربية المنتجة التي ستقدم على التأميم بعمل نوع من التخطيط المشترك والتنسيق اللازم لمواقفها وخطواتها : ومن الممكن ان يتم ذلك عن طريق قيام هذه الدول بتشكيل لجنة دائمة على مستوى عال لدراسة التخطيط المتقن للعملية ومراحل تنفيذها وتخيل كافة الصعوبات التي يمكن ان تطرأ واعداد الحلول لها واتخاذ كافة الاحتياطات والاجراءات الكفيلة بتحقيق النجاح في اسرع وقت ممكن وباقل قدر ممكن من التضحيات . ويمكن لمثل هذه اللجنة ان تستعين بالخبراء والمتخصصين من كافة البلدان العربية الاخرى او البلدان الصديقة . وتستطيع هذه اللجنة ان تتبنى نوعا من التخطيط الدبلوماسي ، حسب الخطوط العريضة التي سبق ان اشرنا اليها ، وامكانية ابرام عقود

بيع مع مختلف البلدان ، وشراء ناقلات او استئجارها لآماد طويلة للتغلب جزئيا على المقاطعة الآنية التي لا بد في الغالب ان تلجأ اليها الشركات وانصارها ، دراسة انشاء صندوق مشترك وتزويده بالارصدة اللازمة ليكون عونا للبلدان المؤممة كل حسب احتياجاته ، والنظر في اتخاذ جميع الاجراءات المضادة ضد البلدان التي تنتمي اليها الشركات والبلدان المتضامنة معها ، جرد الكفاءات الفنية العربية في ميدان النفط وتوجيه التدريب نحو الكفاءات الناقصة وتوزيع هذه الكفاءات على مختلف البلدان حسب حاجة كل منها ، دراسة نوع من نظام تقنين الانتاج لمنع عملية اغراق الاسواق واخلال التوازن بين العرض والطلب ، واقامة نوع من التنسيق لعمليات التسويق وعدم المنافسة في الاسواق حسب وضعها الحالي والمحافظة على المستوى اللازم من الاسعار ... الى غير ذلك من الاجراءات والاحتياطات التي تضمن للخطوة كل اسباب النجاح .

على ان الاعداد لخطوة التأميم مهما يكن محكما فان ذلك لا يعني ان البلدان المؤممة لن تكون امامها أية صعوبات او عقبات أو أنها لن تكون مضطرة لتقديم بعض التضحيات ، ولا سيما في المرحلة التالية مباشرة للتأميم اذ لا بد للبلد المؤمم ان يتبع سياسة تقشف اقتصادي لمواجهة الانخفاض في الدخل الذي لا بد ان يعقب التأميم مباشرة وخلال فترة قد تطول او تقصر حسب الظروف . ولكن أي جهد يقوم به البلد المؤمم والامة العربية بأسرها في سبيل هذه القضية الهامة ، قضية استعادة السيطرة على ثرواتنا النفطية الوطنية ، لن يكون جهدا ضائعا وأية تضحية تبذل في هذا السبيل ستهون في مقابل تحقيق النجاح لهذه الخطوة التي ستكون لها آثار لا حدود لها على نهضة هذه الامة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لها والتحرر من التبعية الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاق ضربة قاسية بمصالح البلدان المعادية والسير الحثيث على طريق النصر . ونحن متأكدون بانه لن تمر سوى اشهر قليلة حتى تأتي الينا البلدان المستهلكة بل والشركات النفطية لشراء نفطنا الذي لا غنى لها عنه في الحاضر والمستقبل .

وفيما يتعلق **بتوقيت خطوة التأميم** ، فان من رأينا ان الاعتبارات الهامة التي بيناها خلال هذا البحث ، سواء منها اعتبارات المعركة المصيرية التي تواجهنا ضد الصهيونية والامبريالية او المعارك الاقتصادية ضد التخلف ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية — كلها تدعونا الى التأميم في اقرب الآجال .

اننا بالطبع لا ننسى الواقع العربي الحالي وتلكؤ معظم البلدان المنتجة واحجامها امام خطوة التأميم ، ولكننا اذا استطعنا اقناع الرأي العام العربي والجماهير العربية العريضة بضرورة التأميم والحجج والاعتبارات والمبررات الوجيهة التي تمليه ونشأ تيار شعبي قوي ومطلب جماعي يطالب بالتأميم ، فان الحكومات المعنية لا تستطيع ان تقاوم هذه الرغبة الجماعية العارمة ولا بد ان تستجيب لها .

من أجل تهيئة الرأي العام العربي لمثل هذه الخطوة يجب منذ الان ، اعداده ليكون اداة ضغط على حكومات البلدان المعنية المتلكئة ليدفعها نحو التأميم تجاوبا مع الرغبات العميقة للجماهير العربية وتحضيره لما يمكن ان يواجهه من مصاعب ومن كفاح شاق وبعض التضحيات . اننا نقترح ان يعقد مؤتمر عربي عام من كافة المنظمات الشعبية والمهنية والاحزاب التقدمية والخبراء المعنيين بشؤون النفط على مستوى العالم العربي يكون موضوعه الوحيد « تأميم النفط العربي » « ومن الممكن مثلا ان تتولى الدعوة لمثل هذا المؤتمر الامانة العامة للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية » . ويقوم عن طريق لجان من المتخصصين في كافة جوانب القضية ، فنية واقتصادية وقانونية وسياسية ، باجراء دراسة شاملة لكافة الجوانب ونشر دراساتها على مستوى واسع. ويمكن ان تنبثق عنه لجنة دائمة تتولى القيام بحملة دعائية واسعة ومستمرة للرأي العام العربي ، بمختلف الوسائل الاعلامية ، لحشده وتوعيته وتعبئته وابقائه مشحوذا

عن استنارة ومعرفة تامة بالحقائق ، واثارة الحماس الثوري الذي يشد الجماهير ويحملها على الكفاح والتضحية . ويجب ان تعرض القضية ضمن الاطار السياسي العام على أساس انها قضية قومية : ان ايراد الحجج الفنية والارقام لا يكفي في هذا المجال وكأنهما عملية حسابية او مشروع تجاري تدرس جدواه ومدى ربحيته . هذه الجوانب الفنية والاحصائية ضرورية لكنها غير كافية .

ان الطريق واضح لاستخدام سلاح النفط الاستخدام الفعال والامكانيات مفتوحة أمام البلدان المنتجة للسير على هذا الطريق اذا صدق العزم على الكفاح وخلصت النيات . ان على البلدان العربية المنتجة للنفط ان تثبت بانها على مستوى الاحداث الجسيمة التي تواجه الامة العربية وانها لن تتردد في استخدام هذا السلاح ، اسوة بكافة الاسلحة والطاقات المتوفرة لديها ، مهما تكن جسامة التضحية وضخامة الاعباء . فان لم تفعل وتلكأت أو احجمت فعلى الجماهير الشعبية يدفعها الحماس الثوري المدعوم بالوعي السليم ان تضغط على الحكومات لحملها على انتهاج الطريق الصحيح ونحن لا نشك في ان شعبنا العربي بأسره سيقف بكل صمود من وراء خطوة التأميم عندما تتحقق لمؤازرتها وتحمل اية تضحيات قد تبدو مطلوبة . وشعوب الامة العربية على كل حال في حاجة ماسة الى ان تتخلى عن سلبيتها وتتحمل مسؤولياتها ، انها في حاجة الى شحنة قوية من الثقة بالنفس، تهزها طاقاتها المبدعة وتجعلها تسير في طريق الكفاح الشاق لتحقيق كافة أهداف هذه الامة . وستكون عملية التأميم فرصة نادرة لشعوبنا لمواجهة القوى الاستعمارية مواجهة مباشرة صريحة ونحن لا نشك في ان الانتصار في هذه المواجهة ، وهو أمر حتمي ، ستكون له آثار بعيدة المدى على معنويات هذا الشعب وتدفعه دفعا ــ عبر جميع السبل ــ نحو النصر في كافة قضايانا المصيرية .

---

١ ــ وهذا الاحتياطي موزع ، حسب **المصدر نفسه** ، بين مختلف البلدان العربية المنتجة كالآتي (بملايين الاطنان) : السعودية ١٩٩٠٠ ، الكويت : ٩٠٤٥ ، العراق : ٤٩٣٠ ، ابو ظبي : ٢٦٠٠ ، المنطقة المحايدة : ٣٣٠٠ ، قطر : ٨٢٠ ، ليبيا : ٣٤٢٥ ، الجزائر : ١٦٨٠ ، مصر : ٥٥٠ .

٢ — Christopher Tugendhat, *Oil: The Biggest Business*, London, 1968, p. 165.

٣ — *Outlook for the World Oil Industry, 1963-1975* By Donald Fernow, 1963, p. 14.

٤ — *Petroleum Outlook*, Feb 1971.

٥ ــ **المرجع السابق** .

٦ ــ مجلة **نفط العرب** ، عدد فبراير ١٩٧١ .

٧ — *U.S. News and World Report*, 10/4/1972.

٨ ــ **عالم النفط** ، ١٩٧١/١/٣٠ .

٩ ــ **المرجع السابق** ، ١٩٧١/٧/٢١ .

١٠ ــ **الاهرام** ، عدد ١٩٧٢/١٠/٣ .

١١ ــ **عالم النفط** ، عدد ١٩٧٢/١٠/١٤ .

١٢ ــ **المرجع السابق** ، ١٩٧٢/٢/١٢ .

١٣ ــ مشار اليه في :
Michael Tanzer, *The Political Economy of International Oil And the Underdeveloped Countries*, Boston, 1969, p. 353.

١٤ ــ ف. أنيس ، النفط العربي هل هو عامل ضغط ؟ ، في **آفاق عربية** ، عدد سبتمبر — اكتوبر ١٩٧٢ .

١٥ ــ بموجب اتفاقيات الامتياز تدفع الشركة الحكومة ريعا او أتاوة Royalty (مقداره بصورة عامة يعادل ١٢،٥ ٪ من قيمة الانتاج)،

١٦ ــ انظر بهذا الصدد كتاب **اسرائيل والنفط** ، سلسلة « دراسات فلسطينية » رقم ٣٨ ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨.

١٧ ــ **المرجع السابق** ، صفحة ١٢٤ .

١٨ ــ انظر بهذا الصدد البحث القيم للدكتور يوسف صايغ حول « النفط العربى فى استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية » في **شؤون فلسطينية** ، عدد رقم ١٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، ص ٣٤ ــ ٧٣ . وكذلك الاستاذ عبدالله الطريقي ، **البترول العربي سلاح في المعركة** ، دراسات فلسطينية ، رقم ٢٠ ، مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧ . والدكتور محمود أمين ، **البترول العربي في المعركة** ، سلسلة اقرأ ، دار المعارف بمصر ، أغسطس ١٩٦٧ .

١٩ ــ الدكتور محمود أمين ، **المرجع السابق** ، صفحة ٧٤ .